

مختارات إسرائيلية

Israeli Digest

جبل أبوغنيم وإستراتيجية نتانياهو

- من يدير القدس؟
- عرب إسرائيل: لاجئون فى وطنهم
- الرأى العام الإسرائيلى وعملية السلام



APRIL. 1997

السنة الثالثة - ابريل - ١٩٩٧



مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
السنة الثالثة ـ العدد الثامن والعشرون ـ ابريل ١٩٩٧



مختارات إسرائيلية
Israeli Digest

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠
فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مقدمة

ملف العدد: المسار الفلسطينى الإسرائيلى

المسار السورى الإسرائيلى

إسرائيل: شئون داخلية

إسرائيل: علاقات خارجية

قراءات

مقدمة

بين التفاوض وغرور القوة

بتوقيع اتفاق إعادة الانتشار لقوات الاحتلال الإسرائيلى فى مدينة «الخليل» الفلسطينية، تزايدت الأمال بمعاودة عملية التسوية طريقها الصحيح صوب مواصلة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ومواصلة التفاوض حول المرحلة النهائية على المسار الفلسطينى والتى كان مقرراً لها ١٧ مارس ١٩٩٧، وأيضا معاودة المفاوضات على المسار السورى ومن ثم اللبنانى لاسيما بعد أن أميط اللثام عن محوى جولات المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية، وكيف ان الجانبان توصلا إلى اتفاقات حول مختلف قضايا التفاوض، وبقى القرار السياسى بصياغة الاتفاق النهائي والتوقيع عليه، وهو القرار الذى لم يجد رابين ومن بعده بيريز الشجاعة الكافية لاتخاذه، ودفع الأول حياته ثمناً للتردد، وسقط الأخر ـ بالحزب ـ فى الانتخابات لعجزه عن مواصلة التفاوض والجنوح نحو استعراض العضلات واستخدام آلة الحرب ضد ابناء الجنوب اللبنانى.

وفى الوقت الذى تأهبت فيه الأطراف العربية لبدء مفاوضات جادة مع الحكومة الإسرائيلية، أعلنت الأخيرة عن بدء انشاء مستوطنة يهودية جديدة فى «جبل أبوغنيم» ودفعت بجرافاتها تحرسها قوات مدججة بالسلاح للبدء فى انشاء المستوطنة الجديدة التى تحتل مكاناً محدداً بدقة فى المخطط الإسرائيلى الرامى إلى إبتلاع أكبر مساحة ممكنة من أراضى الضفة الغربية المحتلة وذلك عبر إزالة حدود وملامح المنطقة وفرض الأمر الواقع.

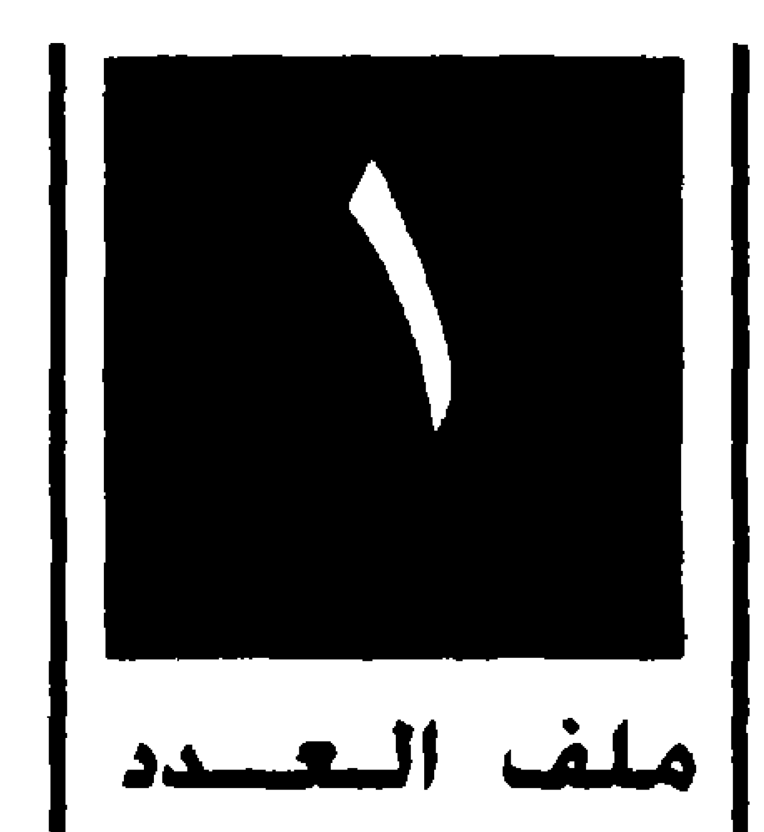
ولم تعبأ الحكومة الإسرائيلية بالاحتجاجات الفلسطينية والعربية وبالإدانات الدولية، صحيح أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض ـ الفيتو ـ فى مجلس الأمن لمنع صدور قرار بوقف الاستيطان، الا أن المجتمع الدولى أصدر هذا القرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث لا يوجد حق نقض وحيث تتساوى جميع الدول فى امتلاكها لصوت واحد «عادى».

ورغم هذا القرار، اعلن رئيس الوزراء الإسرائيلى مواصلة بناء المستوطنة، وعندما هدد أبناء الشعب الفلسطينى بممارسة حقهم الطبيعى فى الدفاع عن «الوطن»، بادر وزير ما يسمى بـ «العدل الإسرائيلى» باطلاق تهديدات جوفاء ضد رئيس السلطة الوطنية ياسر عرفات تراوحت مابين الطرد!! والتصفية الجسدية!!

وهو الأمر الذى يجعلنا نتساءل عما تريده الحكومة الإسرائيلية بالضبط، هل تريد السلام؟ إذا كانت الاجابة بالايجاب، فكل ما تقوم به يقود المنطقة فى الاتجاه المعاكس، ولا نعتقد أن الحكومة الإسرائيلية تجهل ذلك. وبالتالى فكل ما تقوم به هذه الحكومة وينبع من غرور القوة يرمى بالأساس إلى تجميد المفاوضات واطالة أمدها، فى حين يجرى تغيير الوضع الجغرافى التركيب الديموجرافى للأراضى الفلسطينية، ومن ثم لا يجد ابناء الشعب الفلسطينى بمرور الوقت ما يمكن ان يتفاوضوا حوله.

ومشكلة هذا التصور الإسرائيلى انه يزاوج بين «الديناميكية» الذاتية وبين «جمود» الأخر، وهو أمر يتنافى ومنطق الاشياء، فالمؤكد ان ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية الآن سوف يولد ردود فعل عنيفة، هى فى النهاية اعمال وطنية مشروعة من الناحيتين القانونية والأخلاقية.

"المحرر"



المسار الفلسطيني الإسرائيلي

محادثات في ظل التهديدات

هاتسوفيه
١٩٩٧/٣/٣

هدد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بأنه ينوى الإعلان على الفور عن قيام دولة فلسطينية ذات سيادة رداً على قرار إسرائيل بإقامة حي يهودي في جبل أبوغنيم (هار حوما). وقال عرفات أنه كان ينوى إقامة الدولة الفلسطينية بعد الانتهاء من المرحلة النهائية لاتفاقيات أوسلو ولكن نظرا لأن رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو تجاهل الاتفاقيات فإنه يعتبر نفسه حراً في اقامة دولة فلسطين ذات السيادة الآن. وليست هذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها عرفات عن نيته في اقامة الدولة الفلسطينية السيادية. فقد فعل ذلك في الماضي وقبل فترة طويلة من إعلان حكومة إسرائيل البناء في هار حوما. ولذلك لا يمكن الربط بين قرار إسرائيل وبين خطط عرفات بشأن اقامة الدولة الفلسطينية السيادية في أجزاء كبيرة من أرض إسرائيل. وقد حان الوقت لندرك أن هذه هي خطة ياسر عرفات ومن ثم لا يجب الربط بين تهديداته المتوالية وبين قرارات حكومة إسرائيل بشأن البناء في القدس.

وحتى لو توقفت إسرائيل عن أعمال البناء في القدس فإن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية سوف يستمر في استعداداته للإعلان في يوم من الأيام عن إقامة الدولة الفلسطينية السيادية وعاصمتها القدس الشرقية. ومن الضروري أن نكون مستعدين وحذرين لذلك قبل فوات الأوان وإلا فسوف نجد انفسنا مندهشين من تصرفات عرفات. ولكن لا يكفي أن نكون مدركين بل يجب أن نكون على أهبة الاستعداد في نفس الوقت لاحباط المؤامرات التي تحيكها منظمة التحرير الفلسطينية ولا يجب أن ننتظر حتى فوات الأوان وبعد أن يفرض عرفات أمراً واقعاً وتصبح في يديه اجزاء كبيرة من يهودا والسامرا. ويجب أن تتخذ خطوات من جانبنا الآن من أجل إحباط كل مؤامراته وهذا لا ينطبق فقط على حق البناء في يهودا والسامرا والقدس بل أيضا المناطق ذات الحكم الذاتي التي نقلت إلى أيدي منظمة التحرير الفلسطينية.

وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تخطط الآن لاقامة دولة فلسطينية سيادية فلن يكون هناك أي داع للاستمرار في سياسة الانسحاب المرحلي قبل التوصل إلى اتفاق واضح وقاطع في كل ما يتصل بطبيعة السلطة الفلسطينية ذات الحكم الذاتي في يهودا والسامرا وتحديد المناطق الامنية على طول خط الحدود والمناطق الاستراتيجية اللازمة من أجل الحفاظ على سلامة أمن ودولة إسرائيل.

وليس من المنطقي أن نؤجل استيضاح الأمور بشأن المرحلة النهائية. ومن يعتقد أنه حينذاك سيمكن بسهولة كبيرة التوصل إلى تفاهم مع ياسر عرفات ورفاقه فهو خاطئ.

وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تهدد الآن بالاعلان عن هدفها بشأن اقامة دولة فلسطينية ذات سيادة بينما الأمور مازالت في أيدي إسرائيل. فإنه بعد أن يستحوذ عرفات على جميع المناطق لن يكون هناك ما يمنعه من تحقيق هذا الهدف أو من التنازل عن خطته بشأن اقامة دولة فلسطينية سيادية عاصمتها القدس.

ومن ثم فإن النتيجة الحتمية هي أن نبدأ على الفور في اجراء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل ما يتصل بالتسوية النهائية وعند انتهاء المفاوضات سيتم نقل مزيد من الأراضي إلى أيدي سلطة الحكم الذاتي التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ولقد وصلنا إلى لحظة الحقيقة، ويجب علينا أن نتصرف كما هو مطلوب في مثل هذه المواقف وذلك من أجل الحفاظ ـ كما ينبغي على المصالح السياسية والأمنية لدولة إسرائيل.

القرار الصائب فى التوقيت المناسب

معاريف ١٩٩٧/٣/٧
كرمى جيلون

إن قرار الحكومة بشأن انشاء الحى اليهودى فى (هار حوما) جبل أبوغنيم والبناء للفلسطينيين - له تأثير كبير على استمرار العملية السياسية السلمية. ومنذ فترة يعكس المتحدثون بإسم معظم الأحزاب فى الكنيست اتفاقاً واسعاً فى الرأى فى إسرائيل وفى العالم اليهودى بأسره، حول الحفاظ على وحدة القدس. وهذا الاجماع من شأنه أن يعضد قرار الحكومة، بعد سنوات من التصريحات الرنانة الجوفاء للحكومات الإسرائيلية المختلفة منذ بدأت المحادثات الرسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية فى مدريد.

أما بالنسبة لقرار تحسين البنية الاساسية والبناء لمواطنى المدينة الفلسطينيين: فإنه إتخذ أيضاً لضرورات تكتيكية، وإنه قرار صائب وهام للغاية، فطوال سنوات كان هناك التزام فعلى بتوحيد القدس خاصة بالبناء لليهود، مع اهمال متواصل لكل ما يتصل بالشئون البلدية لعرب القدس الشرقية. ولم تسعى إسرائيل لإصدار قرارات سياسية تعنى بالجزء الشرقى من المدينة كدولة معنية برفاهية مواطنيها، يهوداً وعرباً على حد سواء. وازداد الوضع سوءاً عقب اندلاع الانتفاضة، وبعد تسمية السلطة الفلسطينية.

وفى ظل غياب نظام يفرض قانوناً ما فى شرق المدينة، مع الاهمال المستمر فى مجالات التعليم والصحة والسياحة وغيرها، نتج عن ذلك فراغ هائل.

إن سكان القدس الشرقية هم أيضا آدميون محتاجون لهذه الخدمات، وإلى أى جهة يقدمون شكواهم عندما تتعرض سياراتهم أو ممتلكاتهم للسرقة إذا لم يكن هناك ولو مقر شرطة واحد؟

وبدون أى استجابة حكومية إسرائيلية، يتوجهون بأزمتهم إلى الخيار الاقرب إلى قلوبهم - السلطة الفلسطينية وشرطتها. وفى عهد الحكومة السابقة، عندما كنت اشارك فى لجنة أمن القدس، اغلقنا مكاتب السلطة وعملنا ضد رجال جبريل رجوب. غير أن ذلك لم يكن كافيا. لابد من ايجاد وجود إسرائيلى يملأ الفراغ الذى نتج عن هذه التداعيات فى جميع المجالات، بما فى ذلك انشاء مقر للشرطة فى الاحياء الشرقية، وتوفير الموارد المطلوبة. فبدون اجراء حقيقى فعلى، فسيبقى القرار الصائب أيضا بمثابة تصريح خالٍ من المضمون.

ومنتقدو االقرار الذين يوافقون على مبادئه، يعترضون على التوقيت زاعمين انه غير مناسب. واستخدام عبارة «توقيت غير مناسب» يحول دون اتخاذ قرارات عملية. ان أى قرار بشأن القدس كمعقل دين بوسط المنطقة يدور حوله النزاع على مدى السنوات، لن يكون ابدا فى التوقيت المناسب، وسيؤدى إلى ردود افعال شديدة من قبل العالم العربى والفلسطينيين وبلدان العالم. لذلك من الانسب أن نتبنى عبارة «توقيت مناسب نسبيا» فى كل ما يجرى فى القدس.

إن أهمية اتفاق الخليل لا تكمن فقط فى حل «مشكلة محلية» لكن فى الاساس تكمن فى تحديد جدول زمنى لاستمرار المسيرة السياسية مع الفلسطينيين، وهو الحل الوحيد للنزاع ولتحسين الوضع الامنى لسكان إسرائيل.

هذا الجدول الزمنى يضمن الحد الأدنى المستمر حتى نهاية العام على الأقل، حتى نصل إلى مفاوضات التسوية النهائية ومرحلة القرارات الصعبة والتوقف عند «خطوط حمراء».

وحكومة إسرائيل مضطرة لاتخاذ قرارين اساسيين، لتحديد هذه الخطوط: مستقبل القدس ومستقبل الاستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن شأن الاجماع الموسع فى الرأى أن يسهل اتخاذ القرار الأول: الحفاظ على وحدة القدس، ومن الممكن أن يظهر هذا الموضوع الآن كخط أحمر. كذلك فإن أى قرار بشأن القدس سيثير ردود افعال غاضبة من جانب الفلسطينيين والمجتمع الدولى، وعلى ذلك فإختيار موعد يصادف رد فعل عنيفاً للفلسطينيين (بجانب ضغط دولى مؤثر) سيؤدى إلى دفع ثمن باهظ من جانبنا: عرقلة عملية السلام او وقفها. والتوقيت الحالى يمكن أن نسميه بالخط الأحمر، الذى يضع موضوع - توحيد القدس - خارج المفاوضات المستقبلية.

ومقابل ذلك يبرز الاستيطان والموقف الإسرائيلى منه فى المستقبل. وهذه القضية ستتصاعد حدتها أيضا خلال هذا العام. ليكن القرار فى المستقبل ما يكون، والواضح أننا لكى نتوصل لاعتراف فلسطينى عربى بتوحيد القدس وتعديلات الحدود حسب مقتضيات الأمن سنضطر لدفع ثمن ما. وهذا الثمن له صلة مباشرة بمستقبل الاستيطان. وفى هذا السياق قد نتنازل عن مناطق أخرى فى جنين أو نابلس، لتثبيت «الخطوط الحمراء» وللحفاظ على القدس موحدة. كل هذا بشرط أن تتزامن الاقوال مع الافعال.

هاتسوفيه ١٩٩٧/٣/٣
شاى أهرونوفيتش

حديث اليوم مع البروفيسور شموئيل سندلر بجامعة برايلان

عرفات يعرف أن الوقت غير مناسب الآن للإعلان عن اقامة دولة فلسطينية

قررت الحكومة فى الأسبوع الماضى التصديق على عمليات البناء فى هار حوما. وعلى القرار الذى يبدو أنه فرض على بنيامين نتانياهو والذى لم يشأ أن يصدره على الاطلاق أو أن يؤجله لعدة اسابيع. وعندما أوضح بعض أعضاء الكنيست من الائتلاف لنتانياهو أن هناك مخاوف كبيرة على مصير الائتلاف والحكومة فى حالة عدم التصديق على البناء فى هار حوما شعر رئيس الوزراء بالخوف بصفة خاصة من امكانية تكرار الاحداث الدموية التى وقعت فى شهر سبتمبر بعد فتح نفق الحشمونيين. ولكن على عكس المخاوف فان الأوضاع تبدو هادئة الآن. فياسر عرفات الذى يزور الولايات المتحدة الأمريكية ويجرى مباحثات مع المسئولين فى الحكومة الأمريكية الآن، أعلن هذا الأسبوع خلال زيارته لمصر أن نتانياهو بأفعاله هذه يدفع السلطة الفلسطينية إلى ركن الزاوية وسوف يتسبب فى نهاية الأمر فى الإعلان عن الدولة الفلسطينية من جانب واحد وذلك فى بداية المحادثات حول التسوية الدائمة وقبل وقت طويل من مجئ هذا الإعلان.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل عرفات ينوى فى حقيقة الأمر ان يتخذ مثل هذه الخطوة أم أن هذا مجرد تهديد فحسب يهدف إلى ممارسة الضغط من جانبه على إسرائيل؟ توجهنا إلى البروفيسور شموئيل سندلر من جامعة برايلان المتخصص فى العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أجل معرفة رأية فى هذا الموضوع.

جـ - والاجابة حسب رؤيتى للأمور فى هذه اللحظة أنه ليس من مصلحة عرفات على الإطلاق أن يتخذ خطوة من هذا القبيل على اعتبار أنها خطوة استفزازية يمكن أن تؤدى إلى وقف عملية السلام والمفاوضات الجارية وأن تثير حفيظة الأمريكيين الذين ليسوا على استعداد لقبول مثل هذه الخطوة. ومن ثم ستؤدى تلك الخطوة إلى رد فعل عنيف من جانب إسرائيل سواء على المستوى السياسى مثل وقف المحادثات حول التسوية الدائمة وبالتالى إلى عدم تنفيذ عمليات اعادة الانتشار فى يهودا والسامرا وربما أيضا على مستوى ادخال قوات عسكرية إلى مناطق السلطة الفلسطينية ونزع اسلحة الشرطة الفلسطينية. وطرد واعتقال أعضاء المجلس الفلسطينى كذلك يعرف عرفات جيدا أن معظم الجماهير فى إسرائيل ليست مهيأة الآن لقيام دولة فلسطينية وأن خطوة الإعلان عن الاستقلال سوف تتسبب فى توحيد الصفوف بين معظم الكتل فى الكنيست وتأييد اتخاذ خطوات صعبة من جانب نتانياهو.

س - هل من الممكن القول أنه لا يجب أن ننظر بعين الاعتبار إلى التصريحات التى أدلى بها فى القاهرة؟

جـ - إن الإعلان عن قيام دولة مستقلة يعتبر سلاحاً سوف يستخدمه عرفات بدون أدنى شك فى المستقبل. ولكن عرفات نفسه يعرف أن الوقت ليس مناسباً. وعرفات الذى يتلقى تقارير يومية عن الأحداث السياسية الداخلية فى إسرائيل يتابع عن كثب قضية بر أون والنتائج التى يمكن أن تتمحض عنها مثل سقوط الحكومة. ولذلك فسوف يفضل الانتظار للإعلان عن اقامة الدولة الفلسطينية فى الوقت المناسب من وجهة نظره.

س - ماذا يريد عرفات أن يحققه من محادثاته مع الرئيس كلينتون؟

جـ - أن هدفه الاساسى سيكون اعادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضعها كطرف مؤثر فى المفاوضات. ويشعر عرفات أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتعاون بالقدر الكافى وأنها لا تمارس الضغط على إسرائيل من أجل تقديم تنازلات. ومن اجل ذلك فسوف يكرر عرفات على مسمع الرئيس كلينتون أن الولايات المتحدة الأمريكية كدولة وهو نفسه كرئيس قد وعداه بتنفيذ الالتزامات التى قطعها الطرفان على انفسهما عند التوقيع على الاتفاق وأنه لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤدى دورها. وعلى سبيل المثال فيما يتصل بالبناء فى هار حوما وممارسة الضغوط على رئيس الوزراء نتانياهو حتى يتراجع عن قراره. كذلك سوف يطلب عرفات فتح مفوضية دبلوماسية فى واشنطن ومن ثم فإن الأمريكيين الذين لم يتحمسوا فى يوم من الأيام لعرفات يعرفون أن البديل هو نظام حكم حماس التى تعترض على عملية السلام ولذلك فسوف يوضح الأمريكيون لعرفات أنهم يعترضون بشدة على الإعلان من جانب واحد عن إقامة دولة فلسطينية حتى لو كانوا يعترفون بحقيقة أنه فى نهاية الأمر سوف تقام دولة فلسطينية مستقلة، فإن الوقت الحالى غير مناسب لذلك.

رقصة نتانياهو

معاريف ١٩٩٧/٣/١٠
أورى افنيرى

خطوة صغيرة نحو السلام ـ خطوة كبيرة بالنسبة لليكود ـ هذا ما وصفت به فى حينه اتفاقية إعادة معظم اجزاء مدينة الخليل. وهذا ما أصف به أيضا قرار تسليم ٢٪ من المنطقة C (بالاضافة إلى ٧٪ من المنطقة B) إلى الحكومة الفلسطينية ولكن بالنسبة للسلام تعتبر هذه خطوة صغيرة جدا.

حيث أن الاتفاقية المرحلية الإسرائيلية الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة والتى وقعت فى واشنطن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ تنص فى البند الأول من الملحق الاول على أن اعادة الانتشار للقوات العسكرية الإسرائيلية فى المناطق العسكرية المحددة تنفذ بصورة تدريجية طبقا لإعلان النوايا (اتفاقية أوسلو) على ثلاث مراحل.

وبعد ذلك تحدد أن تنفذ المرحلة الأولى بعد ستة أشهر من تشكيل المجلس التشريعى الفلسطينى وأما المرحلتين التاليتين تنفذان بحيث تفصل بينهما مدة تصل إلى ستة أشهر.

ويقول العقل السليم أن تفسير هذا البند هو أن يتم اخلاء الضفة الغربية بالكامل باستثناء قواعد جيش الدفاع الإسرائيلى المحددة (على سبيل المثال فى بعض المناطق فى غور الاردن) خلال ثلاث مراحل متساوية وكل ذلك من خلال اتفاق بين الطرفين بعد محادثات ثنائية. ولكن ما حدث هذا الاسبوع يعد انتهاكاً صارخاً لروح الاتفاقية ونصها. ففى المرحلة الأولى التى تنفذ الآن بعد تأخير كبير تم تسليم اقل من عُشر المساحة بدون اتفاق وبدون حوار. ولكن على أى حال فانه بالنسبة لليكود تعتبر هذه خطوة كبيرة. ويصدق توأم بيجين عندما يصرخون قائلين «حماس».

وبالنسبة لليهودى الدينى فانه يحظر اكل لحم الخنزير. ومن ناحية الاثم ليس هناك فرق بين شخص يأكل كيلو خنزير كامل وبين شخص آخر يلتهم فقط شريحة من لحم الخنزير حيث ان قطعة صغيرة من لحم الخنزير تعتبر اثماً مثل كيلو من لحم الخنزير والخنزير فى نهاية الامر هو الخنزير. وبالنسبة للمتطرفين من انصار أرض إسرائيل الكاملة أرض الوعد الالهى، ليس هناك فرق بين اعادة نصف فى المائة من أرض يهودا والسامرا وبين اعادة الأرض كلها أو نصفها. حيث ان ما ورثناه عن اجدادنا هو ما ورثناه عن اجدادنا.

وها هى حكومة الليكود برئاسة الزعيم المتوج من قبل «المعسكر القومى بأكمله» وتحت مسئولية جميع الوزراء الذين لم يستقيلوا وليس مهما كيف كان اقتراعهم توافق عن طيب خاطر على اعادة جزء من الأرض المقدسة إلى سلطة الشعب الفلسطينى وهى بذلك قد تخطت الحدود. ومثلما تقول النكتة المشهورة «والآن وبعد أن اتفقنا، لم تتبق إلا مسألة السعر».

وعندما تصرخ السلطة الفلسطينية وتقول أن مساحة الأرض التى أعيدت اليها تعتبر انتهاكا لاتفاقيات أوسلو فهى على حق.. ولكن عندما يصرخ اليمين المتطرف فى إسرائيل قائلا أنه لا يجب حتى إعادة هذه المساحة الصغيرة فانه على حق من وجهة نظره هو. وأود أن اقول ان بنيامين نتانياهو أكل لحم الخنزير، ولكن قطعة صغيرة ومن أجل تخفيف حدة غضب المتطرفين أشعل نتانياهو النار فوق جبل أبوغنيم. وقال للمتدينين: «لقد أكلت بعض الخنزير ولكن فى مقابل ذلك فانى أمنحكم السكن فى القدس الشرقية. إنها مسألة خذ وهات».

وهذا هو أسلوب نتانياهو منذ أن وصل إلى السلطة ويمكن أن نطلق على هذا السلوك اسم «رقصة نتانياهو» حيث خطوة واحدة نحو الامام وخطوة واحدة إلى الخلف. فلقد اعاد معظم مناطق الخليل وفى نفس الوقت قرر توسيع الاستيطان لقد افرج عن السجينات الفلسطينيات وقرر تنفيذ المرحلة الأولى من الانسحاب وأعلن أن البلدوزرات سوف تصعد إلى جبل أبوغنيم. وفى كل مرة يطرح هذا السؤال نفسه: أيهما اكبر الخطوة التى إلى الامام أم الخطوة إلى الخلف؟ أن الصورة ليست واضحة حيث أن اغلاق أربعة مكاتب غير ذى أهمية تعتبر مسألة ورق وليس لها أى قيمة بالمقارنة بالإفراج عن ثلاثين سجينة وهى مسألة لحم ودم، ولكن مسألة جبل أبوغنيم أهم من الانسحاب فى الضفة. ومن المعتقد أن نتانياهو لم يفهم ذلك عندما قرر اتخاذ هذه الخطوة وهو يعد جاهلاً فى نظر الفلسطينيين وأن المحيطين به أكثر جهلاً منه.

إن قضية جبل أبوغنيم سوف تتسبب فى موجة من العنف الأمر الذى لن يثير ضدنا فقط الشعب الفلسطينى بأكمله سواء فى إسرائيل أو فى الشتات ولكن أيضا العالم العربى كله بالاضافة إلى أكثر من مليار مسلم فى جميع انحاء العالم، والبرود الذى استقبل به نتانياهو فى مصر لا يبشر بالخير على الاطلاق.

وفى يوم الجمعة الماضى شاركنا أنا وأصدقائى مرة أخرى فى مظاهرة جماعية تضم الجماهير الفلسطينية ضد الاستيطان فى جبل أبوغنيم ورفعنا فيها علمنا الوطنى إلى جانب العلم الوطنى الفلسطينى من اجل الإعلان عن أن الصراع من أجل السلام يخوضه الشعبان.

وكان من المذهل أن نرى رباطة الجأش الأمر الذى منع وقوع مواجهة عنيفة بين الفلسطينيين ورجال الشرطة والجنود. وقد برزت بصورة مثيرة للاعجاب صلاحيات ياسر عرفات السياسية والاخلاقية. ولكن لا يجب على أى شخص أن يخدع نفسه حيث أن هذا وضع مؤقت ينبع من حسابات سياسية حكيمة وليس من المؤكد ان عرفات يستطيع ان يمنع وقوع مواجهة حقيقية عندما تصعد البلدوزرات إلى جبل أبوغنيم.

جبل أبوغنيم.. وإستراتيجية نتانياهو للسلام

هاتسوفيه
١٩٩٧/٢/٢١
د. موردخاى فرتهايمر

هبط بنيامين نتانياهو من الطائرة التى عادت به من واشنطن. فكانت فى انتظاره المعمعة السياسية لقضية البناء فى القدس، وخاصة البدء فى بناء الحى الجديد بمنطق جبل أبوغنيم (هار حوما). ومثلما كانت الخليل قبل عدة اسابيع مفترقاً للطرق فى مسيرة السلام وخصوصاً لدى الامريكيين، يبدو أن عملية بناء حى فى منطقة جبل أبوغنيم تشكل مفترق طرق فى الصراع حول وضع القدس الموحدة كعاصمة لدولة إسرائيل. ان أى تنازل من إسرائيل بشأن البناء فى القدس ـ حتى لو كان هذا التنازل مجرد تأجيل بدء البناء إلى وقت آخر ـ سيكون بمثابة نكبة على الاجيال القادمة. وعند تحليل تحركات بنيامين نتانياهو فى المسيرة السلمية خلال الاشهر الأخيرة، نستطيع اليوم أن نحدد الخطوط الرئيسية لاستراتيجية السلام لدى رئيس الحكومة. وهى إستراتيجية تبشر بقليل من التفاؤل بأن البناء فى القدس، وقبل كل شئ فى جبل أبوغنيم، سيبدأ قريبا بالفعل.

إن بنيامين نتانياهو كأى رئيس حكومة فى دولة ديموقراطية، هو «منتج سياسى» وندرك مغزى هذه الحقيقة عندما نقيم التحركات المتوقعة منه فيما يتعلق بالقضايا المطروحة على جدول الاعمال القومى. فمن ناحية، هناك خطوط اساسية للحكومة ومن ضمنها الالتزامات الواضحة فى عدة مجالات وعلى رأسها وضع مدينة القدس. ومن ناحية أخرى هناك سلسلة من الضغوط الخارجية فى الأساس، تمارس على رئيس الحكومة لوقف البناء فى القدس. والواقع انه عندما نضع الرجل فى مثل هذا الميزان، مع تقييمه سياسيا وأيديولوجيا وشخصيا، فانه يعتبر بطلا.

وبنيامين نتانياهو ليس زعيما صاحب تاريخ سياسى طويل، لقد بدأ فقط منذ فترة قصيرة فى تمهيد وتعبيد الطريق لنفسه ليعتلى قمة المعسكر القومى. ولاشك ان نتانياهو لا يعتبر الفترة الأولى لولايته رئاسة الحكومة فترة أخيرة وبالتأكيد لا يريد أن تكون فترة قصيرة فتنقطع فى نصفها أو ربعها. لذلك، على خلاف معسكر المعارضين له فى الليكود بزعامة بينى بيجين، لا نرى فى اسلوبه الحذر والمتردد فى قضايا سياسية مثل البناء فى القدس ابتعادا عن طريق المعسكر القومى أو انحرافا عن طريق رابين ـ بيريز، بل يجب ان ننظر إلى ذلك كأسلوب تكتيكى فى اطار «استراتيجية نتانياهو للسلام». وليس لنتانياهو ما يبحث عنه فى معسكر اليسار، وليس لديه احتمال أن يؤيده هذا المعسكر ولو جزئيا فى الانتخابات القادمة لرئاسة الحكومة. ونتانياهو، حسب كل الدلائل يبدأ الآن الاستعداد لانتخابات عام ٢٠٠٠، وعليه أن يرتبط بالمعسكر الذى دفع به إلى الحكم إذا اراد أن يُنتخب مرة أخرى للكنيست الـ ١٥. ونتانياهو يعرف هذه الصيغة جيدا، وان كان برجماتيا بطبعه، كما يزعم كثيرون، فعليه فى نهاية الأمر ان يتمسك بالخطوط الرئيسية لحكومته ومبادئ برنامجه الانتخابى الذى قدمه فى الانتخابات. لذا فإن نتانياهو ـ دون شك ـ سيعطى الضوء الاخضر فى الاسابيع القادمة لتشغيل البلدوزرات فى منطقة جبل أبوغنيم وبدء البناء فيها.

لقد علمت الأصوات فى الداخل والخارج بأن البدء فى البناء بمنطقة جبل أبوغنيم سيؤدى إلى «حرب عالمية»، على حد قول بعضهم، وإلى نسف عملية السلام. ولم يعد سلاح التهديدات الذى يستخدمه ياسر عرفات، وحركة السلام الآن، والدول العربية،لم يعد جديدا منذ بدأت المسيرة السلمية. فخلال عهد حكومة رابين وبيريز لم يكن ضروريا استغلال التهديدات الداخلية حيث كانت تكفى تهديدات ياسر عرفات باستئناف العنف ليخضع رابين وبيريز لمايمكن أن يسمى «ابداء حسن النية».

وعرفات الذى يتابع عن قرب ما يجرى فى إسرائيل خاصة فى المجال السياسى، كان واثقا من أنه يستطيع الدفع بأهدافه وتحقيقها كما فعل فى عهد حكومة اليسار، ولقد حاول ذلك بالفعل فى مفاوضات اتفاق الخليل مصحوبا بتهديدات متكررة بإشعال أعمال العنف. وبقراءة الأشهر الأخيرة نستطيع أن نتعرف بشكل واضح على أن الانصياع لتهديدات عرفات والعرب، لن يحقق شيئا لمسيرة السلام وبالضرورة للمصالح القومية. وإذا كنا نعرف متى يبدأ الانصياع والخضوع فاننا لاندرى متى ينتهى. فمن الممكن أن يبدأ فى جبل أبوغنيم، ومن ثم ينتهى بتقسيم القدس وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تهدد الوجود اليهودى فى الشرق الأوسط.

وفى هذه المرحلة كان الرئيس المصرى ووزير خارجيته وراء أبرز التهديدات التى صدرت ضد بنيامين نتانياهو وحكومته. ولقد أثبتت نتائج المفاوضات حول الخليل والقضايا المتصلة بهذا الاتفاق بشكل واضح أنه بالرغم من أخطاء نتانياهو المتواصلة للقرارات التى اتخذها خلال الاشهر الأخيرة وخاصة فى موضوع التعيينات، فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية خرج من اتفاق الخليل وهو صاحب اليد العليا. فبالاضافة للتعديلات المؤثرة على دعم وتقوية الأمن للمستوطنين اليهود فى الخليل، نجح نتانياهو فى

تضمين الاتفاق وللمرة الأولى منذ بدأت مسيرة أوسلو مبدأ التبادلية بوضوح في إتفاق مكتوب مع عرفات. ومبدأ التبادلية أو التكافؤ هو الآن عنصر اساسي من استراتيجية السلام الخاصة بنتانياهو.

وكماهو معروف، فإن نتانياهو يدرك أن احتمالات انقضاء فترة ولايته الأولى كرئيس للحكومة بسلام، والدخول في سباق الانتخابات في سنة ٢٠٠٠ ومعه احتمالات الفوز يعتمد كثيرا على مدى نجاحه في الوفاء بمبادئ برنامجه الذي قدمه لانتخابات ٩٦ والذي على أساسه شكل حكومته. وبناءاً عليه فهو يؤسس استراتيجيته للسلام على تحقيق الأهداف الاساسية التي تعبر عن ايديولوجية وسياسة الليكود والمعسكر القومي. وفي سبيله لتحقيق هذه الأهداف توجد معوقات في صورة اتفاقات أوسلو. فالواضح أن الحقائق التي لا يمكن تغييرها على أرض الواقع، والتي تم اقرارها في عهد حكومتي رابين وبيريز تجعل مهمة نتانياهو صعبة جدا في تحقيق وإنجاز برنامجه وسياسته. حتى أن موافقته على تنفيذ الانسحاب من الخليل وإطلاق سراح السجينات المتهمات بعمليات قتل، لم يكن عن طيب خاطر بل بقوة الالتزامات الواضحة التي قطعها رابين وبيريز على نفسيهما.

والآن وبعد اتفاق الخليل يمكن القول أن نتانياهو نجح في التخلص من الارث الذي تلقاه من شمعون بيريز، ويستطيع أن يدخل مرحلة تنفيذ سياساته وبرامجه في المسيرة السلمية.

إن المفاوضات التي بدأت هذا الاسبوع حول بقية الموضوعات المتراكمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير هي مرحلة جديدة خالية من إرث حكومة اليسار من جانب، ومن جانب آخر ستعبر بوضوح عن استراتيجية نتانياهو للسلام والتي تقوم على المبادئ الايديولوجية للمعسكر القومي.

وستتضح أيضا هذه السياسة في موضوع البناء في القدس بما فيها منطقة جبل أبوغنيم بصورة خاصة. وتتعلق انظار الشعب الإسرائيلي اليوم برئيس الحكومة وبقراراته حول البناء في جبل أبوغنيم، فإذا كان نتانياهو مخلصا لاستراتيجيته السلمية، فاننا سنسعد قريبا - دون شك - بقرار البناء فورا في جبل أبوغنيم ورصف الطرق هناك. ومعوقات اتخاذ مثل هذه القرارات هي مجرد مسألة تكتيك يفرضه الواقع، مع الاخذ بالاعتبار المصالح الدولية لإسرائيل.

ظل الجبل

هآرتس ١٩٩٧/٢/٢٨

عوزي بنزيمان

هناك قناعة لدى أعضاء مجلس المستوطنات، وكذلك فريق (القوة ١٧)، بأنه عندما سافر بنيامين نتانياهو منذ أسبوعين إلى واشنطن لم يكن في قرارة نفسه ان يقرر، مع عودته، اقامة الحي اليهودي في جبل أبوغنيم. فالاقتراح الذي طرحه أول أمس على اللجنة الوزارية لشئون القدس، للموافقة على اقامة الحي، هو في نظرهم دليل على الصيغة التي تصلح مع نتانياهو - أي الضغط السياسي المعتدل، تقول هذه الجماعة أنه بفضل نشاطها خلال الايام العشرة الأخيرة، تحرك نتانياهو في المسار الصحيح إلى إتخاذ القرار المرغوب لديهم.

وتنوي جماعة المستوطنين متسلحة بهذا الدرس أن تواصل الضغط على نتانياهو بالوسائل السياسية فمثلما أذاقوه بعض قوتهم في الصراع من أجل إقامة الحي السكني في جبل أبوغنيم، عن طريق التغيب عن عمليات التصويت التي كانت في الكنيست في الأسبوع الماضي، فانهم يسعون أيضا كي يؤكدوا له قوتهم في الصراع على حجم الانسحاب القادم في الضفة الغربية والذي سيتم في الشهر القادم. لقد ربط نتانياهو القرار الخاص بالبناء في جبل أبو غنيم بالمرحلة الأولى للانسحاب. ومع موافقة اللجنة الوزارية أول أمس دار الحديث فعلا عن البناء الفوري، ولكن تطبيقه سوف يتزامن مع تنفيذ الانسحاب القادم من الضفة الغربية. والدافع واضح وهو ردع عرفات من أن يثير اعتراضاً عنيفاً على اقامة الحي اليهودي خوفا من عرقلة عملية اخلاء الضفة الغربية من جنود جيش الدفاع. من أجل تحقيق النتيجة المطلوبة يجب أن يضعوا أمامه الطعم في صورة انسحاب بارز في المرحلة الأولى. وهذا بالضبط ما ينوى المستوطنون وممثلوهم في الكنيست التصدي له.

وفقا للمعلومات المتوافرة لدى مجلس المستوطنات، تكلم نتانياهو اثناء زيارته لواشنطن عن حجم الانسحاب الذي سيبلغ حوالي ١٠٪ من الضفة الغربية في (المرحلة الأولى) - نصف هذه المساحة عن طريق نقل السلطة من المنطقة القروية B إلى السلطة الفلسطينية وحدها A والنصف الآخر عن طريق الاقتطاع من المنطقة التي لإسرائيل حق السيطرة الكاملة عليها C وتسليمها لإدارة السلطة الفلسطينية مع الاحتفاظ بالرقابة الامنية العليا بأيدى إسرائيل B ولا

يجد هذا الاتجاه استحسانا فى نظر مجلس المستوطنات وجماعة الضغط التى تتبعها - فهم يعتقدون أن إعادة الانتشار الجديد التى سيقوم بها جيش الدفاع فى الضفة الغربية يجب أن تكون ضئيلة.
يقول أعضاء مجلس المستوطنات انهم يعلمون أيضا أن الانسحاب الأول سيكون فى ظهر الجبل. وليس فى بقاع الأردن ولا عند خط التماس ولا فى منطقة القدس. انهم لا يعرفون أين ستكون مناطق الانسحاب - هل ستكون مساحة واحدة (فى حلحول مثلا) أم قطع اراضى فى عدة نقاط أم على شكل قطاع رفيع وممتد. من المعروف أن جيش الدفاع قد أعد عدة احتمالات من أجل ان يتيح للجهاز السياسى اختيار أحد هذه الاحتمالات حسب اعتباراته.
لقد نشطت جماعة المستوطنين هذا الأسبوع فى أوساط الوزراء من أجل تحفيزهم على مطالبة نتانياهو عقد اجتماع فورى للحكومة كلها يتناول أهدافها النهائية فى المفاوضات مع الفلسطينيين. وقد ذكر أعضاء مجلس المستوطنات للوزراء، أنه بعد التوقيع على اتفاق الخليل أعلن نتانياهو أن تنفيذ المراحل التالية للاتفاق المرحلى (المراحل) سيتم بعد أن تحدد الحكومة لنفسها نوعية التسوية النهائية. وحسب فهم نشطاء مجلس المستوطنات، لم يف نتانياهو بهذا الوعد، وقد حاولوا هذا الأسبوع دفع عدد من الوزراء من (المفدال، الطريق الثالث ويسرائيل بعلياه) لتهديده بأزمة حكومية إذا لم ينفذ وعده بعقد هذا الاجتماع.
إن الفخ يلتف حولهم جميعا: نتانياهو الذى يجب أن يقترح على عرفات مقابلاً فعلياً فى الضفة عن ضبط النفس إزاء عملية بناء الحى الجديد فى جبل حوما - وعرفات الذى يجب أن يسلم بقرار البناء الإسرائيلى فى القدس من أجل أن يوسع من مساحته فى الضفة - والمستوطنين الذين يجب أن يتحملوا المزيد من عمليات الانسحاب فى الضفة الغربية من أجل انقاذ القدس.

عريضة إتهام جبل حوما

هآرتس ١٩٩٧/٢/٢٨
عقيبا الدار

هناك شك كبير فى أن تفلح الحكومة فى تسويق الشقق التى سيتم بناؤها فى هار حوما (جبل أبو غنيم)، أو أن تصدر المحكمة العليا امرا بالغاء المصادرة وإعادة الأراضى إلى اصحابها، أو أن يضيق أخر العلمانيين ذرعا بهذه المدينة التى لا يكف النزاع حولها. يحتمل أن يتمخض قرار اللجنة الوزارية لشئون القدس عن البناء لعرب القدس. بعد سنوات طويلة حظى الظلم الذى يتعرضون له بجذب الانتباه الدولى. رغم ان القرار بالبناء للعرب لا يحمل أى طابع عملى، يستطيع مواطنو رأس العامود أن يضيفوا لارشيف الوعود قرارا حكوميا لإصلاح الخطأ بعض الشئ. ولكن لنفترض أن ايهود أولمرت وجبهة أرض إسرائيل قد انتصرا، وأقام حزب شاس فى الحى الجديد مدرسة دينية كبيرة. هل ستكون الحكومة بذلك قد أبعدت القدس تماما عن مائدة المفاوضات؟ كان من الضرورى اصدار قانون يلزمنا نحن السياسيين الإسرائيليين بالقيام بزيارة سنوية لفندق هيلتون طابا - افياً سونستا سابقا. ويمكن الاطلاع على اطلال ياميت، حتى لا ينسوا حمل جوازات سفرهم. ان جبال حوما لن تقنع ياسر عرفات بالتخلى عن القدس الشرقية. إذا لم يعطوه سيأخذ هو. تشير «الوثيقة السرية» التى سربت بالأمس إلى أن أعضاء السلطة الفلسطينية يعقدون سرا جلسات عمل فى فندق بالقدس الشرقية. هل نضع عليهم مراقبين لاعتقالهم إذا انزلق حديثهم من حديث عادى إلى احاديث عمل؟ ليس فقط العالم العربى كله يساند الفلسطينيين هنا. فالاحتجاج من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، والادانة المنتظرة من مجلس الأمن، سوف يذكرون لمن نسى أنه باستثناء دولتى كوستاريكا والسلفادور، لا يوجد أى سفير آخر فى عاصمة إسرائيل.
منذ جعل اتفاق أوسلو من منظمة التحرير طرفا فى الحوار السياسى، أصبح لدى إسرائيل طريقتين لمعالجة مشكلة القدس. ولا تعتبر سياسة زرع حقائق على أرض الواقع واحدة منهما. الطريقة الأولى هى تنفيذ الاتفاق بكل حذافيره، مع بذل جهود لبناء الثقة مع الفلسطينيين. واحراز تقدم فى التسوية المرحلية وإجراء مفاوضات فعلية حول التسوية النهائية، والتى ستمنحهم الأمل فى تقرير المصير فى مناطق واسعة، هى أمور من شأنها تقليص الأبعاد المفزعة للنزاع حول القدس. كلما كان للفلسطينيين مكاسب كثيرة أكثر وآمال عريضة أكثر فى الضفة والقطاع، سيكون من السهل أكثر الحصول على تنازلات منهم فى موضوع القدس.
الطريقة الثانية، طريقة يوسى بيلين وميخائيل ايتان، وتقترح اغراء عرفات بتسوية نهائية جزئية، تؤكد المصالح الوطنية لإسرائيل فى القدس. وهكذا يمكن أن نستوضح هل الفلسطينيون على استعداد للاعتراف بالحقائق التى وضعت على مر السنوات الطويلة والتى رفضوا خلالها الاعتراف بوجود إسرائيل. لو شرطوا أتفاق

السلام باعادة تقسيم السيادة في القدس وفقا للوضع الذي ساد في المدينة قبل يونيو ١٩٦٧، يجب وقتها إعادة التفكير في التسوية كلها. لا تستطيع أي حكومة في إسرائيل - ولا ترغب فعلا - الموافقة على وجود سيادة فلسطينية في رامت اشكول. ولهذا ليس من الضروري بناء حي جبل حوما.

وقد فضل اسحاق رابين الطريقة الأولى أي أن يرجئ القدس إلى نهاية الطابور. وشمعون بيريز أسرع هاربا من أتفاق (بيلين - أبو مازن)، بخاصة لانهما تجرأ على التطرق لموضوع القدس. ويتأرجح نتانياهو بين المساومة على حجم مراحل إعادة الانتشار وبين التسوية النهائية. لقد أخذ صيت الزعيم الذي لا يتنازل إلى أن يضغطوا عليه. وعندما أجبر على التراجع، تأخر وصول المقابل العربي والدولي أو لم يصل على الاطلاق. لا أحد يعلم إلى أي نفق أو جبل سيسير رئيس الوزراء الأسبوع القادم. لقد مرت مذبحة جولد شتاين في الحرم الابراهيمي بسهولة اكبر كثيرا من حفر فتحة أخرى لنفق في القدس. يقول العقل أن رابين وبيريز كانا سيمرران موضوع جبل حوما بسهولة أكبر لدى عرفات أما نتانياهو فقد عالج الأزمة عن طريق الدعاية والتسوية. فقد اتصل بالرئيس المصري حتى (يفسر) له الموضوع واستدعى لمكتبه ممثلي الصحافة العربية، أما عرفات فقد ضمن في جيبه المساحة التي وعده نتانياهو اياها في عملية الانتشار الأولى وهو يحصي النقاط التي جمعها مقابل (ضبط النفس) الذي يسير عليه في المناطق، وهذا ما يسمى بالاستراتيجية. فلماذا يتفجر قبل أن يربت كلينتون على كتفيه ويكف العالم عن توجيه الضربات لإسرائيل؟ ربما أن المحكمة العليا اليهودية قد ابقت على قرار نتانياهو بالسماح للعرب بالبناء. من الآن سيتحول كل قرار مصادرة لأرض عربية في القدس إلى قصة دولية. والمستوطنون اصحاب الخبرة على قناعة بأنه تكمن خلف جبل حوما مؤامرة أخرى (للتنازل من أجل العرب).

إن موضوع جبل حوما يعطي فرصة ممتازة للتخلص من عادات ادمان النذور والاوهام وشعارات مثل (تقوية حدود القدس وتحصينها). وهذا يعمل بنفس الفائدة مثل (الارهاب لن يجعلنا نخضع) لقد تعلمنا أنه لا يوجد أي حصن يمكن أن يعزز وحدة القدس، وأن الارهاب فقط هو الذي يجعلنا نخضع. لم ولن تكون هناك تسوية بدون حل قضية القدس. السؤال الوحيد المطروح هو: كم من الدماء سينزفها العرب واليهود إلى أن يدرك الطرفان هذا الأمر.

بلا مقايضة على جبل أبوغنيم

معاريف ١٩٩٧/٣/٣
موشيه يزك

إنني غير مقتنع بأن رحلة رئيس الحكومة إلى الرئيس مبارك هذا الأسبوع كانت في الوقت المناسب. فالإعلان المسبق في وسائل الإعلام المصرية كما لو كان حسني مبارك طلب من بنيامين نتانياهو الحضور فورا إلى القاهرة يتناقض مع قواعد البروتوكول المتفق عليها بين زعيمي دولتين. ورغم تعجل المقابلة، فإن الرئيس حسني مبارك لا يستطيع أن يصدر أمرا باستدعاء رئيس حكومة إسرائيل للمثول على الفور في قصره.

والواقع، أن المحادثة التليفونية بين مبارك ونتانياهو لم يستخدم فيها الرئيس المصري أسلوب الإعلام المصري ولم يمس كرامة إسرائيل، لذلك استجاب رئيس الحكومة لدعوته. وكان تأجيل الدعوة من شأنه أن يخلق جوا متأزما في العلاقات بين القاهرة والقدس لا يرغب فيه مبارك عشية زيارته لواشنطن. فمبارك لايستطيع تجاهل الفلسطينيين في معركتهم ضد البناء في جبل أبوغنيم. فهو يريد أن يحافظ على زعامته في العالم العربي. ومن ناحية أخرى هناك مصلحة مصرية مباشرة في عدم الاضرار بالدعم المالي والعسكري الأمريكي لمصر. والتوتر بين إسرائيل ومصر من شأنه أن يثير الرأي العام الأمريكي، الحيوي والفعال للحفاظ على تأييد الكونجرس لاستمرار مخصصات المعونة الأمريكية لمصر. لذلك، فإن مبارك يظهر عشية زيارته للبيت الأبيض، أنه بالرغم من اختلاف الآراء بشأن قضية جبل أبوغنيم، فإن الحوار الإسرائيلي المصري مستمر. وتأتي دعوة نتانياهو لزيارة القاهرة لتخدم هذا الهدف.

ولا يعني ذلك ان تقلع وسائل الإعلام المصرية عن مهاجمة إسرائيل في يوم زيارة نتانياهو. فالإعلام المصري يروج التحذيرات التي اعلنها الرئيس المصري لإسرائيل. ولكن لم يغب عن الساسة المصريين حقيقة أن إسرائيل تجاهلت التحذيرات الأمريكية ذاتها وقررت البناء في جبل أبوغنيم. ولذلك من غير المتوقع أن تغير الولايات المتحدة موقف إسرائيل. ولا يغيب عن نظر المصريين أن تحفظ الولايات المتحدة على اجراءات إسرائيل في جبل أبوغنيم لم يكن حادا ولم يشكل تهديدا لإسرائيل، كما هو معتاد فيما مضى.

إن عدم وجود أي احتمال لالغاء القرار بالبناء في جبل أبوغنيم، من شأنه ان يدفع مصر للتوسط بين إسرائيل والفلسطينيين في الأزمة

الحالية، وبذل الجهد لتساوم على تعويض الفلسطينيين مقابل تسليمهم ببناء ٢,٥٠٠ وحدة سكنية في جبل أبوغنيم. والمعلومات المتسربة من القدس حول خطة زيارة المنطقة التي سيتم تسليمها للسلطة الفلسطينية خلال الانسحاب المقرر له نهاية هذا الأسبوع لها علاقة وثيقة بالوساطة المصرية.

من الصعب أن يبلع المصريون والفلسطينيون فشل حملتهم الدبلوماسية فلن تستطيع قرارات ادانة إسرائيل التي يجمعها العرب ان تضمن انسحاب إسرائيل من جبل أبوغنيم. وسيفضلون في النهاية صيغة تنقذ ماء وجههم تسمى صيغة «الحل الوسط» لتعويض الفلسطينيين مقابل تسليمهم ببناء الوحدات السكنية في جبل أبوغنيم.

ومن هذا المنطلق فإن «الحل الوسط» سيحظى بتأييد عالمي. وسيبرز بيننا من يزعمون انه من الأفضل انهاء الموضوع بالطرق السلمية بدلا من زيادة التعقيد في نزاع معقد أصلا. ولكن أيا كانت صفقة المقايضة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالنسبة لحق السيادة دون منازع لإسرائيل على القدس كافة، فإن تراجع إسرائيل عن موقفها - يعني أن المشكلة التي نواجهها الآن ليست في عدة شقق سكنية ستبنى في القدس ومن الذي سيسكنها، بل المشكلة - بصفة خاصة - هي الحكم أو السلطة الإسرائيلية في القدس.

ويزعم الفلسطينيون أن إتفاق أوسلو قد جعل القدس منطقة لا مالك لها، ولا يمكن تغيير التركيب الديموجرافي لسكانها وهذا كذب واضح. فاتفاق أوسلو لم يتضمن أي إشارة إلى تجميد تنمية وتطوير القدس. وليس فيه أي إشارة بعدم تهويد أجزاء من القدس. كما يدعي الفلسطينيون وليس به أي تقييد على البناء أو تحديد لقومية السكان في الاحياء الجديدة.

أن إتفاق أوسلو لم يمنح السلطة الفلسطينية أي وضع في القدس. فقط ذكر في مرة واحدة ان الفلسطينيين يرغبون في أن يدرج موضوع القدس أيضا بين المواضيع التي ستتم مناقشتها في مفاوضات الوضع النهائي. وستجرى مناقشة الموضوع في المستقبل. ولكن لم يتم اعطاء ضمان بأن يحدث أي شئ الآن، وحتى في المستقبل لا ضمانة هناك بأن النقاش سيكون مرتبطا بالاعتراف بوضع السلطة الفلسطينية في القدس.

أما الاقتراحات بحل وسط يمنح تعويضات للسلطة الفلسطينية مقابل أي اجراء أو تصرف إسرائيلي في القدس فستخلق سابقة خطيرة وكأن إسرائيل توافق على تقسيم سيادتها على القدس مع عنصر أجنبي. وعلى نتانياهو أن يحذر هذا الفخ المنصوب له في القاهرة.

الجبل والسور

يديعوت احرونوت
١٩٩٧/٣/٤ عاموس عوز

منذ تشكيلها وحكومة نتانياهو تتعامل مع المفاوضات مع الفلسطينيين كمن يضع اصبعيه في انفه ليسده. منذ البداية تعامل نتانياهو وعدد من وزرائه مع اتفاقيات أوسلو مثل الحقنة الشرجية التي لا مناص من استخدامها. هذا هو الخطأ الأول لحكومة نتانياهو، وقد دفعنا ثمنه غاليا. السلام لا يصنع هكذا. مثلما لا يوجد أي شعب في العالم ينتصر في أي حرب إذا لم يكن مؤمنا بعدالتها وإذا لم يكن مؤمنا بالنصر، هكذا لا يمكن تحقيق السلام إذا لم نتعامل مع السلام وكأنه كارثة أو مرض ورثناه عن الحكومة السابقة.

ليست القضية ما إذا كان من الضروري حاليا بناء حي سكني جديد لليهود في جبل حوما. وليست القضية أيضا ما إذا كان لنا الحق في هذا. القضية هي: هل الحال بعد اتفاقيات أوسلو، مثلما كان قبل اتفاقيات أوسلو، وهل مازال الهدف الأسمى لإسرائيل هو أن تتوسع أم أن هدفها الاساسي الآن هو انهاء النزاع بينها وبين العرب عن طريق حل يمنحهم وطنا ويمنحنا الاعتراف والأمن. من غير الممكن صنع السلام وفي نفس الوقت نقوم بالتوسع.

طوال عهد الحرب بيننا وبين الفلسطينيين، كان كل طرف يفعل كل ما يريده وقدر استطاعته (حقا أن الطرفين قد ارتكبا اعمالا سببت لهما اضرارا تاريخية) ومن لحظة الاتفاق - نحن والفلسطينيون - على صنع السلام - لا يجب أن نتصرف مرة أخرى طبقا لمبدأ (استحوذ قدر استطاعتك) أو طبقا لمبدأ (الحرب هي الحرب) بالقطع ان الصفحة الجديدة ليست شهر عسل، ولكنها تعني أن الخلاف. يجب أن يعامل مثل أي خلاف لا يتم تسويته لا بالبولدوزرات ولا بالنيران وإنما من خلال المساومة، هات وخذ. إذا كانت إسرائيل تريد أن تبني حيا سكنيا في منطقة متنازع عليها يجب أن تجلس مع الفلسطينيين وأن تعرض عليهم أسبابا وجيهة حتى تمنع اعتراضهم.

تقوم اتفاقيات أوسلو على افتراض ثوري - ثوري من منظور الطرفين - حيث يوجد قدر من العدل في الموقف التاريخي لإسرائيل ومقدار من الحق في الموقف التاريخي الفلسطيني. ماهو مقدار الحق في مواقف كل واحد من الطرفين، وكيف تتم ترجمة هذا المقدار في شكل حل شامل يستطيع الطرفان التعايش معه؟ تنتظرنا ايام كثيرة من العمل الشاق. ليس

الارهاب ولا البلدوزرات هى أدوات العمل المناسبة لمثل هذه المهمة. انما يجب ادائها بحرص وحذر، وبسخاء وتعنت حسب الحاجة.

إن قرار بناء حى يهودى فى جبل حوما فى هذا الوقت نابع من المنطق الذى سبق اتفاق السلام - أى زرع حقائق من جانب واحد وإجبار الطرف الثانى على ابتلاعها بينما «العالم» يحتج ويدين اعمالنا ولكنه فى النهاية ينتقل إلى قضية أخرى. كان هذا المنطق قائما على الافتراض بأن الفلسطينيين يقتلوننا على كل الاحوال، وبالتالى ليس هناك داعٍ لأن نهتم بهم. سوف يضطرون لأن يسلموا بتفوقنا حتى لو كانوا يرفضون مصداقيتنا. هذا المنطق يجب أن يختفى من العالم. لدى كل واحد من الطرفين بالتاكيد القوة لهدم السلام ولكن بالقوة المشتركة فقط يستطيعان بناء السلام.

من المسموح لنا وكذلك للفلسطينيين أن نحزن على ثمن الحل. كذلك مسموح لهم وأيضا لنا أن نحزن لأننا لسنا وحدنا على هذه الرقعة من الأرض. ولكن ياويلهم وياويلنا لو عدنا لنتصرف وكأن الآخرين غير موجودين أو أنهم غير ذى أهمية أو كأنهم لا يفهمون الا لغة القوة والحقائق المزروعة فقط.

لقد ظللنا عشرات السنين - نحن وهم - نتحدث كل إلى الآخر بلغة القوة فقط. وهذه اللغة وحدها لم تؤد ولم تستطع أن تؤدى إلى حصولهم على وطن، وهى أيضا لم تؤد ولم تستطع أن تؤدى إلى حصولنا على الاعتراف والأمان. لن يستطيع أى جبل وأى سور أن يحمى القدس من القدس. يجب أن نتكيف فى النهاية مع حقيقة أننا لسنا وحدنا فى القدس مثلما لسنا وحدنا فى أرض إسرائيل.
من يطلق شعارات رنانة عن القدس التى توحدت ولن تقسم ابدا إلى أبد الأبدين، من الأفضل أن يفتح عينيه ويرى أن القدس مدينة مقسمة. ربما من الضرورى فعلا توحيدها. ربما يمكن فعلا توحيدها. ولكن من يريد أن يوحدها من الأفضل أن يقول فى قرارة نفسه طوال اليوم: «نحن لسنا وحدنا هنا».

يجب أن تتحول هذه الكلمات الأربع البسيطة إلى ملصق نضعه على زجاج السيارات، والنوافذ والشرفات حتى نردده طوال اليوم - أليس من يحاول أن يتصرف كأن الآخرين غير موجودين انما يحكم على نفسه بأن يقضى حياته مثل الجبل المحاط بسور.

نحن لسنا وحدنا هنا، لن يضير الإسرائيليين شيئا لو تبنوا هذه الحقيقة حتى على الصعيد الشخصى والعائلى والاجتماعى.

موشيه ديان وهار حوما

هآرتس ١٩٩٧/٣/٥
اليشع إفرات
(بروفيسور فى التخطيط والجغرافيا).

هذه ليست المرة الأولى التى يثير فيها موضوع التخطيط والبناء فى الطرف الجنوبى الشرقى للقدس أصداءاً واسعة، سياسية وأمنية.

وفى حرارة الجدل والنقاش الدائر اليوم حول الضرورة أو عدم ضرورة البناء فى هار حوما، من الجدير أن نتذكر أنه قد حدث بالفعل فى بداية السبعينات، أن اهتم بذلك موشيه ديان أثناء توليه منصب وزير الدفاع. لقد كان له إهتماما سياسيا وأمنيا لنشر الهدوء فى المنطقة التى تقع جنوب القدس والتى تتضمن المدن العربية الثلاث: بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا، وكذلك كفار تسور فى الجبل الذى يقع فى نطاق القدس، وتعويض سكانها باستخدام الأراضى المحسنة والممهدة وذلك مقابل المناطق التى أراد الحصول عليها من الشرق لأهداف مختلفة.

وسواء كان لديه سبب ذا مصداقية لإحسان التعامل مع جيران القدس من الجنوب أو لم يكن ، فمن الجدير بالذكر الإشارة إلى إتجاهه الخاص لتشكيل تلك المنطقة التى يدور حولها النقاش، فقد كان يدرك ببصيرته مواقف السكان العرب ويعرفهم جيدا، وبسبب حساسيته الكبيرة نحو القدس ونحو التجمعات السكانية العربية الكبيرة فيها ومن أجل الوصول لهدفه طالب ديان بإعتباره وزير الدفاع حينذاك من طاقم مخططين، أن يقدموا له إقتراحاً بتخطيط مستقبلى لشكل المناطق الواقعة جنوب شرق المدينة والتى كانت من المفروض أن تعطى حلا منطقيا معقولا لكلا الجانبين من السكان العرب واليهود وذلك من خلال الامتناع عن الاخلال الجوهرى بمبادئ التخطيط المدنى المتعارف عليها. وبعد مضى عدة أشهر من أعمال التخطيط، وفحص الأراضى، وجولات ومناقشات للبدائل الواسعة المختلفة، ومن خلال الاهتمام المستمر لموشيه ديان أثناء العمل، ومن معنى الاقتراحات التى قدمت إليه قرر موشيه ديان إستخدام الأراضى فى المنطقة على النحو التالى:

لقد إتفق موشيه ديان مع طاقم المخططين على أن المنطقة التى تقع جنوب شرق القدس سوف تعرف أساسا كمنطقة زراعية، وهو الأمر الذى يعنى أنها ستظل على وضعها الطبيعى وبدون بناء، بما فى ذلك

هار حوما (جبل أبوغنيم) الصخرى، والذى يواجه منظراً طبيعياً جميلاً وخلاباً أما المنطقة ما بين هار حوما ورامات راحيل والتى تمتد غرباً حتى طريق القدس/ الخليل فقد وافق ديان على جعلها مساحة عامة مفتوحة، وكذلك بدون بناء، وللسكان العرب فى المدن التى تقع جنوبيا سمح بالبناء القروى بكثافة قليلة فقط حتى الضواحى الجنوبية للقدس، فى حين أنه فيما يتعلق بقرية تسور بالجبل المزدحم فقد وافق ديان على تخصيص هضبتين من الشرق لهار حوما للبناء القروى فى المستقبل. وفيما يتعلق باستخدام الأراضى المشتركة لليهود والعرب فى تلك المنطقة، فقد وافق على بناء مقابر جماعية مقسمة من الشرق لهار حوما، وذلك لاعتقاده بصدق أن تخطيطا كهذا فقط من الممكن أن يجلب الهدوء للمنطقة.
كما تم إقتراح بإضافة منطقة صناعية وحرف مهنية مشتركة أيضا شرق تلك المنطقة.

إن الفكرة العامة فى تعامل ديان تجاه جنوب شرق القدس كانت تعنى بشكل ما فصل واسع بين اليهود والعرب بواسطة عوامل الطبيعة والبيئة، مناطق زراعية ومناطق مفتوحة. وكرجل أمن وكسياسى حساس شعر جيدا بالضرورة الملحة فى تشكيل نطاق جغرافى بين السكان العرب والسكان اليهود وهما تجمعان عدائيان لبعضهما. ومن الجدير بالذكر أن إتجاهه هذا سوف يوجه السياسيين الذين يعتقدون أن بناءا يهوديا يجب أن يتم فى هار حوما بأى ثمن. لقد أدرك ديان على مايبدو حينذاك أن ثمنا كهذا من الممكن أن يكون باهظا للغاية.

من يدير القدس

هآرتس ١٩٩٧/٢/١٤
دانى روبنشتاين

أعاد اللقاء الذى تم بين بنيامين نتانياهو وياسر عرفات فى بداية هذا الاسبوع - المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين إلى المسار التقليدى الذى كان قبل الانتخابات. لم تعد حقيقة أن رئيس الوزراء ووزرائه يلتقون مع عرفات وزعماء منظمة التحرير تثير أى انطباعات أو انفعالات. لم يعد نشطاء الليكود وأحزاب اقصى اليمين يزعمون أن رئيس وزراء إسرائيل والوزراء يسارعون للقاء عرفات فى لحظة يريدها، مثلما كانوا يزعمون ايام رابين وبيريز. كذلك لم يعد نتانياهو فى حاجة لان يعتذر أو يبرر محادثاته مع عرفات وكأن الأمر يعد احتياجا أمنيا حيويا، وإن كان قد زعم فى الماضى انه سيوافق على أن يلتقى به فقط فى الحالات الطارئة.
وحول نشاط السلطة الفلسطينية فى القدس الشرقية نسوا شعارات انتخابات الليكود وأحزاب اليمين الأخرى التى أكدت انها ستغلق على الفور مكاتب بيت الشرق. فالنشاط الفلسطينى فى هذه المكاتب مستمر حتى الآن كالعادة، وإن كان عدد الضيوف الاجانب الذين يزورون هذا المكان قد تراجع كثيرا. فى مكتب فيصل الحسينى ببيت الشرق يقولون ان الزيارات عندهم قد تراجعت وخاصة ان زيارات رؤساء الدول وكبار الشخصيات من انحاء العالم لإسرائيل قد قلت فى عهد الحكومة الحالية. فى تعليق على المطلب الإسرائيلى بعدم إقامة مؤسسات فلسطينية ذات طابع سلطوى مرتبطة بالسلطة الفلسطينية فى القدس الشرقية، يستند الفلسطينيون على بند آخر فى الاتفاقيات، الذى يقضى بحقهم فى أن يحتفظوا فى القدس بالمؤسسات التى كانت تعمل قبل التوقيع على التسوية مع إسرائيل. وتدخل ضمن هذه المؤسسات مكاتب بيت الشرق، والتى ضمت غرفة عمليات الوفد الفلسطينى لمؤتمر مدريد فى حكومة اسحاق شامير.
على هذا الأساس يدور جدل بين الأطراف مثلا: اين يكون مقر المعهد الجغرافى الفلسطينى، أو مكاتب مؤسسة الطاقة، أو مركز التأهيل المهنى الذى يساعد المعتقلين المفرج عنهم فى التدريب على احدى المهن؟ فى هذه الحالات الثلاث ليست هذه الا معاهد صغيرة تدعمها صناديق أوروبية وتخدم فعلا الادارة الفلسطينية.
وإزاء مطلب سابق لحكومة نتانياهو بابعاد هذه المعاهد عن القدس، انتقلت هذه المعاهد من عنوانها السابق فى حى بيت حنينا بالقدس إلى عنوان آخر جديد، شمالا بعض الشئ، إلى منطقة تحت اشراف السلطة الفلسطينية.
أحيانا يكون من الصعب التمييز أين فى المنطقة المكدسة فى شمال المدينة تمر الحدود بين القدس وبين حدود السلطة الفلسطينية. فى المنازل الواقعة شمال بيت حنينا، على حدود القدس، توجد بعض مكاتب السلطة الفلسطينية، منها وزارة الاقتصاد والتجارة ومكاتب الصندوق الفلسطينى الذى ينظم الاستثمارات المالية التى تقوم بها الدول المانحة.
يرفض الفلسطينيون ان يخرجوا من المدينة مكتب خليل

توفاكجي الذي يتابع بمساعدة رجال المستوطنات الإسرائيلية.
حقا أن هذا هو مكتب الاتصال بالسلطة الفلسطينية ومقره بيت الشرق، ولكن نشاطه بدأ قبل توقيع اتفاقيات أوسلو. كذلك مقر اتحاد النقابات المهنية الكائن في حي وادي جوز بشرق المدينة. وهذا المكتب موجود في المدينة منذ سنوات طويلة ويعتبر فرعا للنقابات المهنية والتي مركزها نابلس. ويمكن القول عن هذا المكتب انه قائم تحت رعاية السلطة الفلسطينية، ولكن الفلسطينيين يزعمون انه هيئة مستقلة.

بعد أن قام ممثلوا القدس في المجلس الفلسطيني المنتخب بابعاد مكاتبهم عن شرق المدينة، تبقى فيها ثلاثة من كبار المسئولين في السلطة الفلسطينية وهم فيصل الحسيني المسئول عن شئون القدس في السلطة الفلسطينية ومكتبه في مقر بيت الشرق - ووزير الاوقاف الفلسطيني حسن طهبوب الذي يقع مكتبه بالمبنى العتيق (التشمودية) في شارع السلالة بالمدينة العتيقة، ومفتي السلطة الفلسطينية الشيخ عكرمه صبري الذي يقع مكتبه في مبنى المجلس عند مدخل بيت المقدس. اضافة إلى مناصب هذه الشخصيات في إدارة عرفات، فان لهم أيضا ادوارا جماهيرية، وهم يزعمون انهم لا يستمدون شرعية العمل في القدس من قبل السلطة الفلسطينية، وإنما من خلال دورهم الآخر. لقد قام عرفات بتعيين فيصل الحسيني عضوا باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومن خلال ذلك يشرف على موضوع القدس. وبما ان عرفات يجمع بشكل عام في اجتماعاته اعضاء حكومته مع أعضاء اللجنة التنفيذية الموجودين في المناطق، فليست هناك مشكلة بالنسبة للحسيني. إنه يشارك في اجتماعات السلطة الفلسطينية كممثل منظمة التحرير وليس كوزير في الحكومة. نشاطه في بيت الشرق - في شئون القدس - يتم من خلال منظمة التحرير وليس من جانب الحكومة الفلسطينية.

أنه ذكاء من الفلسطينيين، وبشكل مشابه فانهم يبررون عمل وزير الاوقاف - حسن طهبوب - في المدينة. وله أيضا دور آخر، لا يرتبط بالسلطة الفلسطينية، وهو رئيس المجلس الاسلامي الأعلى. وفي كل مرة يتساءل المندوبون الإسرائيليون كيف يعقل أن وزيرا بالحكومة الفلسطينية يحتفظ بمكاتب ومجموعات عمل في القدس؟ يرد الفلسطينيون بأن طهبوب يؤدي في المدينة عمله كرئيس المجلس الإسلامي ولا يؤدي على الإطلاق مهام مكتبه.
كذلك الشيخ عكرمه صبري ليس فقط مفتي السلطة الفلسطينية الذي يعمل في القدس. لقد تم تعيينه كمفتي في إطار المؤسسات الإسلامية بالمدينة، رغم انه يتولى مناصب مزدوجة تبرر عمله في القدس.

هناك جانب آخر للخلافات التي تتعلق بنشاط السلطة الفلسطينية في القدس الشرقية ظهر في الأيام الأخيرة. في قضية مستشفى المقاصد الخيرية بجبل الزيتون. هذا المستشفى الذي يعتبر اكبر مستشفى واكثرها تطورا في المناطق، انشأته لجنة زكاة مستقلة منذ اربعين عاما. يدير هذه المؤسسة مجلس امناء برئاسة الدكتور حيدر عبدالشافي عضو المجلس الفلسطيني اما مديرها العام فهو الشيخ محمود حبين، الذي يجمع كل عام من دول الخليج تبرعات لهذه المستشفى.
بعد انتظام الادارة الفلسطينية في غزة والضفة قرر الدكتور فتحي عرفات الشقيق الأصغر لرئيس السلطة وهو يعمل طبيبا ومديرا لمؤسسة الهلال الأحمر الفلسطيني، بأن هذا المستشفى يجب أن يكون تحت إدارة السلطة الفلسطينية.
وعلى هذا الأساس دخل في خلافات مع مجلس الامناء وإدارة المستشفى (أي مع عبدالشافي والشيخ حبين)، وفي الاسبوع الماضي اعلن الدكتور فتحي عرفات عن تعيين مجلس مديرين جدير للمستشفى ووقعت ضجة كبيرة. وعندما سمع وزير الصحة الإسرائيلي - يهوشهع متسا - عن ذلك استدعى مديري المستشفى وحذرهم من انه اذا لم تكف السلطات الفلسطينية عن التدخل في شئون المستشفى، فانه سيعمل على وقف المخصصات المالية الممنوحة للمستشفى من حكومة إسرائيل ومن صناديق المرضى. فقام الفلسطينيون بتجميد التعيينات الجديدة وشكلوا لجنة تبحث عن حل لقضية ادارة هذه المؤسسة.

يمكن أن نتعلم من هذه النماذج الاساليب التي تتخذها السلطة الفلسطينية من أجل تقوية اوضاعها في المدينة. بشكل مباشر وغير مباشر حيث يوجد تقريبا تواجد لجميع وزارات الحكومة الفلسطينية داخل عرب المدينة. مثلا، تتولى وزارة التعليم الفلسطينية برامج التعليم وامتحانات التلاميذ العرب، والشرطة الفلسطينية هي القوة الاساسية التي تكافح الجريمة في شرق المدينة، بعدما اشتكى تجار في المدينة العتيقة مؤخرا من أن اللصوص والنشالين يضايقون السياح الاجانب، قام رجوب بانشاء شرطة سياحة فلسطينية يمكن ان نرى افرادها بالملابس المدنية وهم يقفون في الاركان ويمسكون في ايديهم تليفونات محمولة. والجميع في شرق القدس يعرفونهم.
وليس المقصود بذلك محاولات التدخل من السلطة الفلسطينية فيما يحدث في القدس الشرقية، وانما اساسا رغبة المواطنين العرب في استغلال خدمات السلطة الفلسطينية.

فى مواجهة ٢,٥ مليار

إسرائيل لا تستطيع أن تتجاهل إلى الابد مطالب بقية العالم فى القدس

معاريف ١٩٩٧/٢/٢٤
شلومو جازيت

جاءت مقابلة رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو مع البابا يوحنا بولس الثانى لتثير من جديد المشكلة الإسرائيلية التى نميل بشكل عام إلى نسيانها. لقد اعتدنا ان ننظر إلى نزاع الشرق الأوسط باعتباره نزاعا إسرائيليا عربيا أو يهوديا إسلاميا. فجاء البابا ليذكرنا بالضلع الثالث فى المعادلة: الضلع المسيحى الذى يرى فى الأرض المقدسة المهد المسيحى، وفى القدس مدينة قدس الاقداس.

أن حوالى ٢,٥ مليار شخص من سكان العالم، تتعلق انظارهم بالقدس. فهى بمثابة المدينة المقدسة لابناء الديانات الثلاث الموحدة بالله. وتمثل بالنسبة لهم نقطة التقاء بين التصوف الدينى والواقع المادى. وهناك حوالى ١٣ مليون فقط من بين الـ ٢,٥ مليار يهود لا تتعدى نسبتهم ٠,٥ ٪ فقط. وأى شخص يسعى لمناقشة الحل السياسى لمشكلة القدس لا يمكنه ان يتجاهل هذه الحقيقة الديموجرافية. وأى حل لن يتم اقراره فى القدس إلا اذا كان مقبولا أيضا بالنسبة للغالبية الساحقة من أبناء الديانات الأخرى، الذين تتعلق انظارهم بهذه المدينة المدهشة.

لقد مرت ثلاثون سنة منذ احتلت كتيبة المظليين بقيادة موطيه جور القدس الشرقية وسيطرت على الحرم الإبراهيمى، واعتمدت إسرائيل سياسة فرض الحقائق فى القدس. وبعد توقف القتال بثلاثة اسابيع فقط قرر الكنيست فرض القانون والقضاء الإسرائيلى على شطرى المدينة وفرض امر واقع - بأن المدينة باتت موحدة بشطريها!

لكن وبعد ثلاثين سنة لم تعترف أية دولة بحقيقة الضم الإسرائيلى. ويقول المتشددون أنه فى رأيهم أن حكم القدس كحكم بقية المناطق التى احتلها جيش الدفاع الإسرائيلى وأن القرار ٢٤٢ الذى أصدره مجلس الأمن يسرى أيضا على القدس الشرقية، وعليه فإن إسرائيل مطالبة بالانسحاب إلى ما وراء الخط الأخضر داخل حدود القدس. والمتساهلون يقولون ان ما يتفق عليه الإسرائيليون والفلسطينيون فى هذا الشأن سيقبلون به أيضا.

ولم تكتف إسرائيل بواقع الضم. وعلى مدى ثلاثين سنة عملنا فى اتجاهين، دون أن يختفى احدهما وراء الآخر. غير ان الواقع يثير مشكلات معقدة، وهناك شك أن يقوى النشاط الإسرائيلى موقفنا ومطالبنا بالسيطرة والسيادة على المدينة.

ولقد صاحب قرار الكنيست منذ يونيو ١٩٦٧، فى التوجه الأول، التزام إسرائيلى واضح بحرية العبادة فى القدس لابناء كل الاديان، وحرية العبادة لا تعنى عدم تدخل إسرائيلى فى فحوى العبادة. فالمبدأ هو دعوة ابناء جميع الاديان للحج إلى القدس فى أى وقت يريدون، من خلال ضمان التحرك الحر إلى الاماكن المقدسة. وقبل فتح معابر الاردن امام الحركة المعتادة اعلنت إسرائيل أن كل العرب من سكان الضفة الغربية أو قطاع غزة يحق لهم الحج دون أى قيود إلى القدس لاداء طقوس صلواتهم، وبالمقابل أيضا وجهت الدعوة إلى العرب والمسلمين من كل حدب وصوب ليأتوا ويحصلوا على تأشيرات دخول خاصة بغرض زيارة المدينة.

أما التوجه الثانى للنشاط الإسرائيلى فكان فى تصعيد البناء والاستيطان المكثف لليهود فى القدس الشرقية. وكان الهدف واضحا - كسر التقسيم المتجانس للمدينة حسب معتقد طائفى دينى واضح. وبالفعل كان هذا مشروع الاستيطان الاكبر والأهم الذى قامت به إسرائيل حتى هذه الأيام.

لكن النوايا شئ والافعال شئ أخر. فحرية العبادة، بمفهومها الحقيقى المتكامل، اهملناها منذ وقت طويل: فالضغوط والضرورات الامنية أدت إلى فرض العديد من اجراءات الاغلاق والى توقف التحرك بحرية أمام العرب (مسلمين ومسيحيين) باتجاه القدس. لذلك صاحبت هذه الاجراءات بلا شك خوف من هجرة عرب إلى تخوم المدينة من خلال استغلال حرية الحركة الممنوحة لهم. وهو الخوف الذى يمكن أن يؤدى إلى خلق حقائق مضادة فى حوزة الجانب العربى.

أيضا مشروع الاستيطان فى القدس الشرقية تصاعد من تلقاء نفسه. لقد استغلت إسرائيل جميع الاراضى التى كانت خالية فى شرق المدينة سواء كانت هذه الأراضى من البداية ملكا للدولة أو اراضى استولت عليها إسرائيل بموجب قوانين المصادرة. من هنا ارتبط البناء اليهودى فى شرق المدينة باختراق احياء عربية خالصة، الأمر الذى تمخض عنه مواجهات سياسية أو إعلامية، وأحيانا مواجهات عنف.

تلك هى المعطيات وفى ايدينا الخيار. إما أن نستمر فى سياسات تعميق الاسس الطبيعية على أرض الواقع فى المدينة، مع التقليل من مطالبة العالم بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية وحقنا فى هذه السيادة، أو أن ننجح فى اقناع العالم، بأنه فى ايام الحكم الإسرائيلى وحده وفى ظل استمرار سيادتنا، ستكون حرية ممارسة الشعائر الدينية مضمونة تماما فى القدس لابناء جميع الاديان. وعلى من يدعو البابا لزيارة المدينة أن يتخذ قرارا بأى الخيارين المطروحين سيعرض عليه.

ولن يكون سهلا على ٢,٥ مليار مؤمن ان يسلموا مفاتيح المدينة لابناء دين يشكلون حوالى خمسة فى الألف فقط من اجمالى المرتبطين روحيا بالقدس. ولن نحظى بتأييدهم الا إذا التزمنا التزاما تاما بالحفاظ الكامل على حقوق ابناء الديانات المختلفة.

يوئيل زينجر

الهندسة الداخلية لإتفاقيات أوسلو

فى إتفاق الخليل عادت إسرائيل وأكدت التزامها بتنفيد اعادة الانتشار الجديد فى الضفة الغربية طبقا لإعلان المبادئ عام ١٩٩٣ (اتفاق أوسلو) والاتفاق المرحلى. وحيث انه من المنتظر أن تكون عملية التطبيق مصحوبة بخلافات فى الرأى بين الأطراف، فمن الهام أن نعلم ما الذى تحدده الاتفاقيات بالضبط فى هذا الشأن يؤكد إتفاق أوسلو أنه بعد عملية إعادة الانتشار الأولى فى الضفة الغربية، تقوم إسرائيل بعمليات انتشار أخرى تدريجية، وفى النهاية ينتشر جيش الدفاع فى مواقع محددة. فى الاتفاق المرحلى تمت ترجمة هذا المبدأ فى شكل عملية ثلاثية المراحل تنفذ على مر ١٨ شهرا (مرة كل ستة أشهر) بدءا بموعد تشكيل المجلس الفلسطينى المنتخب.

يقول منتقدو الاتفاق انه فى الالتزام بالقيام بعملية انتشار أخرى نوع من العطاء الإسرائيلى المبكر من مكاسب واراض، بدون الحصول على مقابل فلسطينى. ويرد مؤيدو الاتفاق بأن هذا الالتزام قد استمد من اتفاق كامب ديفيد وأن اتفاق أوسلو قد إعتبره من تسويات كامب ديفيد التى تعهدت فيها إسرائيل بأن ينتشر جيش الدفاع فى المواقع المحددة فى الضفة الغربية على الفور فى بداية الفترة الانتقالية، أما فى أوسلو فقد تم تأجيل ذلك الأمر إلى نهاية الفترة الانتقالية. ولهذا فان هذا الالتزام لا يعد هدية مجانية، وانما تسديد متأخر لفاتورة الالتزام التى تم تقديمها فى كامب ديفيد. وهذا القول كله حقيقى، ولكن ليست هذه هى كل الحقيقة. جدير بالذكر ان مناحم بيجين قد طرح مشروع الحكم الذاتى من أجل أن يؤكد سيطرة إسرائيل فى الضفة الغربية. فقد اعتبر مشروعه الاصلى أن الحكم الذاتى هو الحل الدائم للمشكلة الفلسطينية ولكن الرئيس الأمريكى جيمى كارتر اقنعه بالموافقة على أن يسرى الحكم الذاتى لفترة انتقالية قوامها خمس سنوات فقط. وفى نهايتها سيتحدد الوضع النهائى للمناطق بالاتفاق بين الاطراف.

وقد أدرك بيجين بذلك أنه قد تنازل عن احتمال ضم المناطق، ولكنه كان على قناعة بأن المفاوضات حول الاتفاق النهائى سوف تؤدى إلى طريق مسدود عقب المطالب المتناقضة للأطراف، وان الوضع الراهن سوف يظل على ما هو عليه للأبد. الاكثر من هذا، ان مناحم بيجين تطلع إلى المحافظة على سيطرة إسرائيلية واسعة فى المناطق اثناء فترة الحكم الذاتى. صحيح انه تعهد فى كامب ديفيد بمبدأ «الحكم الذاتى الكامل» ولكنه فى المفاوضات حول تطبيق الاتفاق اقترح منح الفلسطينيين صلاحيات مدنية محدودة، بينما تحتفظ إسرائيل بكل باقى الصلاحيات فى كامب ديفيد. أيضا وافق بيجين على اقامة شرطة فلسطينية قوية، ولكن فى المفاوضات المذكورة اقترح أن تظل إسرائيل مسئولة وحدها عن الأمن فى كل الضفة الغربية.

وقد أعد بيجين للشرطة الفلسطينية «القوية» دورا محدودا يقتصر على الجرائم الجنائية وليس الأمنية. أما مصر التى مثلت المصلحة الفلسطينية فى المفاوضات، فقد تقدمت بمطلب عكسى شديد التطرف، يقضى باقامة حكم ذاتى واسع يحصل الفلسطينيون فى اطاره على جميع صلاحيات السلطة، باستثناء الامن الخارجى والعلاقات الخارجية. وعلى مر ثلاث سنوات من المفاوضات (١٩٧٩ - ١٩٨٢) لم ينجح الطرفان فى التغلب على الفجوة التى تفصل بشدة بين مواقفهما. كذلك من بين نقاط الخلاف التى اثيرت فى كامب ديفيد كانت مسألة تحديد المواقع التى سيتم انتشار الجيش الإسرائيلى فيها.

قالت مصر أنه من الضرورى الاتفاق بين الأطراف فى هذا الشأن. واقترحت أن يتناول الاتفاق المواقع (المتفق عليها). وقد ردت إسرائيل انه لكونها مسئولة عن الأمن عليها وحدها تحديد هذه المناطق. فى أعقاب هذا الاعتراض تم استبدال لفظ (مواقع متفق عليها) بلفظ مواقع محددة) فى اتفاق كامب ديفيد. وكان مغزى هذا التغيير أنه لا داع لاتفاق الأطراف على تحديد هذه المواقع، حيث ستحدد إسرائيل من جانب واحد عدد هذه المواقع وأماكنها وحجمها.

فى أثناء المفاوضات حول تطبيق اتفاق كامب ديفيد أوضحت إسرائيل أن هذه المواقع ستكون موسعة. ولكن وقتها كانت أهمية هذا الموضوع ثانوية، حيث رأى بيجين انه لم يكن هناك تمييز فعلى بين حجم صلاحيات إسرائيل داخل المواقع المحددة وبين حجمها خارجها - هنا أو هناك كانت ستتم السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة. لهذا لم تكن هناك أيضا اهمية لمسألة هل سيطبق جيش الدفاع هذا الواقع على الفور فى بداية فترة الحكم الذاتى أم فى نهايتها فقط.

ما أن انتخبت حكومة رابين - بيريز عام ١٩٩٢، حتى ورثت عن الحكومة السابقة مشروع بيجين للحكم الذاتى. رغم أن حزب العمل لم يدعو ابدا إلى أبدية السيطرة الإسرائيلية فى المناطق عن طريق الحكم الذاتى، ظل اسحاق رابين على مر شهور طويلة، يقود المفاوضات فى واشنطن من خلال التمسك بمبادئ مشروع بيجين. فى محادثات أوسلو فقط بدأ رابين وشمعون بيريز إعادة تصميم الحكم الذاتى من جديد وفقا لوجهات نظرهم - أى - الانفصال عن مواطنى المناطق وخلق أساس لحل إقليمى. وقد حافظوا فعلا على الاطار العام لاتفاق كامب ديفيد، الا انهما ادخلا عليه مضامين جديدة، بحيث بدا الحكم الذاتى فى النهاية مثل تلك الاشياء القديمة

التى تم ترميمها، بحيث حافظ الترميم على الجدران الخارجية كشكل فقط وإستبدل كل القواطع الداخلية القديمة لتأخذ شكلا حديثا.

لم يتحقق هذا التحول كاملا فى أوسلو. ومثل اتفاق كامب ديفيد، فإن أتفاق أوسلو مازال يتيح لجيش الدفاع الإسرائيلى العمل فى جميع انحاء المناطق، ولإسرائيل ان تحتفظ بصلاحيات مدنية واسعة. ولكن خلال تنفيذ اتفاق أوسلو تنازل رابين وبيريز عن امكانية أن يعمل جيش الدفاع فى المناطق المنتشرة فيها الشرطة الفلسطينية (باستثناء حق الدخول فى المواقف الطارئة). فى هذه الحالة لم يكن هناك مفر من التنازل عن استخدام صلاحيات مدنية فى هذه المناطق، لأنه فى غياب وجود جيش الدفاع، لم يكن هناك مسئول إسرائيلى مستعدا للدخول إلى هناك.

بدلا من التقسيم العملى الذى وضعه بيجين، تم خلق تقسيم اقليمى للمنطقة بين مناطق سيطرة فلسطينية شبه مؤكدة، ومناطق سيطرة إسرائيلية. صحيح أن اتفاق أوسلو قد شمل مبدأ قانونى يقول (عدم المساس بنتائج المفاوضات حول الوضع النهائى نتيجة الاتفاقيات التى تحققت بالنسبة للفترة الانتقالية)، ولكن الجميع ادركوا أنه من الناحية السياسية سيكون من الصعب على إسرائيل ان تعيد العجلة إلى الوراء فى مفاوضات الاتفاق النهائى وهكذا قضى الأمر بالنسبة لأحد القواعد الرئيسية لمشروع بيجين للحكم الذاتى. أى المحافظة على جميع الخيارات مفتوحة. كذلك تنازل رابين وبيريز عن مطلب آخر كان من الاحجار الاساسية فى مشروع بيجين - وهو ان تظل أراضى الدولة (أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية) فى حوزة إسرائيل فى فترة الحكم الذاتى. فى هذه الظروف أصبحت مسألة تحديد مواقع انتشار جيش الدفاع مسألة حرجة، لانها - على غير مشروع بيجين - وضعت حدود مساحة حرية المناورة الإسرائيلية فى مفاوضات الاتفاق النهائى على هذا الأساس كانت المفاجأة فى موافقة رابين وبيريز (فى إطار صفقة شاملة مع ياسر عرفات) على تحديد موعد استكمال إعادة الانتشار بعام ونصف قبل نهاية الفترة الانتقالية. عندما سألا لماذا وافقا على أن يضيعا من أيديهما ورقات مساومة مهمة كهذه قبل انتهاء المفاوضات حول الاتفاق النهائى، أجابا بأن المسارين سوف يتوحدا فى النهاية، ولكنهما لم يوضحا ما إذا كان الأمر سينبع من التعجيل بالمفاوضات حول الاتفاق النهائى (مثلما اقترح يوسى بيلين)، أم من إرجاء إنهاء اعادة الانتشار (ليست هناك تواريخ مقدسة). وأضافا أنها فى كل حال، فى نيتهما تحديد مواقع انتشار جيش الدفاع بشكل واسع بحيث تتبقى فى حوزة إسرائيل مساحة كافية للمساومة حول الاتفاق النهائى.

فى مختلف الاتفاقيات التى وقعتها إسرائيل تم استخدام جميع معانى تعبير (مواقع محددة) مثل (مواقع عسكرية - مواقع امنية - منطقة المنشآت العسكرية)، ولكن لم تكن الأطراف لتنوى أن تعطى هذه الصيغ الكلامية أى مغزى أو معنى عملى. وهناك من أعربوا عن مخاوفهم من أن تعبير (مواقع - Locations) يقتضى تفسيرا محدودا. ولكن منذ اتفاق كامب ديفيد فسرت كل الحكومات الإسرائيلية هذا المفهوم بشكل واسع جدا. وطبقا للاتفاقيات، خصصت هذه المواقع لتتيح لجيش الدفاع حراسة الحدود من الأخطار الخارجية. عندما يتعلق الأمر بالمواقع التى تهدف إلى حماية الحدود، كانت منطقة خور الأردن تعتبر دائما نموذجا لحجم المواقع. والزعم الذى يحاول تقليل حجم المواقع إلى ما يوازى مساحة المنشآت العسكرية المختارة هو زعم خبيث لا أساس له.

فى مفاوضات الاتفاق المرحلى اقترح الفلسطينيون (كموقف مبدئى) أن تحتفظ إسرائيل بـ ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية. حقا أن إسرائيل قد رفضت هذا الاقتراح (ولم يكن هناك أيضا اتفاق أو تفاهم على أى نسبة أخرى من المساحة)، ولكن الاقتراح يدل على أن الفلسطينيين قد أدركوا جيدا أن المواقع المحدودة ستكون واسعة، وإن كانوا قد حاولوا تقليصها. إضافة إلى ذلك يتيح الاتفاق المرحلى لإسرائيل أن تحافظ حتى نهاية الفترة الانتقالية بمناطق واسعة أخرى مطلوبة للمحافظة على الأمن فى المنطقة B (مناطق التى يمارس فيها الفلسطينيون الصلاحيات المدنية بينما تتولى فيها إسرائيل المسئولية الأمنية) إذا كان الأمر كذلك، فإن الاتفاقيات تتيح لإسرائيل ممارسة الوجود والنشاط العسكرى فى الفترة الانتقالية فى الأماكن المخصصة لضمها لإسرائيل فى إطار الحل الاقليمى الذى سيعتمد على الاحتياجات الأمنية.

قد ينجرف نتانياهو وراء الأغراء الخاص باستخدام حق إسرائيل فى تحديد حجم المواقع، حتى يعيد مضامين مشروع بيجين إلى اتفاق أوسلو - أى - الاحتفاظ بكل المنطقة C بايدى إسرائيل كقطاع أمنى كبير. ولكن يبدو أن اتفاق أوسلو أصبح فى مرحلة تطبيق متقدمة للغاية، وأن الأمر لم يعد ممكنا. ان المونة التى استخدمها رابين وبيريز فى التشطيب الداخلى لبناء أوسلو، لم تتقبل الخرسانة المسلحة. ومثلما اكتشف نتانياهو مؤخرا، يكاد بصعوبة يصنع فتحة فى الجدار الداخلى. لا تمنع الاتفاقيات نتانياهو من رسم عملية إعادة انتشار تترك فى حوزة إسرائيل مساحة كبيرة عن تلك التى كان يقصدها رابين وبيريز. ولكن هذه الاتفاقيات لم تعد تتيح تحقيق نبوءة تخليد السيطرة الإسرائيلية.

على النقيض من اتفاقية كامب ديفيد التى دعت الجانب الإسرائيلى لمواصلة المفاوضات حتى الاتفاق النهائى، فإن عملية إعادة الانتشار باتفاق أوسلو يدفع إسرائيل إلى تعجيل هذه المفاوضات. أنها فرصة تاريخية للتوصل إلى اتفاقية نهائية بسرعة، ولكن قد ينخدع عرفات بتأجيل التنفيذ النهائى للمفاوضات حتى يستنفذ انجازات إعادة الانتشار لو كان كذلك، فقد يحدث انقلاب فى الأدوار نتمنى ألا يقع الفكر الاستراتيجى لدى عرفات فى فخ الفكر التكتيكى لديه أيضا.

* كاتب المقال كان يعمل مستشاراً قانونياً لوزارة الخارجية وقد صاغ نموذج الحكم الذاتى لحكومة بيجين وأيضاً اتفاقيات أوسلو.

هآرتس ١٩٩٧/٢/١٧
أورى افنيرى

دم على الأيادى

بدلاً من تحويل يوم إطلاق سراح المعتقلات كجزء من مسيرة المصالحة بيننا وبين الفلسطينيين، نجحنا فى زيادة المرارة والغضب
«ليس لدى ما أقوله لها»، تلك كانت إجابة المعتقلة التى أطلق سراحها «عبير الوحيدى» عندما سئلت ماذا لديك قوله لزوجة «تسفى كلاين» من عوفرا .. والذى قتل بأيدى الفرقة التى كانت تنتمى إليها.
واستطردت عبير: «هل يتوجه الجندى الإسرائيلى إلى المرأة الفلسطينية التى قتل إبنها، ويقول لها شيئا؟ هل على أن أفكر فى مشاعر المرأة أو الأم الإسرائيلية، فى الوقت الذى يتجاهلون فيه أحزان المرأة الفلسطينية؟».
لا يوجد أمر يكشف الفجوة النفسية الكبيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين مثل قضية المعتقلين فى السجن الإسرائيلى. «عبير الوحيدى» قالت أنها جندية فى خدمة شعبها، وانها شاركت فى حرب تحرير عادلة. وكلمة قتلة نطلقها على الجنود والمستوطنين الذين قتلوا أبناء الانتفاضة حوالى ١٥٠٠ فلسطينى، منهم ٣٠٠ طفل ومع ذلك فالإعلام الإسرائيلى كله، وأيضا كل السياسيين يتحدثون عن «الفلسطينيات القتلة».
إنها حقيقة ثابتة بعد حرب دامت مائة عام: الأبطال القوميون للفلسطينيين هم إرهابيون ممقوتون فى نظر الإسرائيليين، بينما الأبطال القوميون الإسرائيليون هم مجرمون ممقوتون فى نظر الفلسطينيين. وفى كلا الطرفين فإن الأمور تثير مشاعر عميقة من الغضب والكراهية والرغبة فى الانتقام. إن اتفاقية أوسلو كانت من المفترض أن تردم الفجوات الموجودة. فقد كان هدفها المعلن (اتتذكرون؟) أن تؤدى إلى مصالحة تاريخية بين الشعبين. ليس مجرد سلام، بل مصالحة، تعنى تكامل داخلى، وفهم كل طرف لمشاعر الطرف الأخر، والاعتراف أن للطرف الأخر أيضا حق وعدل. ولكن فى هذا المجال الحاسم فشلت الاتفاقية تماما.
لقد تفهمنا بالفعل فى نفس يوم توقيع الاتفاقية أن موضوع المعتقلين هو الاختبار النفسى فى الطريق إلى المصالحة. أنا وأصدقائى طالبنا بإطلاق السراح فورا، ومرة واحدة، لجميع المعتقلين الفلسطينيين. وقلنا: يجب إعتبارهم أسرى حرب. وقد إنتهت الحرب. يجب إطلاق سراحهم. وقد نظمت حينذاك شركة «جوش شالوم» أى (تكتل السلام) مظاهرة ضخمة أمام سجن جنيد بجوار نابلس، بإشتراك آلاف الفلسطينيين والإسرائيليين وفى الجانب الإسرائيلى بقينا بمفردنا فى المعركة.
ولو كان رابين قد أطلق سراح جميع المعتقلين فى ذلك اليوم عن رغبة، وبدون أن يبدو وكأنهم يخرجون منه شيئا بالقوة، كمن ركبه الشيطان، لكان من الممكن توفير كثير من المشاكل المتراكمة منذ ذلك الحين. إن عودة آلاف المعتقلين والمعتقلات، أبناء كل القبائل والعائلات، وأعضاء كل الأحزاب، كانت ستثير موجة من السعادة فى كل مدينة وقرية وكانت ستخلق جواً من السلام.
وكذلك فى إسرائيل كان إطلاق سراحهم فى ذلك اليوم سيبدو عملاً طبيعيا. مجموعة من المتعصبين مظلمى العقول كانت ستصرخ، وكان نتانياهو سيعترض، أما الباقين جميعهم كانوا سيفهمون أن هكذا يجب أن يكون الأمر.
لم يكن رابين مؤهلاً لذلك (مثلما لم يكن مؤهلا لطرد كل المستوطنين من الخليل يوم وقوع مذبحة جولد شتاين) لقد أضاع اللحظة النفسية. لقد قال لى ذات مرة «مارتن بوبر» فى السياسة كل شئ مرتبط بالتوقيت. يمكن القيام بعمل كبير فى يوم معين. أما يوم قبله أو يوم بعده فغير ممكن.
ولكن بعد عدة أيام من الانفعال عاد كل شئ إلى سابق عهده. واستمر الإعلام يتحدث عن «الفلسطينيين القتلة» مقابل «اليهود الذين أصابوا وقاموا بعمليات ضد العرب». واستمر السياسيون، بما فيهم «الحمائم»، فى الحديث وكأن الحرب مستمرة بكل قوتها وأنها سوف تستأنف غدا أو بعد غد. لقد ضاق رابين وبيريز أيضا من إطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات الذين تم الاتفاق على إطلاق سراحهم بصراحة كتابة، ولن نتحدث هنا عن الأمور التى تم الاتفاق عليها شفاهة.
لقد اقسم نبيل شعث أن ممثلى إسرائيل، وعلى رأسهم رابين نفسه، التزاموا ثلاث مرات شفهيا بإطلاق سراح جميع المعتقلين خلال عدة أسابيع.
وبعد ذلك رفض عيزر فايتسمان التوقيع على قرار العفو. وقد كان ذلك بمثابة خرق لاتفاق موقع عليه، والذى يحمل أيضا توقيعات الزعماء الدوليين. ولكن كان ذلك عملا جماهيريا وأدى ذلك للإضرار برابين. حتى اليوم لم يوضح سيادة الرئيس لماذا لم يعط رابين ما أعطاه الآن لنتانياهو.
وإستمر الصحفيون فى إستخدام تعبيرات مثل: «المجرمون» «القاتلات»، «دم على الأيدى» لقد كان من السهل أن نعرض على الشاشة المعاناة الفظيعة لأسر الضحايا فى الجانب الخاص بنا،

بدون أن نذكر حتى ولو بالرمز المعاناة الفظيعة لأسر الضحايا فى الطرف الآخر.

وما حدث يوم الثلاثاء الماضى كشف عمق الهوة كاملا، والتى ظلت مفتوحة لمدة ثلاث سنوات ونصف بعد توقيع إتفاقية أوسلو. ففى النهاية تم إتخاذ قرار بإطلاق سراح المعتقلات، بعد أن حصلت إسرائيل على ثمن إطلاقهم للمرة الثالثة. فقد إستعد الفلسطينيون لاحتفال شعبى كبير فى رام الله، فى حضور رئيسهم، لأنه من الجميل (من ناحيتهم) القيام بذلك من أجل مناضلات الاستقلال العائدات من الأسر. بالاضافة أيضا لأن معظم الأسيرات ظلوا طوال عامين فى المعتقل طواعية بعد أن رفضوا الخروج تضامناً مع صديقاتهن الممنوع العفو عنهن.

ومن أجل تشوية الفرحة على عودة «القتلة» فقد عطلت السلطات الإسرائيلية عملية إطلاق سراحهم حتى ساعة متأخرة جدا فى الليل حينما لم يعد فى المنطقة سوى الأسر والرئيس. وما كان من المحتمل أن يكون عيدا فلسطينيا كبيرا لمؤيدى السلام والمصالحة، تحول إلى إجتماع صغير من المرارة والكراهية. لقد كان ذلك أيضا إهانة كبيرة وإذلالا لياسر عرفات. لقد حصل على ما تم الاتفاق عليه، ولكن مرفقا ببصاق على الوجه.

وفى قمة التخلف والجهل وصلت عضوة الكنيست «داليا إيتسيك» والتى تحمل لقب «رئيس طاقم ردود الأفعال لحزب العمل». لقد أعلنت أنها أرسلت خطابا لعرفات (أحقا ؟!) وفيه طلبت الامتناع عن القيام باحتفالات عند حضور «القاتلات» إنها حيلة رخيصة للفت الأنظار والتى تنم عن إنعدام المشاعر والجهل ومدى التهكم فى وقت واحد. وكل ذلك باسم الحزب الذى وقع على اتفاقية أوسلو.

إذن لقد نجحنا: لقد أفسدنا لهم الفرح. بل وسنستمر فى ذلك: إن إحتجاز آلاف المعتقلين الفلسطينيين الباقين فى السجن الإسرائيلى، وبعضهم يعيش فى ظروف غير إنسانية، سوف يؤدى إلى تعميق الكراهية. آه ـ برافو!.

لاجئون فى وطنهم

هآرتس ١٩٩٧/٢/٢٥

يوسف الغازى

على الرغم من مضى مايقرب من ٥٠ عاما على حرب ١٩٤٨، فقد نجح الآباء الذين خرجوا من بلادهم وقراهم كأطفال أو كشباب أن يزرعوا فى أبنائهم وفى أحفادهم الادراك بمشاعر الحنين والذكريات القوية فى الارتباط بقراهم.. وأن يبثوا فيهم الرغبة فى العودة إليها، وذلك على الرغم من إستيعابهم فى تجمعات سكنية مختلفة.

تلك كانت النتيجة الرئيسية التى توصل إليها كل من «مصطفى كابهه ورونيت بارزيلاى» فى أعقاب البحث الميدانى الذى أجرياه ونشرت نتائجه مؤخرا فى كتيب «لاجئون فى وطنهم: لاجئون داخل دولة إسرائيل ٤٨ ـ ١٩٩٦» عن دار نشر معهد أبحاث السلام بجيفعات حبيبا.

وفى بداية بحثهم قام كابهه وبارزيلاى بتقسيم المسئولية التى ولدت ظاهرة هجرة مواطنى القرى العربية لأراضيهم والفرار من الرعب، على «السياسة اليهودية الرسمية» وعلى «جيوش الدول العربية» وعلى «جيش الانقاذ» بقيادة فوزى القوقاجى.

ولاجئى الداخل وجدوا بصفة عامة ملاذا فى القرى المجاورة للقرى التى ولدوا فيها. فى البداية أقاموا فى خيام، صفيح وأكواخ، على أمل العودة بسرعة إلى قراهم. وحتى قبل حوالى عشرين عاما رأوا أنفسهم لاجئين، وهكذا أيضا رآهم سكان المناطق التى استوعبتهم، وبمرور الأعوام، تلاشى الأمل فى العودة إلى قراهم ولم يتحقق هذا الأمل نتيجة رفض واعتراض السلطات الإسرائيلية، وأمام أعينهم تم خلق واقع جديد فى أماكنهم الاصلية ـ قاموا بامتلاك مساحات من الأراضى وبنوا منازلهم وتزاوجوا من أبناء وبنات المكان، وإمتزجوا فى حياة القرى التى استوعبتهم إقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. إن العديد من بين من تم انتخابهم فى المجالس المحلية هم لاجئون داخليون. فى الكنيست الحالى ثلاثة أعضاء عرب (هاشم محاميد، توفيق خطيب وأحمد سعد) من أصل ١١ عضوا بالكنيست من العرب هم لاجئون داخليون.

وبمرور الوقت، أدى إختلاط وإمتزاج لاجئى الداخل فى التجمعات السكنية التى استوعبتهم إلى زيادة التضامن والانتماء، وربما، قاما طبقاً لتصور كابهه وبارزيلاى، بتنمية مشاعر الانتماء المرتبط بالماضى والذى أخذ أيضا فى التزايد فى أوساط الجيل الثانى والثالث، وهكذا تولد موقفان من مشاعر الولاء المزدوج: واقعى والذى نتج بسبب الأحداث، والثانى مرتبط بالحنين للماضى ويأبى الإعتراف بنتائج تلك الأحداث.

وعلى الرغم من أن معظم من شملهم الاستطلاع من أبناء جيل الوسط (أبناء اللاجئين) وأبناء الجيل الثالث (أحفادهم) قد

أجابوا بأنهم يشعرون بإنتماء شديد جدا للمناطق التى استوعبتهم، الا أنهم أعربوا عن تفضيلهم لحل العودة إلى مناطقهم الأصلية على حل التعويض بأراض فى أماكن أخرى أو بالنقود.

وقد اعتقد ٧٠٪ من بين جيل الأبناء أن التجمعات اليهودية (المستوطنات) يجب أن تكون على نفس الجزء من القرية التابعة لهم والذى يعتبر أرض دولة (منذ فترة الانتداب البريطانى) زد على ذلك الجزء الذى تم بيعه بواسطة أصحاب الأرض إلى الوكالة اليهودية، أو لأى ملكية خاصة يهودية أخرى.

أما الذين سئلوا من أبناء الجيل الثالث (الأحفاد) فقد أعرب ٨٠٪ منهم الاستعداد للتسليم بالوضع الحالى بشرط أن يعيدوا لهم تلك الأراضى التى لم يبن عليها أماكن تجمعات سكنية يهودية.

أما فيما يتعلق بالجيل الأول فأولئك مرتبطون جدا بذكرياتهم مع القرى التى ينتسبون إليها. ولو اقترح عليهم العودة إليها، فسوف يفعلون ذلك. إن معظمهم لا يصدقون أن حلا كهذا ممكن. ومن ناحية أخرى فهم يعتقدون أنه يجب الحفاظ على ماتبقى فى قراهم الأصلية، مثل المدافن، المساجد والكنائس، وتمكينهم وذويهم ونسلهم من الاتصال الحر بها والوصول إليها فى أيام الأعياد والذكرى السنوية.

ويذكر كابهه وبارزيلاى، أن أنشطة جمعيات وروابط المهجرون أو لاجئى الداخل فى الأعوام الأخيرة، قد رفعت وحددت بشكل جاد الإدراك فى أوساط اللاجئين ـ وبالذات فى أوساط جيل الوسط والأحفاد ـ نحو إنتمائهم ومشاعر إرتباطهم بمسقط رأسهم.

ويستنتج الاثنان فى بحثهما، أن نشاط اللاجئين بالذات تزايد بعد إتفاقيات أوسلو، والتى لم تجد فيها مشكلة اللاجئين بالداخل طريقا لمائدة المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد أدى ذلك الأمر إلى أن يزيد عندهم الاحساس بأنه إذا لم يحرصوا بأنفسهم على حل مشكلتهم، فلن يفعل ذلك أى طرف آخر، بما فى ذلك السلطة الفلسطينية. ولذلك فقد بدأوا فى النظر لمشكلتهم على أنها مشكلة داخلية إسرائيلية، وأن أى حل لمشكلتهم يجب أن يوضع ويتقرر بواسطة مفاوضات بينهم وبين حكومة إسرائيل.

مصيدة السيادة

هآرتس ١٩٩٧/٢/٢٤
موشيه عميراف

فى قضية هار حوما نجد أن حكومة إسرائيل قد ألقت بنفسها مرة أخرى فى المصيدة الذاتية ألا وهى مصيدة السعادة. وأى خيار لها سيكون سئ فإذا قررت عدم بناء الحى فسوف تثار شكوك حول سيادتنا على المدينة وإذا بنت الحى فسوف تحدث الاضطرابات التى سوف تشكك بكل تأكيد فى هذه السيادة.

ومن الأجدر بصانعى السياسة أن يتعلموا قبل اصدار أية قرارات فى قضية هار حوما الدرس التاريخى لمصيدة السيادة على القدس. ففى الماضى كانت السياسة تعتمد على «العدل» أكثر من اعتمادها على الحكمة. وفى عام ١٩٨٠ كنا فى وضع مشابه حيث أن عضوة الكنيست جيئولا كوهين (هاتحيا) قد وضعت حكومة بيجين فى المصيدة بواسطة مشروع قانون القدس. وكان بيجين فى ورطة وأدرك الضرر الذى ينطوى عليه هذا القانون. ولكنه لم يكن قادرا على الاقتراع ضده. ووعد السادات شريكه فى عملية السلام أن هذا القانون لن يمر. وأراد شمعون بيريز رئيس المعارضة أن يكون حكيما وليس عادلا وطالب بالتنازل عن هذا الاستفزاز من جانب جيئولا كوهين وحذرت عضوة الكنيست شولاميت الونى من نتائج القانون. وفى نهاية الأمر وعندما وضع القانون على مائدة الكنيست اقترع بيجين وبيريز وشولاميت الونى لصالح القانون.

ولكن سرعان ما ظهرت النتائج المدمرة للقانون فقد أعادت ٢٧ دولة أقنعتها إسرائيل بصعوبة شديدة نقل سفاراتها من القدس. وأصدرت الأمم المتحدة سلسلة من القرارات تشكك فى شرعية الخطوات التى اتخذتها إسرائيل فى المدينة. وكان الرد العنيف للغاية فى الدول العربية حيث تسبب هذا القانون فى سلسلة من ردود الفعل التى حولت القضية الدينية فى القدس إلى قضية قومية. وأودعت الجامعة العربية قضية القدس فى أيدى ياسر عرفات على الرغم من الالم الذى شعر به الملك حسين من جراء ذلك.

وتجدر الاشارة إلى أن بناء الاحياء اليهودية فى القدس يشمل أيضا «مصيدة تتعلق بالسيادة»، والافتراض العادل بأنه من المسموح بل ومن الواجب أن تبنى إسرائيل فى القدس لم يكن دائما حكيما حيث أن بناء احياء يهودية بكثافة كبيرة لم يؤد إلى زيادة عدد السكان اليهود، بل العكس فقد تقلص عدد الأغلبية اليهودية ومن ثم فقد

ساهمت عملية البناء فى تحسين الوضع الاقتصادى للعرب على اعتبار أن العمال العرب الذين شاركوا فى بناء هذه الاحياء لم يهاجروا إلى دول الخليج العربية وإلى الأردن مثلما فعلوا ذلك فى الستينات. واتجاه الفلسطينيين إلى مغادرة المدينة فى الخمسينات والستينات توقف فى أعقاب نشاط البناء فى المدينة فى السبعينات.

ومن المعروف أن بناء المستوطنات المحيطة بالقدس لم يكن فى صالح الاغلبية اليهودية، فقد ترك حوالى ٣٠ ألف يهودى المدينة فى الثمانينات وانتقلوا إلى هذه المستوطنات. وبذلك فقد واجهنا فى عام ١٩٧٧واقع مزدوج القومية فى المدينة التى زادت فيها نسبة العرب إلى ٣٠٪ وفى كل مرة كانت تصادر فيها أراض عربية من أجل بناء حى جديد كان ممثلو الحكومة يوضحون لمحكمة العدل العليا أن الحى سيكون مخصصاً لليهود والعرب أيضا وبذلك لم يحظ العرب بمساعدة المحكمة العليا فى الغاء المصادرة. ومن ثم فقد صادرت حكومات إسرائيل كل احتياطى الأراضى المخصصة للبناء فى المدينة. وأصبحت منطقة هار حوما (جبل أبوغنيم) هى أخر منطقة يمكن أن يبنى فيها حى آخر فى القدس، وكانت الحكومة قد اقامت سبعة احياء كبيرة - وحوالى خمسين الف وحدة سكنية مدعمة اقيمت من أجل سكان القدس وكلها خصصت لليهود. ولم تنفذ الوعود التى قطعها ليفى اشكول وجولدا مائير وأيضا مناحم بيجين على أنفسهم.

وفى المناقشات الدولية حول مسألة السيادة على القدس قبل عدة سنوات وجه إلىّ سؤال كممثل لبلدية القدس من رئيس الكنيست وهو أستاذ للقانون الدولى: كم وحدة سكنية أقامتها إسرائيل صاحبة السيادة فى المدينة لسكانها العرب؟ وكان ردى هو: أنتم بذلك تلغون أساس مطلبكم بالسيادة على المدينة.

ومنذ ذلك الاجتماع لم تضف ولو وحدة سكنية أخرى مدعمة لعرب المدينة. وعندما طرحت هذا الادعاء قبل عام على رئيس البلدية الجديد ايهود أولمرت وهو من تلاميذ مدرسة جابوتينسكى التى كانت ترفع شعار حق العرب فى المساواة قال لى: أنت على حق، وسوف نغير الوضع.

وماذا نستطيع أن نفعل الآن؟ الاجابة هى أن نستمر فى البناء. أن نبنى هار حوما كحى كبير وجميل ومخطط لعرب القدس. وسيكون هذا آخر حى فى المدينة وأول حى سيكون فيه شبكة مجارى وأرصفة وحدائق وعواميد كهرباء ونادى رياضى وثقافى لأطفال الحى العرب. وهذا آخر احتمال فى أن يمنح هار حوما رئيس الوزراء أو رئيس البلدية صفة الحكيم وإلا يسقط فى مصيدة السيادة. ولكن لن يستمع أى شخص إلى هذه النصيحة، تماما مثلما حدث أثناء قانون القدس. ومن الأجدر بنا أن نكون عادلين قبل أن نكون حكماء.

---

* الدكتور عميراف عضو إدارة بلدية القدس سابقا ومحاضر فى مجال السياسة العامة فى الجامعة العبرية.

وأيضا نتانياهو يستطيع

معاريف ١٩٩٧/٢/٢١

حاجى سيجل

لقد أحدثت عملية السلام تحولاً كبيراً لدى زعماء الدول العربية الذين شاركوا بشكل شخصى فى مشروع الشرق الاوسط الجديد . وهؤلاء مازالوا مستمرين فى ارسال التهديدات القديمة الينا ولكنهم ينعلون ذلك بوسائل مهذبة . وبدلا من مواجهتنا كما كان يحدث فى الامس القريب نجدهم قد اتبعوا اسلوب جديد وهو اطلاق التهديدات غير المباشره . حيث ان مبارك وعرفات وغيرهما يطلقون علينا التصريحات بهدف التخويف وبصوره غير مباشرة او يوجهون لنا التهديدات المغلفة والمستترة وحتى التصريحات الناعمة التى تصدر من هؤلاء الزعماء تهدف الى تهديدنا وزرع الخوف من اجل منع فتح الانفاق القديمة وبناء احياء جديدة .

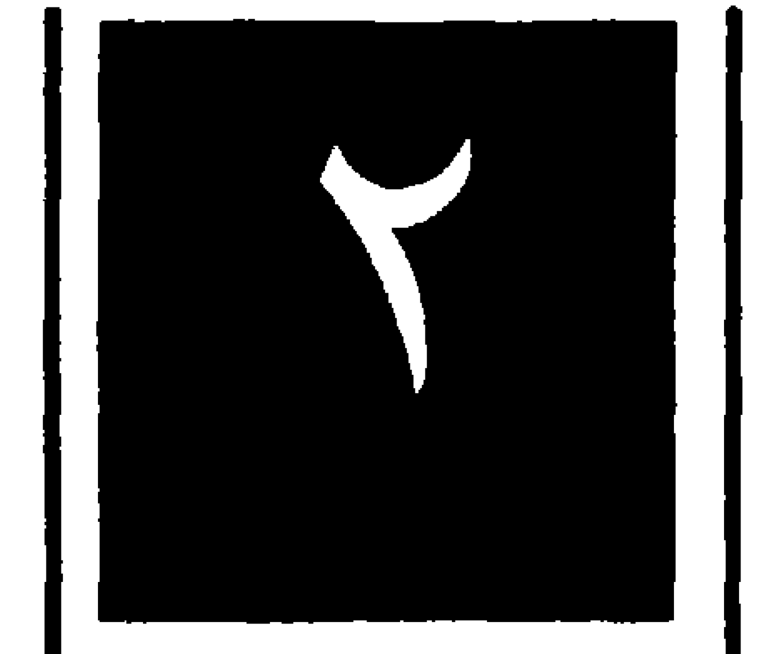
ويعرف عرفات ان العالم المتحضر غير متحمس لان يسمع منه التهديد الصريح عندما يقول كلمة "جهاد" حتى لو كان يقصد الجهاد الروحانى وبعد ذلك ينتقل الى تهديد حكومة نتانياهو وهو تهديد غير مباشر ولكنه يقول اذا فعلتم كذا فسوف يحدث كذا وكمن يقول : " ان لكم بيتاً جميلاً وأسرة ساحرة والاجدر بكم ان تحافظوا عليها " ونذكر ان عرفات

قال شيئا من هذا القبيل في باريس عندما تعرقل اتفاق الخليل وأضاف "إن عملية السلام في خطر" وتظاهر عرفات بانه يشعر بالقلق على مستقبل منطقة الشرق الاوسط ولكن في واقع الامر هدد بنشوب حرب وأراد ان يقول: "سوف اعرض إسرائيل للخطر اذا لم تمض عملية السلام حسبما اريد " ونظرا لاننا نعرف الرئيس عرفات فانه ليست هناك وسيلة أخرى نفسر بها تصريحاته . حيث ان ياسر عرفات هو الطرف الوحيد الذي سوف يفتح النيران في حالة تعرض المفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين للعقبات .
وحكومة اسرائيل ايا كان الذي يرأسها لن ترد بأعمال عدائية آلية على اي موقف رافض من جانب الفلسطنيين على مائدة المفاوضات . وهي تفضل دائما خدمات دينيس روس على قصف غزة من الجو .
والاختراع العربي الجديد هو استبدال الانذار بالتهديد . وجيراننا لايهددونا بصورة مباشرة لأن هذا لم يعد طبيعيا في عصرنا هذا ولكنهم يحذرون ويهددون - وكأنهم على الحياد - من وقوع كارثة قادمة . وليس من المعقول ان يعلنوا صراحة انهم سوف يقصفوننا في حالة عدم الموافقة على شروطهم وكذلك فانهم ينسبون ذلك الانفجار الوشيك الى قوه فوق الطبيعة في حين ان هذا الانفجار سيكون في واقع الامر بمبادرتهم .
وهذا هو اسلوبهم الحديث لتهديدنا بالحرب . وهذا الاسبوع وبمناسبة المناقشات الحامية الوطيس حول قضية هارحوما استخدم فيصل الحسيني هذا التكنيك الوضيع مرة اخرى وقال بصوت حزين للصحفيين الاسرائيليين : انى اشعر بالخوف من أن يؤدى ذلك الى موجة من الاضطرابات العنيفة" وكأن موجة الاضطرابات سوف تندلع من تلقاء نفسها مع بداية عمليات البناء في هارحوما وليس بفعل الاوامر الصريحة التي سوف يصدرها السيد الحسيني أو ياسر عرفات .

وتجدر الاشارة الى ان جمال عبد الناصر كان أقل حكمة حيث أنه وجه الينا تهديدا مباشرا لايمكن ان ننساه عشية حرب الايام الستة وقال " اذا كانت اسرائيل ترغب في الحرب اهلا وسهلا" وأما حسني مبارك الذي تعلم جيدا دروس ١٩٦٧ فانه يحرص على تهديد اسرائيل بواسطة طرف ثالث .
فقد حذرنا الرئيس المصري قائلا " اذا لم يتحقق السلام فسوف يكون هناك ارهابا رهيباً في إسرائيل وفي المنطقة بأسرها وبعبارة اخرى " لن اقل لإسرائيل كلمة اذا اصرت على الاحتفاظ بيهودا والسامرا في ايديها ولكني ايضا لست مسؤلا عما سيحدث لها على ايدى الارهابيين الغاضبين.

وأما سفير مبارك في إسرائيل محمد بسيوني فقد اتبع اسلوباً مشابهاً في لقائه مع صحيفة هاشقوع الحريدية عشية التوقيع على اتفاقية الخليل حيث قال :" لا اريد ان اهدد ولكن اذ لم توقع الاتفاقيات فانني لن اكون هنا " .
وهنا ماذا نستطيع ان نفعل ؟ اولا يجب ان نتوقف عن الشعور بالخوف . فكلما كان قرار البناء في هارحوما اكثر سرعة وأكثر اصرارا فسوف يقل خطر تنفيذ التهديدات غير المباشره (حيث ان اسلوب صياغة هذه التهديدات يترك فرصة للذين يطلقونها للتملص حيث يمكن ان يقولوا : لم نهدد ولكننا حذرنا فقط) هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فاننا يجب ان نتبع نفس الاسلوب معهم . فقد حان دور بنيامين نتانياهو لجمع الصحفيين الفلسطينيين وأن يؤكد لهم أنه لايريد ان يهدد ولكن اذا كان هناك من سيعرقل اعمال البناء في هارحوما فسوف يحدث مالايحمد عقباه ".

المسار السورى الإسرائيلى



لنفهم وننسحب

معاريف ١٩٩٧/٢/١٤
مناحم دجلى

مضى أكثر من مائة عام منذ بدأ اليهود يستولون من جديد على أرض إسرائيل. ويعد العمل الصهيونى أحد الظواهر الفريدة فى تاريخ الجنس البشرى. ومع ذلك يجب أن نعترف، أن الرؤى والافكار الطموحة قد شابتها الكثير من الاخطاء المتراكمة، والتى كان مصدرها قصر النظر وعدم فهم الواقع فى المكان الذى عدنا اليه. تلك الاخطاء التى جعلتنا لا نستطيع تمييز الفخاخ التى سقطنا فيها، وبرزت بعد ذلك صعوبات كثيرة لنتخلص وننجو منها. ولبنان هى آخر هذه الفخاخ.

لسنا موجودين فى لبنان بسبب حزب الله. اننا هناك منذ دخلنا لنقاتل منظمة التحرير الفلسطينية التى خرجت من الاردن إلى لبنان المنهار وجعلته قاعدة تدير منها معركتها ضدنا. وهى لم تهاجم فقط المستوطنات الشمالية، بل أن العمليات الدامية فى الاتوبيسات والفنادق خرج منفذوها من لبنان، ناهيك عن حوادث الطائرات والمطارات خارج إسرائيل. وانتهى الأمر بحرب لبنان. ذهبت منظمة التحرير إلى تونس وعادت من خلال الانتفاضة، وهى اليوم تفاوضنا بل وإلى حد ما حليفنا. فى تلك اللحظة لم ندرك أن نفس الشيعة المدحورين بجنوب لبنان نمت من بينهم معارضة للاستمرار حيث اعتبرهم السكان المحليين فى جنوب لبنان محتلا اجنبيا.

(كما لم ندرك خطورة نمو وازدهار حماس فى قطاع غزة عندما اعتبرناها الكفة المقابلة لمنظمة التحرير الفلسطينية هناك).

يعود حزب الله فيقول، ان هدفه اخراج جيش الدفاع الإسرائيلى من جنوب لبنان. ومن لا يصدقه يجب ان يتأسس كلامه بعيدا عن مقولات ان «هدفهم القادم هو مستوطنات الشمال، أو انهم يريدون الوصول للقدس، وأن السوريين والايرانيين سيستمرون بدفعهم فى هذا الاتجاه» وما شابه ذلك.

ان الواقع على الطبيعة يشير إلى شئ آخر. فجيش الدفاع موجود فى جنوب لبنان، طبقا لتعريفهم، ليمنح الأمن لسكان الشمال. ومع كل الاحترام لجيش الدفاع، فانه غير مؤهل لتنفيذ ذلك. ان منظمة حزب الله يمكن ان تجعل حياة سكان الشمال مُرة وقاسية، تستطيع ان تطلق دفعات الكاتيوشا وترسل مجموعات من الانتحاريين ليلا ونهارا. لكنها لا تفعل ذلك. ومن يتباهى بفهم اهداف المنظمة جيدا، فليشرح لنا لماذا لا يفعلون ذلك.

ان منظمة حزب الله تقاتل وتضرب وتزعج فقط جيش الدفاع الإسرائيلى. وكل ما تمخضت عنه أى عملية مثل «عناقيد الغضب» تجسد هذه الحقيقة أصدق تجسيد. فحزب الله يوجه الضربات لمستوطنى الشمال فقط عندما يتعرض السكان المحليين الذين يحميهم للقصف سواء عن طريق الخطأ أو عمداً. وحده الأعمى الذى لا يميز حقيقة أن السكان المدنيين هم الموضوع الأهم عند حزب الله. فلم ينجح سورى أو إيرانى فى اجبار حزب الله على الاستمرار فى ضرب مستوطنى الشمال عندما تم اجلاء السكان من قراهم، وتدمرت منازلهم وهذا جعل ردود الفعل الإسرائيلية محدودة مع انتظار ما ستسفر عنه لقاءات المراحل القادمة. ويمكن القول أن جيش الدفاع موجود فى جنوب لبنان لاحباط أى تهديد (إذا كان هذا هو هدف العدو) لكنه لا يستطيع منعه.

وفى بقائه هناك عامل وقائى ضد العدو (باحتلال الأرض) وهو يمثل الهدف أيضا.

من ناحية أخرى، فإن السوريين والايرانيين يستغلون الصراع في المنطقة لأهداف أخرى تماما. بالنسبة للسوريين فهناك من يضغط على إسرائيل ويشجعه السوريون دون أن يستطيعوا دفعهم ضد مصلحته هو نفسه. أما الايرانيون فعدوهم العرب، فهناك من يحافظ على استمرار النزاع العربي الإسرائيلي لانه إذا انتهى فهناك احتمال أن يحتشد العرب لمواجهة الايرانيين. والواقع، ان لا امكانية امام انسحاب من جانب واحد. ولكن لابد من فهم حقيقي للوضع الذى وجدنا انفسنا فيه. ومن هذا الادراك نصل إلى قرار واضح، بضرورة الانسحاب من هناك. فإذا كان الهدف المشترك لنا ولحزب الله هو ضرورة خروج جيش الدفاع من جنوب لبنان، فعلينا أن نبدأ فنبادر ونسعى فى هذا الاتجاه، اتجاه الحوار والتفاهم، وسيتضح ذات صباح ان الالتزام بما سيسفر عنه الحوار وما يتم اقراره من تفاهم سيمنع الخراب عن سكان جنوب لبنان وعن لبنان كله، وسيحرم سوريا من ورقة ضغط على إسرائيل فى اطار المفاوضات المتوقعة.

غلق الملف مع حزب الله

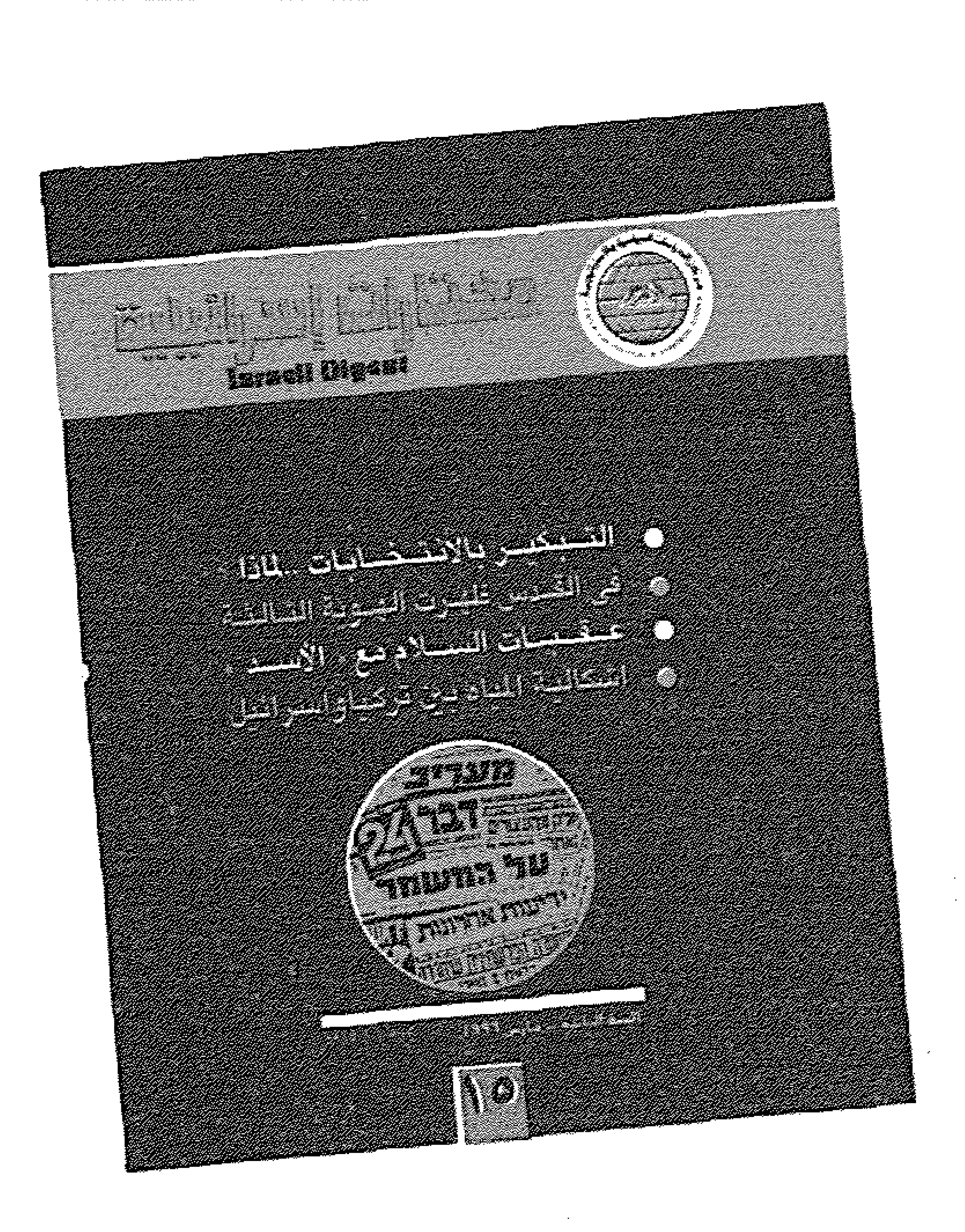
هآرتس ١٩٩٧/٢/١٢
دوف تشيرنو برودا

إن النظرية الأمنية التقليدية التى شكلت القطاع الأمنى بجنوب لبنان كمنطقة فاصلة من شأنها إبعاد مستوطنات الشمال عن خط المواجهة مع حزب الله، هذه النظرية آخذة فى التفكك مع تزايد العمليات ضد جنود جيش الدفاع الإسرائيلى. لقد ثارت المخاوف بأن هذه المنطقة تتحول اليوم من منطقة أمنية عازلة إلى مصيدة يصعب الخروج منها. وفى التخبط الجماهيرى غير المبلور حتى الآن تتضح ثلاث نظريات. وعلى الرغم من الإختلاف الجوهرى بينهما، الا أنها تشير إلى التحفظ من النظرية الأمنية الحالية.
والنظرية الأولى. تربط الخروج من لبنان مع تسوية فى هضبة الجولان. ووجهة النظر هذه تفترض أن سوريا كعنصر أوحد مسيطر على الأوضاع فى لبنان، تستطيع أن تفرض سيادتها وسيطرتها على حزب الله فى صد أعماله القتالية فى إسرائيل. وهذا الافتراض، الذى تم التعبير عنه فى عملية «تصفية الحساب» لم يتم تحقيقه.
أما النظرية الثانية، والتى تدعو للانسحاب من لبنان من طرف واحد، تنبع من الرغبة فى التنصل من الالتزام بارتباط الأمر بإتفاقية شاملة تضم سوريا وتربط الخروج من لبنان بدفع ثمن غال للنزول من هضبة الجولان.
والنظرية الثالثة والتى تم التعبير عنها فى المؤتمر الذى دعا إليه عضو الكنيست جدعون عزرا، هى نظرية معدلة للنظرية الثانية. وهى تقترح انسحابا منظما من لبنان فى إطار تسوية تعتمد على ضمانات دولية وعلى منطقة عازلة لجيوش اجنبية بدلا من جيش الدفاع الإسرائيلى. ومن خلال هذا النقاش الجماهيرى فإننى أطرح بديلا رابعا فى هذا الشأن والذى يدعو إلى التخاطب المباشر مع حزب الله، وهو العدو المباشر الذى يصيبنا فى لبنان. وهذا البديل مبنى على عدة افتراضات جديرة بالدراسة. إن سوريا التى تفرض سيادتها على السلطة المركزية وعلى الفصائل الموجودة فى لبنان، محدودة فى علاقتها بحزب الله ومقيدة، فهذه علاقة لا تخضع بالضرورة للسيادة السورية، بل للسيادة الايرانية. فالافتراض غير المؤكد بأن سوريا تستطيع فرض سيطرتها على حزب الله أدى إلى أن عناصر فى إسرائيل تفكر فى تسوية شاملة مبنية على الانسحاب من لبنان والهبوط من هضبة الجولان. إن مثل هذه التسوية تكافئ سوريا مرتين مجانا.
أولا على خدمة لا تستطيع هى القيام بها، وثانيا تساعد على خلق دائرة قوى جديدة من شأنها تعزيز سيادة سوريا على لبنان - وذلك على النقيض من المصلحة الإسرائيلية الواضحة - بينما كان يجب خلق هذه العلاقة بشكل عكسى، يربط إنسحاب إسرائيل من الجولان ومن لبنان مقابل إنسحابا موازيا لسوريا من لبنان.
وحتى لو كانت سوريا تستفيد من مزايا إستراتيجية من جراء عمليات حزب الله، فلا يوجد أى تأكيد على أنها تستطيع السيطرة أو وقف ذلك النشاط حتى وإن رغبت فى ذلك.
وعلى إفتراض موافقة إيرانية فإن حزب الله من الممكن أن يوافق على التخاطب مع إسرائيل مباشرة حول الانسحاب من لبنان. وذلك من خلال الحفاظ على سلام متبادل مع إسرائيل فى الشمال. وبذلك «يقفز حزب الله درجة» فى قوته ومكانته بين الاذرع والعناصر الأخرى فى لبنان وكذلك فيما يتعلق بسوريا. إن زيادة النفوذ الايرانى فى لبنان، كما يتضح من ذلك، من الممكن أن تثير وتطرح تأييد إيران لهذا الحوار، وعلى الرغم من المخاطر الكامنة على إسرائيل نتيجة لزيادة النفوذ الايرانى فى لبنان فإنه من المحتمل بخلق هذه المسيرة خلق وضع جديد والذى يهدد فعليا الهيمنة السورية فى لبنان.
إن اجراء اتفاقية شاملة بين إسرائيل وسوريا بناءاً على هذه الشروط يمكن أن يؤدى لسلام، يرتبط بالانسحاب الإسرائيلى من الجولان مع خروج سورى من لبنان. وبهذا تتحرر إسرائيل من السيطرة السورية المزدوجة الاذرع من الشرق ومن الشمال.



مختارات إسرائيلية

Israeli Digest



Israeli Digest

A monthly publication issued by AL- Ahram Center for Political and Strategic Studies to replace the series of news paper trends the centr had been issuing for a number of years.

This publication is concerned with the views, concepts and positions of the Israeli coalition government and of the opposition, with the object of informing readers, researchers and decision makers of some of the dimensions and subjects of general discussion in Israel. In particuler it seeks to inform its readers of developments in the Arab - Israeli pe ace process and its complexities from the Israeli point of view, in order to formulate and crystallise concepts that express the Arab point of view on issues that come up. It will be of particular importance at the present time as a result of the settlement process and the changes taking place on the regional map.

To subscribe to the israeli digest.
Please complete the attached order form, and send with a cheque or postal order to :

AL- Ahram Centre for Political and Strategic studies AL- Galaa St.
Cairo, Egypt
Cost of annual subsription :
Egypt : LE 40 for institutions, LE 30 for individuals.
Arab countries : US-$ 30 for institutions. US$ 25 for individuals.
Other countries : US-$ 40
For more information please call
Tel. : 3941892/ 5786037/ 5786100
Fax. : 5786833/ 5786023

مختارات إسرائيلية

نشرة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، وتعتبر هذه النشرة بديلا عن سلسلة اتجاهات الصحافة الاسرائيلية التى كان يصدرها المركز لعدة اعوام .

وتعنى هذه النشرة بالرؤى والتصورات والمواقف الاسرائيلية على صعيدى الائتلاف الحاكم والمعارضة . وذلك بهدف تعريف القارىء والباحث وصانع القرار ببعض أبعاد ودوافع النقاش العام فى اسرائيل ، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ومشكلاته من وجهة النظر الاسرائيلية وذلك بهدف الاسهام فى بلورة وصياغة رؤى وتصورات تعبر عن وجهة النظر العربية فى القضايا المثارة وتكتسب هذه النشرة أهمية خاصة فى الآونة الأخيرة مع تقدم عملية التسوية وتغير خريطة الاهتمامات فى المنطقة .

ويسر المركز دعوة الهيئات والأفراد إلى الاشتراك فى « مختارات اسرائيلية » من خلال ملء الاستمارة المرفقة وتحويل قيمة الاشتراك إلى ادارة الاشتراكات بالأهرام شارع الجلاء - القاهرة .

داخل مصر : الافراد : ٣٠ جنيها - الهيئات : ٤٠ جنيها
الدول العربية : الافراد : ٢٥ دولارا - الهيئات : ٣٠ دولارا
الدول الاجنبية : ٤٠ دولارا للأفراد والهيئات
ولمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بـ :
تليفون : ٣٩٤١٨٩٢ / ٥٧٨٦٠٣٧ / ٥٧٨٦١٠٠
فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

قسيمة الاشتراك السنوى

السيد/ مدير عام ادارة الاشتراكات بالاهرام
تحية طيبة وبعد :
ارجو الاشتراك بنسخة (أو نسخة) من « مختارات اسرائيلية » لمدة عام .
الاسم أو الهيئة
العنوان
ومرسل طيه شيك بمبلغ برقم
على بنك باسم ادارة الاشتراكات بالاهــــرام ،
شارع الجلاء ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

التاريخ **التوقيــع**

Subscription Order

Mr. Director

Please register me a copy (or .... copies) of a full year's subscription to « **Israeli Digest** ».

Mr. Mrs. Ms.

Surname ....

First Name ....

Institution Name ....

Address ....

I enclose a cheque of ....dollars made payable to AL-Ahram Subscriptions Administration, AL-Ahram, Galaa St, Cairo, Egypt.

Signature .... Date ....

مختارات إسرائيلية

Israeli Digest



إدارة إشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون :٥٧٨٦٢٢٤ / ٥٧٨٦٠٣٧ / ٥٧٨٦١٠٠
فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣ / ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

تزوير الحقائق

معاريف ١٩٩٧/٢/١٩
عاموس جلبوع

إن أحد الخصائص الرئيسية لتقصير حرب عيد الغفران، كما تتذكرون، هو إستعداد جهاز المخابرات (ومعه القيادة العسكرية والسياسية للدولة) لإلقاء كل إهتمامه على دراسة نوايا العدو. لقد حاول جهاز المخابرات أن يعرف ويفهم ماهية أهداف المصريين والسوريين، ومن ناحية أخرى أولى إهتماما أقل بكثير لما يفعله المصريون والسوريون. وكان الدرس الذى تعلمناه بعد دفع ثمن دماء آلاف الشهداء، هو التوقف عن الاعتماد على نوايا وأهداف العدو، وأخذها فى الاعتبار بضمان محدود. ولكن الرغبة فى المراهنة على نوايا العدو تتدفق فى القلب البشرى. ولذلك فإننى عندما أقرأ وأسمع تلك المبررات لأولئك المؤيدين للانسحاب من طرف واحد، فإننى لا أستطيع الا أن أتذكر قضية نوايا العدو والتى دمرتنا فى حرب يوم كيبور.

إن كل المبررات تدور حول نوايا وأهداف حزب الله. فقد أعلن أحد السياسيين بثقة إن هدف التنظيم هو فقط أن يطرد جيش الدفاع الإسرائيلى من القطاع الأمنى. ويؤكد سياسى آخر لا توجد أية نوايا لدى حزب الله للعمل ضد إسرائيل بعد أن تنسحب. ويزعم عدد من المحللين فى ميرتس: بعد الانسحاب من المنطق أن يؤسس حزب الله نفسه ويفضل بناء قوته فى النظام السياسى اللبنانى على الاستمرار فى الانشطة ضد إسرائيل.

وهناك أيضا مبررات من نوع آخر، فرجال «الطريق الثالث» يؤمنون، مثلا بأن إنسحابنا السريع من لبنان سوف يؤدى إلى وقف نزيف الدم فى الشمال. وبذلك يقل استعدادنا للتنازل عن هضبة الجولان. وهناك سياسيون يقولون: هيا نبنى لنا خط مكهرب على الحدود، وإذا ما سولت لهم أنفسهم مع كل ذلك القيام بعمليات تخريب ضدنا، حينئذ سيتعامل جيش الدفاع الإسرائيلى العظيم معهم ومع أبائهم والعالم سيكون معنا.

ويمكننا أن نقول عن كل هذه المبررات، حسب رأيى، أنها تحتمل الرأى والرأى الآخر، لأننا منشغلون بعالم النوايا غير الثابت.. وتعالوا لنرى:

أولا: فيما يتعلق بالأهداف لماذا نرى فقط الحد الأدنى من النوايا لدى حزب الله؟ لماذا لا نرى أن نوايا حزب الله مرتبطة أيضا بنوايا إيران، فهو يخضع لها أيديولوجيا، وتلك النوايا، كما نعلم، تصل حتى القدس؟.

وبصفة عامة، منذ متى كانت أهداف حزب الله مستقلة وليست متأثرة بالضغوط السورية والايرانية؟ فمن هو المقامر الذى يعلم اليوم عن يقين، أننا بعد هروبنا من لبنان لن يتأثر قرار حزب الله بسوريا، والتى همها الأكبر سيكون الاستمرار فى نزيف دم أبنائنا؟

ولماذا نعتقد بالذات أن حزب الله سوف يفضل الاهتمام بالحياة السياسية فى النظام اللبنانى؟ أليس وجوده كله قائم على النزاع المسلح الذى يديره ضد إسرائيل. إنه بسبب ذلك فقط حظى بمكانة بين الجماهير اللبنانية.

بعد أن نهرب من لبنان، فسوف يصبح حزب الله ملك الجنوب، وسوف تصبح قدرته على العمل ضدنا وتشغيل قوات فلسطينية أكثر من الآن بعدة مرات.

ولرجال «الطريق الثالث» يجب أن نذكرهم على سبيل المثال أننا دخلنا لبنان فى عملية «سلام الجليل» من أجل تصفية منظمة التحرير الفلسطينية، وفى النهاية استقبلناها فى المناطق. فمن منكم يستطيع أن يقطع أن هروبنا من لبنان لن يؤدى فى نهاية المسيرة إلى الهبوط من هضبة الجولان؟

إن الوضع بشكل ما معقد ومشبع بعدم الوضوح والتأكيد.

وبدلا من الخروج بأفكار مضللة مثل الانسحاب من طرف واحد وخط كهربائى حصين، يجب إيجاد أفكار بناءة أمام السوريين. لن يتم تحريك أى أمر فى لبنان بدون السوريين. وإذا ما رغب السوريون أن تنفذ أعمال تخريب من لبنان - حتى ولو لم يؤيد حزب الله هذا الهدف، وإذا لم يرغب السوريون فى تنفيذ أعمال تخريب ضدنا - فسوف يحدث ذلك لأن ذلك هو الواقع فى المنطقة.

رحماه، إننى يتيم

معاريف ١٩٩٧/٢/٢٣
أورى أفنيرى

«إن الحرب هى إستمرار للسياسة بوسائل أخرى»، تلك مقولة كلاوزبيتش فأية سياسة هذه التى تخدمها الحرب فى لبنان؟
كلاوزبيتش، الجنرال البروسى الشهير كان سيصيبه الجنون. فالمفكر الكبير لنظرية الحرب حدد المبدأ الاساسى: فى الحرب لا يمكن أن تكون مسيرة ما طيبة للطرفين. فإذا كانت مناسبة لطرف ما فمعنى ذلك أنها سيئة وغير مناسبة للطرف المقابل. ولكن حكام إسرائيل نجحوا فى تفنيد هذه القاعدة. فقد قرروا أن بقائنا فى جنوب لبنان مفيد ومناسب لليهود. وليذهب كلاوزبيتش لجهنم!

١ ـ إن السوريين يرغبون أن نبقى فى جنوب لبنان ويرفضون إتاحة أية مفاوضات منفردة لخروجنا من هناك. فهم مهتمون بأن نبقى هناك حتى يستطيع حزب الله ـ المقاول المساعد لهم فى شئون العمليات الارهابية ـ أن يضربنا، حتى نتنازل عن هضبة الجولان.

٢ ـ حكومة لبنان ترفض التفاوض معنا على خروجنا، حتى نصل إلى تسوية مع سوريا.

٣ ـ حكومة إسرائيل تقول: أنه من المحظور علينا الخروج من هناك لأن القطاع الأمنى حيوى لأمننا.

وكان كلاوزبيتش يقول: بالطبع، أنه إذا كان طرفان فى الحرب يزعمان بأن مسيرة معينة هى طيبة لكليهما، فإن واحدا منهم ببساطة يعيش فى ضلال. وفى الواقع، فإن واحدا منهم مخطئ. وهذا الواحد بالتأكيد ليس حافظ الأسد. إن العدو آخذ فى التزايد لأولئك الذين يفهمون الآن، متأخرين قليلا، أنه يجب علينا الخروج من هناك وبسرعة. فمرحبا بهم فى نادى الخونة

إن الأحداث تجرفنا بسرعة هستيرية، ومعظمنا يميل إلى نسيان كيفية دخولنا وتورطنا فى هذا الوحل. إن لدى برهان مكتوب. فقبل ١٢ عاما بالضبط، وتحديدا فى ٢٠ فبراير عام ١٩٨٥، عندما تقرر إقامة «الحزام الأمنى»، كتبت فى باب «الموضوع» لمجلة «هاعولام هاذيه» مقالا بعنوان «من خط سئ إلى خط أسوأ ـ فلنخرج! فورا!» وتلك فقرات من ذلك المقال:

لم تكن حرب لبنان هى التى فرضت هذا الانسحاب الجزئى (من خط النهر إلى القطاع الأمنى) ولكن أدى إلى ذلك حرب المسيطرين على الأمور فى حكومة إسرائيل. ونتيجة لذلك يقتل إناس..

إن الخط الجديد يعبر فى قلب المنطقة الشيعية. والشيعة هم على مايبدو، أكفأ محاربين لحرب العصابات فى العالم كله.. والآن أرسلنا جنود جيش الدفاع الإسرائيلى للتمركز فى قلب هؤلاء السكان..

لقد تلقينا درساً عظيماً (فى حرب لبنان) أودى بحياة المئات من جنود جيش الدفاع الإسرائيلى. فنحن نعلم الآن من هم الشيعة، من هم ولماذا هم مؤهلون لذلك وعلى ذلك فإن هذا الانسحاب الجزئى هو بمثابة جنون. ويعتبر دعوة لقتل جنودنا..

لقد كنا نستطيع هذا الاسبوع الخروج بشكل ما بكرامة. وعندما سنفكر فى الخروج من هناك، فى نهاية الأمر، سوف نفعل ذلك بدون كرامة. سوف نخرج من هناك مثل خروج نابليون من موسكو فى ظروف اشبه بالهروب، عندما تتعاظم قوة مقاتلى العصابات وتتعقبنا وتضربنا من كل إتجاه..

واليكم السبب: لم يستطع المعراخ والليكود الوصول لأى اتفاق بينهما على أى خطوة أخرى.. إن جنود جيش الدفاع الإسرائيلى يمثلون أقواما فى لعبة شطرنج بين المعراخ (البيض) والليكود (السود) هذا وضع ليس لطيفا لشيمون هذا مرعب، ومخيف ولكن تلك هى الحقيقة.

ومن المحتمل أن تلك هى أغرب الحقائق فى القضية كلها: ان أرييل شارون الرجل الذى أدخلنا جميعا لهذه المغامرة الدموية الفظيعة، بمساعدة رئيس وزراء كان ملاحا لسفينة فضاء بيجين ورئيس أركان يرى الجميع أن له وزنا سياسيا (رافول) ـ مازال هذا الرجل يفرض مسيرة الأحداث..

فى لبنان لا توجد بدائل أخرى سوى بديل واحد: الانسحاب، الانسحاب فورا، والانسحاب كلية.

لقد كتب ذلك قبل ١٢ عاما وكل كلمة منه تحققت. بمعنى: أن كل شئ كان متوقعا. كان واضحا أننا ندخل أنفسنا فى مصيدة حتى يستطيع كل خصومنا ضربنا حسب مزاجهم. ولم يحدث ذلك من جراء فكر استراتيجى عبقرى، ولكن نتيجة لضعف النظر، وضعف الادراك. وفى ذلك الوقت لم يكن هناك أحد يهدد تجمعات الشمال.

وكان حزب الله عنصرا مهملا، إن كان موجودا من أساسه. ولم تكن الحركة المسيطرة «أمل» تحلم بالحرب فى إسرائيل. فقد رغبت وكل السكان الشيعة بصفة عامة أن نتركهم لحالهم. أن نخرج وينتهى الأمر. واليوم رؤساء الليكود والعمل والذين أدوا لهذه الكارثة،

يشبهون الشخص الذى قتل والديه ويطالب المحكمة بأن تأخذ فى الاعتبار حقيقة أنه يتيم. .. إن تهديد التجمعات السكنية فى الشمال، والذى خلق (إذا كان خلق) فى أعقاب إستمرار الاحتلال للقطاع الأمني، تحول إلى السبب الوحيد لبقائنا هناك.
إننى أعود وأقول، إن هذا التهديد يستخدم كإحتكار حتى وإن أراد حزب الله نفسه تحقيق ذلك، حيث لا يستطيع ذلك التنظيم أن يصب غضبه فى ذلك. فالسكان الشيعة غير مهتمين بذلك. وبدون موافقة السكان ومساعدتهم، لا يستطيع تنظيم شعبى مثل حزب الله أن يعمل، حتى ولو دفعت به سوريا وإيران.
يقولون أن الانسحاب هو مقامرة، ربما ولكن بقاءنا فى لبنان يعنى بالتأكيد: تهديد حياة كل جندى يرسل إلى هناك. إن لذلك جانباً إيجابيا واحداً: سوف يجبر ذلك حكومة إسرائيل على الانسحاب من الجولان بسرعة قبل أن يصل عدد الضحايا فى لبنان إلى عدد لا يحتمل.
ويقولون: ممنوع الحديث عن انسحاب من لبنان طالما أن الجنود يقتلون هناك. وكأنهم يقولون ممنوع علاج الجرح طالما أنه يؤلم. ولأن الجنود يقتلون ممنوع الحديث عن الوسيلة لمنع قتلهم.
وقد قال كلاوزبيتش كذلك: «إن الحرب هى استمرار للسياسة بوسائل أخرى»، فأى سياسة لنا تخدمها الحرب فى لبنان؟!

هآرتس ١٩٩٧/٢/٥
يتسحاق بيلى

إعلان التحدى على سوريا

ان الاستراتيجية الإسرائيلية المتبعة فى لبنان منذ عام ١٩٨٥ تهدف إلى الحفاظ على المواجهة مع حزب الله بحيث تكون على نار هادئة إلى أن توافق سوريا على صنع السلام معنا. ويمكن أن نستنتج ذلك من خلال تصريحات أورى لوبرانى منسق الأعمال فى لبنان منذ ١٤ عاما طالما أن جنودنا يقتلون هناك. وهذه السياسة تتبعها جميع حكومات إسرائيل من اليمين ومن اليسار على حد السواء. ولكن نظرا لأن اسحاق رابين وشمعون بيريز قد عرضا على حافظ الأسد هضبة الجولان بالكامل دون الحصول منه على السلام. فمن الطبيعى ان يتوقع الاباء والامهات الذين يرسلون ابنائهم إلى لبنان فى عهد حكومة لا ترغب فى تسليم هضبة الجولان بالكامل ان يستمر قتل ابناءهم بل ويتزايد. ولكن الهروب من لبنان ليس حلا. فإذا كانت سوريا ترغب فى توجيه ضربة لنا فسوف تجد الذريعة لذلك على الرغم من الانسحاب وهنا سوف نجد انفسنا مرة أخرى غارقين حتى اعناقنا فى الوحل اللبناني.
وليس هناك مفر من البحث عن وسائل أخرى إذا كنا نرغب فى منع سوريا من محاربة إسرائيل فى لبنان، حيث يجب ان نعلن التحدى على سوريا وأن نضرب مصالحها فى هذا البلد بصورة مستمرة. ولا أقصد المصالح الاقتصادية كما يقترح عضو الكنيست افرايم سانيه هذا إذا كانت لسوريا مصالح اقتصادية فعلية فى لبنان. وفى مقابل هذا فإن لسوريا مصلحتين سياسيتين هامتين الأولى هى استغلال الأراضى اللبنانية ومنظمة حزب الله من أجل ضرب إسرائيل بهدف اضعاف اصرارها على البقاء فى هضبة الجولان وربما من اجل اظهار الزعامة امام اعين إسرائيل فى العالم العربى.
وأما المصلحة الثانية والأكثر أهمية فهى الحرص على الا تكون لبنان حقل للعمل لاعدائها وخاصة إسرائيل والعراق وتركيا، ومن اجل منع هذه الدول من العمل عبر حدودها الغربية فإن سوريا فى حاجة إلى السلام بين الطوائف اللبنانية المتناحرة التى دأبت فى الماضى على دعوة الدول الاجنبية لمساعدتها فى صراعاتها الداخلية. وقد نجحت دمشق فى عام ١٩٨٩ فى تحقيق هذا السلام فى نطاق اتفاقيات الطائف.
ولكن من أجل المحافظة عليه يجب على سوريا أن تحرص على استمرار عمليات الاصلاح فى هذه الدولة التى دمرتها الحروب وأن تحقق التنمية والازدهار الاقتصادى. كذلك فإن سوريا فى حاجة إلى حكومة لبنانية قادرة على تنفيذ هذا الاصلاح المأمول وتكون فى نفس الوقت على استعداد للسماح لحزب الله لخوض حرب ضد إسرائيل من داخل أراضيها. وفى النهاية ومن اجل ضمان تعاون اللبنانيين لضمان المصالح السورية يجب على سوريا أن تبدى تضامنا قويا معهم.
وهدف الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة فى لبنان هو أن تثبت لحافظ الأسد أنه لن يكون قادرا على الحفاظ على المصلحتين فى وقت واحد. وعليه أن يفهم أن استمرار نشاط حزب الله ضد المنطقة الامنية سيؤدى إلى انهيار النظام الذى تعتمد عليه سيطرته على لبنان.
ومن الممكن تحقيق هذا الهدف بدون عمليات عسكرية واسعة النطاق على غرار عناقيد الغضب وبدون المبالغة فى قتل المواطنين اللبنانيين وبدون الاضرار بالمنشآت أو الجنود السوريين. وفى مقابل الوضع الحالى فإن النشاط الاساسى سوف يتركز فى وسط الدولة وفى منطقة البقاع وسوف يتم بواسطة سلاح الطيران فى نقاط محدودة. والاساس هو ان يتم بصورة ثابتة بعد كل عملية ارهابية تقوم بها منظمة حزب الله (أو

أى منظمة أخرى) ضد جنودنا أو ضد جنود جيش جنوب لبنان وأن يتم اختيار نوعية النشاط من خلال مجموعة من الاحتمالات الاتية:

يقوم سلاح الطيران بمهاجمة هدف فى البقاع وفى اماكن أخرى تحت سيطرة الجيش السورى مثل قواعد حزب الله والطرق والكبارى أو منشآت الكهرباء أو التليفونات. وقرب هذه العمليات من القوات السورية سوف يقوض الصورة القوية للسوريين وتخفف من مخاوف اللبنانيين من السوريين.

يقوم سلاح الطيران بمهاجمة منشأة أو مصلحة اقتصادية لبنانية فى قلب الدولة من أجل المساس بعملية التعمير القومية والأمل فى فترة جديدة من الانتعاش الاقتصادى فى ظل السلام السورى.

يقوم سلاح الطيران بمهاجمة موقع عسكرى فى لبنان من أجل الاضرار بالجنود من الطوائف المختلفة. وهذه الخسائر سوف تؤدى إلى تقليص التسامح تجاه حزب الله من جانب باقى السكان فى لبنان.

ومن المتوقع أن الاضرار التى ستصيب البنية الاساسية والجنود اللبنانيين سوف تجبر حكومة لبنان على محاولة منع سوريا من تأييد حزب الله الأمر الذى يقوض السيطرة السورية فى لبنان.

وجدير بالذكر أن قصف محطة كهرباء واحدة فقط اثناء عملية عناقيد الغضب فى عام ١٩٩٦ دفعت رئيس وزراء لبنان للسفر على الفور إلى دمشق وهناك طلب من الرئيس السورى حافظ الأسد أن يضع حدا لنشاط حزب الله. وقد تخلص الاسد من هذا الضغط فى اعقاب القصف بطريق الخطأ ضد قرية قانا الذى غير صورة عملية عناقيد الغضب.

ويمكن لجيش الدفاع الإسرائيلى أيضا أن يثير معارضة من جانب الشيعة فى جنوب لبنان ضد نشاط حزب الله فى حالة دخول قوة مشاه إلى أقرب قرية من العملية التخريبية وهدم منزلين أو ثلاثة منازل دون أن تضع فى الحسبان الاتجاه السياسى لاصحاب هذه المنازل. ولن تمر فترة طويلة حتى تتزايد الضغوط على حزب الله من اجل وقف النشاط فى كثير من الاماكن.

وحتى الأن امتنع جيش الدفاع الإسرائيلى عن اعلان التحدى على سوريا فى لبنان خوفا من توسيع نطاق المواجهة معها. ولكن إذا حرصنا على عدم المساس بالمنشآت السورية أو القوات السورية وإذا ابدينا استعدادا لاجراء مفاوضات حقيقية معها وإذا عدنا وأعلنا صباحا ومساءاً عن استعدادنا لمغادرة جنوب لبنان فى اللحظة التى تكون فيها الحكومة اللبنانية على استعداد لمنع الهجمات ضد حدودنا الشمالية، فلن تكون هناك أى ذريعة لسوريا أو حرية المناورة لشن الحرب وبالمناسبة، سوف تضطر سوريا إلى التخلى عن حزب الله والدخول فى نهاية الأمر فى مفاوضات جادة حول السلام معنا.

---

* الدكتور بيلى كان مستشارا لشئون الشيعة فى وزارة الدفاع.

زيارة نتانياهو للولايات المتحدة الامريكية والمعضلة السورية

هاتسوفيه
١٩٩٧/٢/١٧
موشيه إيشون

زيارة نتانياهو للولايات المتحدة الامريكية والمعضلة السورية سيغادر رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتانياهو صباح اليوم الولايات المتحدة الأمريكية عائدا إلى القدس، وكان نتانياهو قد التقى خلال زيارته للولايات المتحدة بالرئيس الأمريكى بيل كلينتون، وبقيادات الادارة الامريكية فى واشنطن.

وتختلف هذه الزيارة عن تلك التى قام بها نتانياهو فى شهر أكتوبر من عام ١٩٩٦ والتى دارت فى جو محموم خاصة انها جاءت إثر مقتل بعض الجنود الإسرائيليين على أيدى قوات الشرطة الفلسطينية فى نابلس وغزة، وفى إطار ذلك الجو الملبد بالغيوم عجز الطرفان الإسرائيلى والأمريكى عن التوصل إلى تفاهم مع عرفات بشأن قضية إعادة الانتشار فى الخليل. أما هذه المرة فقد دارت المحادثات فى جو هادئ، ومن هنا فلم يدخر كلينتون جهدا فى الاثناء على نتانياهو، كما أن وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت تبنت موقفا وديا للغاية خلال محادثاتها مع رئيس الوزراء الإسرائيلى. وقد أثنى جميع قادة الادارة الأمريكية الذين التقى بهم نتانياهو على مواقف إسرائيل.

ولا غرابة فى أن نتانياهو يشعر حاليا أن هذه الزيارة تعد واحدة من أكثر الزيارات التى أحرز من خلالها نجاحا ملموسا، ومع هذا فإذا كانت هذه الزيارة قد زادت من إحساس نتانياهو بالبهجة والسرور الا أنه من الواجب ألا نتجاهل الواقع الأمريكى الذى يحرص دائما على ألا يكشف حقيقة مواقفه السياسية إلا بعد انتهاء مواسم الوداع للزعماء الذين يقومون بزيارة واشنطن. ويجب ملاحظة أن الآراء التى يدلى بها القادة الأمريكيون عقب مثل هذه الزيارات لا تتفق دائما مع تلك التى تتردد خلال الفترة التى يزور فيها ضيف ما واشنطن، ومن

ثم فليست هناك أية حاجة للتعجل أو للتسرع فى تقييم زيارة نتانياهو للبيت الأبيض خاصة أنه لا يمكننا تقييمها على ضوء تلك الابتسامات التى صنعها الزعيمان الأمريكي والإسرائيلى أمام كاميرات الصحافة والتليفزيون، ومن هنا فمن الواجب أن ننتظر عدة أيام أو عدة اسابيع حتى يمكننا أن نعرف المزيد عن العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية. وقد عقد الرئيس الأمريكي جلستين مع رئيس الوزراء الإسرائيلى نتانياهو شارك فى الأولى منهما عدد كبير من المستشارين الأمريكيين والإسرائيليين، أما الجلسة الثانية فقد كانت جلسة مغلقة اقتصرت على كلينتون ونتانياهو. وحينما سئل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون خلال المؤتمر الصحفى عما إذا كان مستعدا للكشف ولو عن جزء بسيط من مضمون المحادثات فقد اكتفى بقوله أنه أجرى بعض المحادثات الخاصة مع نتانياهو، كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلى نتانياهو لم يكن متحمسا للكشف عن مضمون محادثاته مع كلينتون، وكما يبدو فسيظل مضمون هذه المحادثات سرا دفينا.

وتفيد التقارير الرسمية أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون سعى خلال هذه الجلسة المغلقة إلى التعرف على موقف إسرائيل بشأن قضية استئناف المحادثات مع سوريا، وما إذا كان من الممكن التوفيق بين الموقف السورى الداعى إلى استئناف المفاوضات من النقطة التى توقفت لديها وبين الموقف الإسرائيلى الذى يصر على تجاهل الماضى، والذى يطالب فى ذات الحين بفتح صفحة جديدة فى المحادثات، وكأنه لم يتحقق أى شئ.

وقد طرح نتانياهو على كلينتون نفس مواقفه المعلنة والتى مفادها أن إسرائيل مستعدة لاستئناف المحادثات دون أية شروط مسبقة، وأنه يحق لكل طرف أن يطرح ما يشاء من مطالب للتقدم على درب السلام، ولكنه أضاف أنه يحق للسوريين فى نفس الحين التحدث عن الاتفاقيات غير المكتوبة التى تم التوصل إليها مع حكومة رابين.

وكما يبدو فإن سوريا لن توافق على استئناف المحادثات بهذه الشروط خاصة أن دمشق مازالت تأمل فى أن يتم التوصل إلى صيغة جديدة تتيح استئناف المحادثات مع إسرائيل دون أن تتجاهل إسرائيل المطلب السورى الداعى إلى انسحاب إسرائيل الشامل إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧.

وقد ذكر السيد/ مارتين إنديك السفير الأمريكي بإسرائيل ـ الذى كان قد رافق نتانياهو فى زيارته للولايات المتحدة ـ خلال إحدى اللقاءات التى أجراها مع إحدى الصحف الأمريكية أنه يعتقد أنه ليس من الممكن التوصل إلى اتفاق مع سوريا دون أن تنسحب إسرائيل انسحابا شاملا من هضبة الجولان. وقد أثار ماصرح به السفير الأمريكي فى إسرائيل استياء الدوائر الحكومية فى القدس، ومع هذا فقد تسرع وزير الخارجية الإسرائيلى ديفيد ليفى فى تفسير ماذكره السفير الأمريكي إذ ذكر ليفى «أن سفير الولايات المتحدة الأمريكية لم يعبر عن رأيه الشخصى بشأن مسألة انسحاب إسرائيل الشامل من الجولان، وإنما عبر عن الموقف السورى فقط».

وفى حقيقة الأمر فلم ينطو حديث السفير على أى جديد فليس سرا أن وزارة الخارجية الأمريكية تتبنى وعلى نحو غير رسمى ذلك الموقف الداعى إلى انسحاب إسرائيل الشامل من الأراضى التى احتلتها عقب حرب يونيو ١٩٦٧. وقد يعد خير دليل على هذا الأمر أن وزير الخارجية الأمريكي السابق وارين كريستوفر أعرب خلال جولاته المكوكية التى قام بها بين واشنطن والقدس أنه ليس من الممكن التوصل إلى أى اتفاق سلام مع سوريا دون انسحاب إسرائيل الشامل من الجولان. ويجب ألا يفوتنا فى هذا المقام تذكر أن الأمريكيين أوضحوا أكثر من مرة أن الأسد لن يقبل الحصول على أى شئ أقل مما حصل عليه الرئيس المصرى السابق أنور السادات، ومن ثم فيجب ألا تتملكنا حالة الدهشة فى حالة ما إذا عرفنا أن كلينتون طرح خلال الجلسة المغلقة التى عقدها مع نتانياهو تصورات شبيهة بالموقف الأمريكي التقليدى.

ويتعين علينا ألا نتجاهل الواقع الذى يشير إلى صعوبة التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا، وأن نتذكر دائما أنه لم يكن من السهولة بمكان التوصل إلى اتفاق مع سوريا عقب حرب ١٩٤٨. فقد شعر السوريون فى ذلك الحين ومازالوا يشعرون أنهم ليسوا فى عجلة من أمرهم للتقدم على درب السلام. ويجب أن نشير فى هذا المقام إلى أن الرئيس السورى حافظ الأسد ذكر خلال الفترة الماضية أنه يفضل حالة اللاسلم على التوصل إلى سلام مشروط بتنازل سوريا عن هضبة الجولان. وتذكر بعض الدوائر المطلعة والعليمة بحقيقة الموقف السورى أن الأسد ليس متعجلا، ومن ثم فيتعين علينا أن نرى الأمور على ماهى عليه. وفى حقيقة الأمر فإن الواقع الراهن لا يبشر بإمكانية التوفيق بين موقفى القدس ودمشق رغم اعتقاد واشنطن أنه من الممكن التقدم على درب السلام مع سوريا.

وفيما يتعلق بموقف رئيس الوزراء الإسرائيلى نتانياهو فإنه لا يرفض رفضا قاطعا إمكانية استئناف المحادثات مع سوريا، ولكنه يحرص فى ذات الحين على التأكيد على أن الحكومة الإسرائيلية لا تعتزم الانسحاب حتى الحدود الدولية.

ويرى محللوا الشئون السياسية أن موقف نتانياهو الحالى يستدعى فى الذهن موقف رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق إسحاق رابين الذى أعلن ذات مرة أن إسرائيل مستعدة للانسحاب فى داخل الجولان وليس من الجولان، ومع هذا فقد أبلغ المسئولين الأمريكيين فى نهاية الأمر انه إذا تم الإيفاء باحتياجات إسرائيل الأمنية فإن الانسحاب حتى الحدود الدولية لن يعوق مسيرة السلام.

ويروق للبعض حاليا أن يتساءل عما إذا كان نتانياهو سيعرض ذات يوم موقفا شبيها بموقف رابين فى إطار محادثاته مع السوريين. وإذا قيمنا إمكانيات حدوث هذا الأمر على ضوء تصريحات نتانياهو الأخيرة نجد أنه ليس من الوارد أن يوافق نتانياهو على الانسحاب الشامل من الجولان. ومع هذا فنظرا لأننا لا نعلم ما حدث خلال تلك الجلسة المغلقة التى عقدها كلينتون مع نتانياهو فمن الأفضل ألا نجيب على هذا التساؤل حتى تتضح حقيقة الأمر.

وفى ختام هذه الزيارة فليس أمامنا سوى أن نعترف بأن الجانب السرى من هذه الزيارة أضخم بكثير من الجانب المعلن، ولم يتبق أمامنا سوى الانتظار للتعرف على ما تطويه الأيام القادمة لنا، وللتعرف على أى شئ ستسفر عنه الجهود الأمريكية الرامية إلى التوفيق بين القدس ودمشق.

وقد أعرب مسئولو الادارة الأمريكية خلال محادثاتهم مع نتانياهو أن الولايات المتحدة الأمريكية معنية للغاية بدفع مسيرة السلام، وأنه ليس هناك أى مبرر للاعتماد على تلك المقولة التى مفادها أن الزمن كفيل بتحقيق ما يعجز العقل عن تحقيقه. وترى الولايات المتحدة أن العقل يستلزم التوصل بأسرع ما يمكن إلى تسوية طالما أن الأسد مازال على قيد الحياة خاصة أنه ليس من الممكن معرفة توجهات من سيخلفه فى منصبه.

وقد علم نتانياهو خلال محادثاته ولقاءاته التى أجراها مع قادة الإدارة الأمريكية، وقادة الطائفة اليهودية فى نيويورك أنه ليس من الممكن إرجاء الأمور إلى ما لا نهاية. وإذا كان مسئولو الإدارة الأمريكية قد حرصوا على إجراء المحادثات فى جو ودى للغاية وملئ بالابتسامات إلا أنهم يؤمنون أنه قد حانت ساعة العمل.

حافظ الأسد لا يدرى من الذى سيخلفه

هاتسوفيه ١٩٩٧/٣/٤
شاى اهرونوفيتش

صبت أجهزة الإعلام العالمية خلال الفترة الاخيرة إهتمامها على الحالة الصحية للرئيس السورى حافظ الأسد، حيث تصفه هذه الحالة كمن يرقد على فراش الموت. والسؤال الهام الذى من شأنه التأثير على كل الشرق الأوسط بشكل عام وعلى المواجهة مع إسرائيل بشكل خاص هو: ماذا سيحدث لو مات الأسد صباح غد؟ من الذى سيحل محله؟ كيف ستكون نظرته لإسرائيل؟ وهل الفوضى التى ستعم من شأنها أن تؤدى إلى تدهور الموقف إلى درجة الحرب؟.

وجهنا هذه التساؤلات إلى البروفيسور إفرايم عنبر الذى يرأس معهد «بيسا» للابحاث الاستراتيجية بجامعة بار ايلان.

قال البروفيسور عنبر: «أولاً يجب ان نؤكد على ضرورة التعامل بحذر شديد مع الشائعات التى تتعلق بموضوع احتضار الأسد. لقد تولى حافظ الأسد الحكم فى سوريا عام ١٩٧٠ وهو يعتبر منذ ذلك الوقت رجلا معلولا وكلنا نتذكر الانباء التى تناولت هذا الموضوع وخاصة خلال السنوات العشرة الاخيرة عندما تردد كثيرا أن الأسد قد مات. لذا يجب ان نتعامل مع مثل هذه الأمور بريبة، أما بالنسبة للتساؤل عمن سيخلف حافظ الأسد حاليا، فمن الصعوبة الكبيرة ان نتكهن بذلك الآن، ويمكن القول بشكل شبه مؤكد أن الأسد نفسه لا يعلم بالتأكيد فى هذه اللحظة من الذى سيخلفه. وانما يمكن ان نتكهن فقط بأن نائبه عبدالحليم خدام الذى يعتبر بالفعل الرجل الثانى فى سوريا حاليا، لن يكون هو الخليفة لانه لا ينتمى فى الاساس إلى الاقلية العلوية.

جدير بالذكر أنه منذ حكم الفرنسيين فى سوريا كانت الصفوة كلها تنتمى اساسا للطائفتين العلوية والدرزية. كذلك ليس من الواضح أن ابنه بشار جدير فى نظر ابيه بأن يكون هو الوريث. فالابن الاكبر باسل الذى كان الاسد يعده ليصبح هو الخليفة قد لقى مصرعه فيما اسمته القيادة السورية حادث سيارة، الا ان مصادر استخبارية تقول هذه الأيام أن باسل الأسد لقى مصرعه على أيدى عصابات مناوئة للنظام السورى. كذلك لا نستبعد احتمال أن يقوم الجيش الذى يعد ركيزة اساسية من ركائز الحكم فى سوريا بالاستيلاء على الحكم وتعيين رئيس الاركان حاكما للبلاد.

س - هل وفاة الأسد والفوضى التى ستحدث قد تؤدى إلى حرب مع دولة إسرائيل؟

جـ - من الصعوبة بالفعل أن نتكهن حاليا بما قد يحدث ولكن من الصعوبة أيضا الاعتقاد ان الزعيم الجديد الذى سيأتى، سيدخل حربا ضد إسرائيل وبذلك يدخل ايضا فى مواجهة مع اكبر دولة فى العالم - الولايات المتحدة الأمريكية.

س - ماذا سيحدث فى لبنان فى أعقاب تغيير النظام الحاكم فى سوريا؟

جـ - إن لبنان التى تعد تابعة لسوريا وحكومتها الحالية ليست الا لعبة يتلاعب بها الأسد، قد تظهر محاولات للتخلص من الهيمنة السورية لوجود طوائف لبنانية كثيرة لا ترضى عن الوضع الحالى وبخاصة الطائفة المسيحية.

س - هل الشائعات صحيحة، وهل فى تقديرك، توجد فرصة واقعية لاستئناف المحادثات فى ابريل القادم مثلما أعلن ذلك وزير الدفاع اسحاق موردخاى منذ أسابيع؟

جـ - حتى لو كان مرض الأسد شديد الخطورة حسبما يصورونه، فإن ذلك غير مرتبط باستئناف المفاوضات، ولكن من الصعوبة ان نعتقد انه فى مثل هذه الحالة من عدم الوضوح فيما يتعلق بالحالة الصحية واحتمالات وفاته، ان يطرأ تقدم كبير فى المفاوضات.

آنذاك ستبدأ الايام الصعبة لحزب الله

هآرتس ١٩٩٧/٣/٤
باروخ كيمرلينج

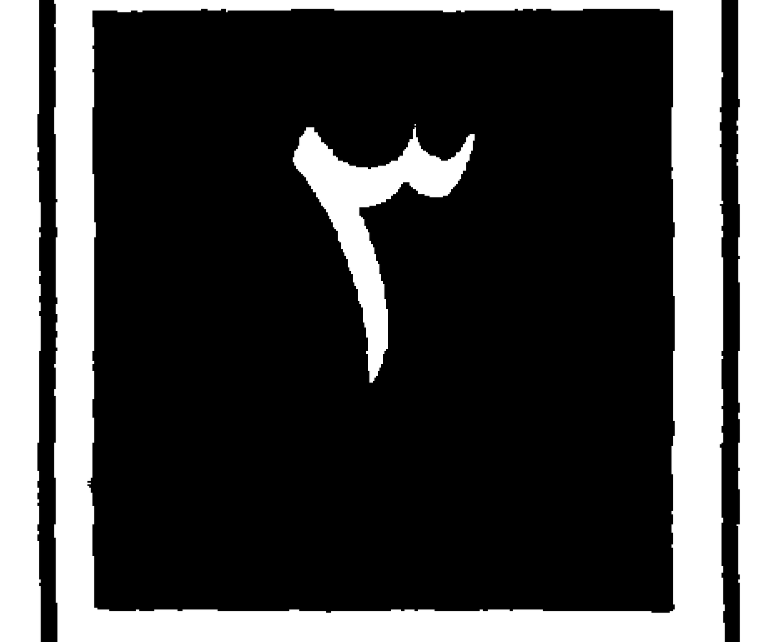
يقول عمانوئيل سيون فى مقاله (هآرتس ١٩٩٧/٢/٢٨) أن خيار الانسحاب من جانب واحد من لبنان غير قائم، لأن لحزب الله هدفاً مزدوجاً - الأول، أن يحول لبنان لدولة إسلامية، والثانى أن يحرر القدس. وانسحاب إسرائيل من جانب واحد مما يسمى منطقة الحزام الأمنى سيبقى على هذا الخيار قائما، ولذلك لا يجب الانسحاب.

من مثل سيون يعلم أنه لا توجد حركة اسلامية الا ورسمت على رايتها شعار تحرير القدس. هذا الشعار سيظل الهدف الايديولوجى والدينى سواء فى اوساط فلسطينيى الحكم الذاتى، أوبشكل اكثر تهذيبا داخل اوساط المواطنين الإسرائيليين، وسيظل الامر كذلك حتى يوم الدين. هل يتعين علينا لذلك آن نستنتج انه يجب خوض حروب دينية الآن وعلى الفور ضد الإسلام فى كل مكان فى العالم؟

ويمنطق كبير جاء أيضا فى المقال أن «الجهاد كان وسيلة لتجنيد أعضاء فى أوساط الشباب الوطنى، وليس المتدين بالذات الداعى إلى هذا العمل وفى اوساط العائلات التى اضيرت من عمليات الجيش الإسرائيلى!» هيا نجعل الامور اكثر ترتيبا. إن لحزب الله ثلاثة اهداف، وليس اثنان:

الهدف الأول هو ابعاد الإسرائيليين والمتعاونين معها عن جنوب لبنان. وهذا الهدف هو الذى يستخدم من أجل تجنيد الناس فى صفوفه، وجمع الدعم المادى والعسكرى والمعنوى من ايران، والتأييد السياسى والتعاون من جانب سوريا. وهذا الهدف أيضاً هو الذى يجعل حزب الله مقبولا ومشروعا لبنانيا.

أما الهدف الثانى وربما الأكثر اهمية من ناحية حزب الله وأيضا من جانب مؤيديه الايرانيين، هو التاثر داخل النظام الاجتماعى والسياسى اللبنانى من اجل تحويل هذه الدولة بمرور الوقت إلى دولة تحكمها القوانين الإسلامية، وبهذه الطريقة يمكن أيضا تحريرها من الاحتلال والتبعية لسوريا العلمانية. وهذا الهدف ليس مقبولا لدى السوريين ولدى شرائح كثيرة من الشعب اللبنانى التى تساند حزب الله حاليا وترى فيه منظمة وطنية تحارب الاحتلال الصغير لأن الاحتلال الكبير الذى هو سوريا، لا يقوى اللبنانيون على محاربته. وتحقيق الهدف الثانى يقتضى من حزب الله مسارا يتحول مع نهايته إلى منظمة سياسية بدلا من ميليشيات ثورية تشن حرب عصابات. والهدف الثالث هو الايديولوجية طويلة الأجل، والتى تقتضى من كل منظمة إسلامية أيا كانت، تحرير القدس، ولا نقول أن هذا مجرد كلام عابر فقط، لأن المؤمنين يرون فى ذلك امرا دينيا هاماً، ولكن بما أن هذا هدف لاهوتى فى اساسه وليس سياسيا ملحا، يمكن إذن تأجيله إلى المستقبل الغامض، شأنه شأن جميع الاهداف المسيحانية. لحظة ان تنسحب إسرائيل من جنوب لبنان، ستبدأ الايام الصعبة لحزب الله. سيضطر لان يبرهن على استمرارية وجوده الشرعى لنفسه وللبنانيين فى وضع لا تريده سوريا بالفعل. يحتمل أن يحاول حزب الله ان ينقل حرب العصابات إلى داخل الأراضى الإسرائيلية، ولكنه سيصبح هنا فى وضع مختلف. فالعمل فى أراض اجنبية أو قصفها بالصواريخ مثلما يحاول الخبراء العسكريون تخويفنا سوف يقابل برد فعل إسرائيلى، لا يستطيع حزب الله أن يرده على أنه جزء من الكفاح الوطنى. كذلك سيكون من الصعب على السوريين تبرير هذه العمليات ضد إسرائيل عن طريق اتفاقات تفاهم كتلك التى كانت قبل أو بعد عملية «عناقيد الغضب» البائسة، وجميع الحروب الإسرائيلية فى لبنان. عندها سيتحول حزب الله بالنسبة لمواطنى لبنان وبالنسبة لسوريا إلى عبء بعدما كان مكسبا. أما الايرانيين فانهم ابعد عن ان يكونوا عنصرا ذا فاعلية ويعتبر الانتظار الإسرائيلى لحل المسألة اللبنانية فى اطار التسوية مع سوريا محض غباء. ان الضغط الشرعى الوحيد الذى تستخدمه سوريا على إسرائيل هو استنزاف دمائها داخل لبنان. ولا دهشة فى أن أعضاء حزب الطريق الثالث الاعضاء فى الحكومة وفى الكنيست كممثلين عن مستوطنى هضبة الجولان، كانوا الوحيدين الذى تجرأوا فور حادث إصطدام طائرتى الهليكوبتر، على قول ما يمس تلك البقرة المقدسة التى مازالت متبقية فى إسرائيل.



إسرائيل: شئون داخلية

أيام الحكومة الأخيرة

ملحق هآرتس
١٩٩٧/٢/٢٧

إن هذه الحكومة الحالية إذا لم يقدم رئيسها ووزير العدل فيها الى المحاكمة ، فمن الممنوع أن تكمل أيامها. فهناك مجموعة من الأسباب القوية ، والإدارية والسياسية تقربها في الواقع من النهاية. فقد أدت القضية الأخيرة ـ والتي هي قمة الفساد في سلسلة طويلة من الفساد المستمر ، وبعد سبعة أشهر فقط من تشكيلها إلى محو الشرعية الاخلاقية الجماهيرية لقيامها . وبدون الأساس الاخلاقي ، حتى وإن كانت تتمتع حتى الآن بأغلبية فنية لأعضاء كينست يخشون على مقاعدهم فإنها لن تنجح في الحصول على ثقة الشعب .

فحتى الانظمة الديكتاتورية تسقط ، كما عاصرنا منذ بداية هذا العقد وذلك عندما يسرى فيهم الفساد والتعفن .

واليكم على سبيل المثال عدة اسباب كلها من الأيام الاخيرة ولايوجد من بينها أي سبب سياسي في كيفية فقدان هذه الحكومة كنتيجة لاخطاء رئيسها ، لثقة الجماهير فيها : لقد كشفت اول أمس جريدة معاريف ان مكتب رئيس الوزراء وزع في اوساط الصحفيين وثيقة تتهم فيها شرطة اسرائيل بمحاولة شراء الأدلة والمغزى ان رئيس الوزراء يتهم الشرطة بأنها أيضا مثل اولئك الذين خسروا في الانتخابات ومثل الإعلام تشن عليه حربا سياسية شخصية وقبل ذلك بيومين كما تتذكرون اتهمت النيابة باتهامات مشابهة.

وهكذا نرى أن ذلك هو السلوك الدائم لرئيس الحكومة : فكلما انزلق الى أزمة وظيفية ، وهو الأمر الذي يحدث لفترات متقاربة فإنه يتهم الآخرين بالفشل . وهذه المرة يتهم الشرطة والنيابة هو الرئيس الأساسي لهم ، باتهامات مؤداها إخافتهم وإلقاء الشك في نزاهتهم ، ومهنتهم ولزرع الخلاف بينهم وبين الجماهير. وقبل عدة شهور عندما كان في ورطة وأزمة مشابهة ، كان كبش الفداء الذي أختير أنذاك ، كما نتذكر هم الشاباك (جهاز الأمن العام) وجيش الدفاع الاسرائيلي .

وإذا كان في بداية طريقه وجودا لمدى ولو بسيط من الصدق لاتهاماته ، فإن الزعم الحالي له وللمقربين منه بأن مؤسسات الخدمات العامة والمتخصصة مثل الاعلام الرسمي ايضا يسعون من تحته بسبب أنه يمين هو في الواقع شئ يثير السخرية ، حيث أنه على ضوء خطواته السياسية في الشهور الاخيرة لايوجد زعم كاذب أكبر من ذلك.

لقد كان نتانياهو يأمل للغاية أن يعمل في تناسق مع رجال النيابة ، الشاباك ، الجيش والشرطة. بالتأكيد كان سيشعر بالسعادة لو أنه حظى بودهم وبتقدير رجال الاجهزة الأمنية على مختلف انواعها مثلما حظى بهم اسحاق رابين الراحل . وإذا كان على الرغم من هذا الشوق الكبير ، على خلاف معهم ، فإن ذلك سببه أنه يعاني من مشكلة صعبة من الحساسية المفرطة، والثقة والزعامة ، وليس صعباً إدراك مايحدث لسمعة ومصير موظفي تلك الهيئات الحكومية عندما يتنازع معهم رئيس الحكومة ويتهمهم بالعداء وبانعدام الانتماء بدلا من تأييدهم وتطوير أدائهم .

وبالاضافة لذلك فإن حقيقة أنه مستمر في السير في كل اتجاه – حتى بعد أن تم تأجير أحد العالمين بالأمور والأعزاء الذين في النيابة من أجل تنقيته (نتانياهو) من مواقف الضغط المتواجد فيها

ولادخال بعض المنطق والسيطرة الذاتية على تصرفاته - إن هذه الحقيقة تبرهن على أنه فى الواقع لا يدرك المهام الجوهرية العميقة لمنصبه.

لقد قالوا وكتبوا أن نتانياهو ، بعد الأخطاء السابقة التى وقع فيها ، هو تلميذ جيد ، وأنه لن يقع فى نفس الخطأ مرتين . ولكن يتضح ، وليس فقط من القضية الاخيرة والتى مازالت بمثابة أسطورة من أساطير الشخصية يتضح ان العكس هو الصحيح : فكلما يمضى الوقت الذى يستمر فيه نتانياهو فى تحمل مهام هذه المهنة المسئولة والتى هى أكبر منه بعشرات المقاييس ، فإن أخطائه وشطحاته وتورطه فى جميع المجالات آخذة فى الإتساع . وأيضا حتى لو لم يقدم ضده وضد أحد من وزرائه خطابات إتهام، فإن رائحة التعفن الشديدة لتلك القضية ، مثلها أيضا مثل تقصيرات أخرى ، لن تخرج منه ومن حكومته . فإن هذا السحاب الكثيف سوف يكون سماء تلك الحكومة طالما ظل هذا الرجل على رأسها .

إذا كان رجال المعسكر الذى يطلق عليه قومى يرغبون فى استمرار حكمهم ، فإن عليهم التحلى بالشجاعة قبل أن يكون ذلك متأخرا، والزام نتانياهو - بالقوة وبالأدب المطلوبين - بترك المنصب .

فهناك عدد غير قليل أحق منه فى الليكود ، والمفدال وفى «اسرائيل بعلياه» والتغيير والبدائل ممكنة أيضا بدون الذهاب لانتخابات .

ومع ذلك ، فإنه لا يوجد احتمال بأن تقوم الاحزاب المشكلة لهذه الحكومة الفاشلة والغارقة بشجاعة بعمل هذه الخطوة الضرورية . وأن الحكومة سوف تستمر فى التأرجح من أزمة لأزمة حتى تنهار ، بالتأكيد ، قبل موعد اجراء الانتخابات القادمة . واذا ذهب هذا المعسكر الى الانتخابات بعد هذا الفشل الوظيفى والأخلاقى، فإن الحكم سوف يؤخذ منه ولسنوات عديدة .

ليكود موحد - لكن إلى أين يتجه

ملحق معاريف
١٩٩٧/٣/٤
شموئيل شنيتسر

الآن لم يعد هناك مجال للشك : حزب الليكود موحد وهو صلب كرجل واحد وراء بنيامين نتانياهو . ولكن ماهو ليس واضحا الى حد ما هو هوية الليكود الموحد بقيادة بنيامين نتانياهو . فهل ذلك هو نفس الحزب الذى عرفناه ، حزب أرض اسرائيل ، أو أنه كيان سياسى جديد اسمه فقط هو المرتبط بالليكود التاريخى ؟

إن دولة اسرائيل عرفت معظم أيام تاريخها اتجاهين سياسيين أساسيين : اتجاه للمستعدين لدراسة امكانية تقسيم الارض بين اليهود والعرب واتجاه للمعارضين لأى تقسيم . والأكثر من ذلك ان اليمين الذى اعترض على تقسيم البلاد رفض الاعتراف أيضا بالتقسيم التاريخى للعشرينات ، والذى فصل الضفة الشرقية لنهر الأردن عن نفوذ الانتداب البريطانى. فالحركة التى وصفت نفسها بالحركة القومية نشدت ضفتى الأردن ولعبت على أوتار رغبتنا فى كليهما . ولكن حلم الدولة اليهودية التى يتدفق فيها نهر الأردن فى القلب ولايفصل بل يوصل الضفتين ، هذا الحلم مات بالتدريج فى مسيرة بطيئة من التكيف مع الواقع الذى تغير . لم يحدث اطلاقا أن إنعقد أى مؤتمر لحيروت ، أو لليكود وقرر أنه لم يعد هناك مطالب لليهود على أرض المملكة الأردنية . ولكن التطلع الطموح بطل من تلقاء نفسه والتنازل تم بصفة رسمية مع توقيع معاهدة السلام مع المملكة الأردنية.

لقد زعم مناحم بيجين أول رئيس حكومة من قبل الليكود ، أن الأمر يستحق التنازل عن شبه جزيرة سيناء من أجل تقوية موقفها فى أرض إسرائيل الغربية . وقد تصلبت حركته ، التى كانت مختلطة بأرض اسرائيل الكبرى" ، فى اتخاذ قرار التنازل هذا ، ولكن بعد نزاعات مضنية سلمت أيضا بهذا التنازل عن سيناء وكذلك بفكرة ارساء حكم ذاتى فى المناطق المأهولة بالسكان العرب.

وما أن قررت حكومة اليسار فى اتفاقيات اوسلو المضى قدما فى مسيرة مصالحة مع الحركة القومية العربية ، تنازل اليمين بدوره ايضا عن سلامة أرض اسرائيل الغربية، وأخذ على نفسه ايضا التزامات سابقة . ولم يكن واضحا ان كانت النية فى الموافقة على إرساء دولة فلسطينية . وقد ظل هذا الموضوع غامضا ومشوش فى أيديولوجية الليكود الجديد.

إن موافقة نتانياهو على التنازل عن الخليل والتوقيع ايضا على الإلتزام بانسحاب اضافى من المناطق القروية لأرض اسرائيل الغربية هزت الحزب ودفعته الى أزمة فكرية جديدة . فلم تعد بعد أرض اسرائيل الغربية كوحدة سياسية واحدة، بل انفصالا عن المعارضة المبدئية لتقسيم أرض اسرائيل.

لقد سلمت الحركة أيضا بهذا التغيير ، وقام مسئولون وتذمروا وتمردوا على هوامش ذلك التغيير . وفى الواقع ظلت معارضة الأمر نظرية تماما . وأيضا لم يعد رجال أرض اسرائيل الكبرى لإسقاط حكومة نتانياهو واعادة الحكم لأيدى حزب العمل.

لقد تقلصت تطلعات الحزب من الآن الى القدس فقط . لقد تحول حزب أرض اسرائيل الى حزب القدس . لقد قرر البناء فى منطقة هارحوما وربط مستوطنة "معليه أدويم" الى نطاق العاصمة . وخرجت باقى اراضى اسرائيل الغربية من نطاق اهتمامه .

وللمرة الأولى فى التاريخ السياسى لاسرائيل يصل الحزبان الكبيران الى اتفاق بشأن التنازل عن مايقرب من نصف مساحة الضفة الغربية ، وتقلص الخلاف الى حدود القدس . لقد ساند الليكود سلامة العاصمة المتكاملة ، وقرر حزب العمل الامتناع عن التصويت على سحب الثقة فى مسألة هار حوما.

وكما هو واضح ، فإن وحدة الليكود خرجت بسلام من اجتماع الحزب المركزى فى حين أن الاجابة على التساؤل : ماهو الليكود وإلى أين يتجه ، تبدو بعيدة أكثر مما هو متوقع.

صاروخ حيتس

هآرتس ١٩٩٧/٢/١١
أمنون بارزيلاى

من المرتقب أن تشهد المرحلة القادمة من عمليات التجارب التى يخضع لها الصاروخ الاسرائيلى المعروف باسم حيتس (أى السهم) تطورا ضخما ، وستخرج هذه المرحلة الى حيز النور إما خلال هذا الأسبوع أو فى مطلع الاسبوع القادم . وكما هو معروف فقد أثبتت التجربة التى اطلق خلالها الصاروخ فى شهر أغسطس الماضى مدى مقدرة أجهزة الرادار والسيطرة والمراقبة التى يحملها هذا الصاروخ على اعتراض وتدمير أى صاروخ موجه ضد اسرائيل . وتعد هذه المرحلة واحدة من أهم مراحل هذ الصاروخ فيرى خبراء المؤسسة الأمنية، وخبراء هيئة الصناعة الجوية – تلك الهيئة التى أخذت على عاتقها مهمة تنفيذ هذا المشروع – أن هذه التجربة التى تقوم اسرائيل بتنفيذها ستكون بمثابة نقطة تحول فى تاريخ تصميم الصواريخ . وسيعود الفضل فى هذا النجاح الى مهندسى مصنع "ملم" التابع لهيئة الصناعة الجوية.

ولايفوتنا هنا ذكر أن صاروخ حيتس كان يوجه فى المرات السابقة من حقل تجارب سلاح الطيران الواقع على ساحل البحر بالقرب من كيبوتس بلماحيم . وفى المقابل فإن التجربة القادمة ستتم بتشغيل نظامين آخرين وهما : (أ) نظام الرادار المعروف باسم «الضوء الأخضر" الذى أنتجته شركة "ألتا" التابعة لهيئة الصناعة الجوية. (ب) نظام السيطرة والمراقبة المعروف باسم «الليمون الذهبى» الذى أنتجته شركة تديران.. وسيكون هذان النظامان تابعين للصاروخ. ومن المرتقب أن يتم دمج كافة هذه النظم معا فى غضون ثلاثة أو أربعة تجارب ، وعندئذ فستتغير وجهة هذا المشروع الأمنى إذ أنه سينقل من طور انتاج كل نظام على حدة الى طور دمج كافة هذه النظم فى بوتقة واحدة . وسينفصل هذا المشروع عندئذ أيضا عن الميزانية الأمريكية خاصة أن الولايات المتحدة الامريكية قد مولت ٧٢٪ من عملية انتاج هذا الصاروخ ونظمه الداخلية بما فيها المحرك ، ونظم التحكم ونظم الرادار ومع هذا فلم يسهم البنتاجون فى تمويل عمليات انتاج النظم الخارجية، تلك النظم التى تمكن الصاروخ من تنفيذ مهمة اعتراض الصواريخ .

وسيواجه مسؤلو هذا المشروع بدءا من الآن فصاعدا صعوبتين رئيسيتين وهما العبء المالى خاصة أن نفقات هذا المشروع باهظة . أما الصعوبة الثانية فإنها تتمثل فى تخوفهم من فشل التجربة القادمة . وفى ظل هذا الوضع فإن نجاح التجربة سيكون فى صالح مؤيدى انتاج هذا الصاروخ ، ناهيك عن أن النجاح سيقرب موعد مرحلة النشر الفعلى لبطاريات الصواريخ . وفى المقابل فإن فشل التجربة يعنى تزايد الأعباء المالية خاصة أن اسرائيل تتحمل فى هذه المرحلة النصيب الأعظم من التكلفة ، الأمر الذى سيزيد بالطبع من قوة معارضى انتاج صاروخ "حيتس".

رابين:

ويذكر أحد المقربين من رابين " أن رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق اسحاق رابين كان مهموما بالتفكير فى امكانية تعرض اسرائيل الى أى هجوم بالصواريخ البليستيكية ، ولكنه لم ير أنه من شأن صواريخ " حيتس" حل هذه القضية.

أما العميد احتياط بن نون والذى يمثل الاتجاه القائل بأنه ليس من المعقول فى ظل معطيات الميزانية الحالية ، وفى ظل الضرورات الاستراتيجية الراهنة أن تنهمك اسرائيل فى انتاج صواريخ مضادة للصواريخ ، ويذكر العميد بن نون " لقد رأى رابين أن العمل فى مشروع انتاج صاروخ حيتس يعد مشروعا تكنولوجيا ، ورحب بمشاركة اسرائيل فى العمل فى مثل هذه المشاريع ، ولكنه قال وفى

بعض المحادثات الخاصة أنه من الضرورى اعادة تقييم المشروع برمته عند التعامل مع مرحلة التسلح بهذا الصاروخ".
كما أشار بن نون خلال حديثه عن صاروخ حيتس إلى أنه حينما أطلق السوريون خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ صواريخ من طراز " بروج" على بعض الأهداف الاسرائيلية فى الجليل أقلعت ثمانية طائرات اسرائيلية من طراز فانتوم وألقت ٨٠ طنا من القنابل على مقر قيادة سلاح الطيران السورى ، وعلى مقر قيادة الأركان العامة بالجيش السورى وعندئذ توقفت سوريا عن اطلاق هذه الصواريخ . وكانت هذه الوسيلة هى وسيلة ردع شديد البأس .

ومن هنا فمن الواجب أن نتأكد أن هذا الصاروخ سيمنع تسلل صواريخ سكود الى سماء اسرائيل قبل البدء فى انفاق المليارات على انتاج هذا الصاروخ.

وجدير بالذكر أنه قد أطلق اول نموذج من صاروخ "حيتس ٢ " قبل اغتيال رابين بثلاثة أشهر ، وقد نشر فى ذلك اليوم أن رابين أمر المؤسسة الأمنية بالتزود بالنظم التنفيذية لهذا الصاروخ التى تشتمل على منصات الإطلاق والرادارت ، ونظم الاشراف على النيران ، وعشرات الصواريخ ، والتى تبلغ تكلفتها ٤٠٠ مليون دولار . ولم يتحدد أنذاك مصدر التمويل ، ومع هذا فمن المعروف أن سلاح الطيران يعارض لأسباب معروفة تمويل الحصول على هذه النظم من ميزانيته .

أمريكا:

ويذكر أحد الخبراء الإسرائيليين الذى عمل فى هذا المشروع منذ بداياته أنه لم يتقرر قط أن صاروخ حيتس سيصبح بمثابة الحل الأمثل لكافة المشكلات التى يواجهها سلاح الطيران الاسرائيلى ، والجيش الاسرائيلى ، فقد رأى الأمريكيون منذ البدء فى هذا المشروع وبموافقة الاسرائيليين أن هذا المشروع يعد مشروعا بحثيا فى المقام الأول ، ومن هنا فقد قرر الأمريكيون تخصيص عشرات الملايين من الدولارات للانفاق عليه.

وفى حقيقة الأمر فقد رأى الأمريكيون أنه بوسعهم انفاق هذا المبلغ المحدود من الدولارات لاستغلال مبتكرات الهندسة الإسرائيلية فى مجال اعتراض الصواريخ ، ومن هنا فقد تلاقت المصالح الأمريكية مع نظيرتها الاسرائيلية ، خاصة أن الصناعة العسكرية الاسرائيلية تحتاج خاصة منذ انتهاء عصر الحرب الباردة ومثل سائر الصناعات العسكرية فى العالم الى البحث عن فرص العمل ، ومن هنا فإنها تحتاج بطبيعة الحال المشاريع الامريكية الضخمة، تلك المشاريع التى من شأن الاشتغال بها الاحتفاظ بكبار المهندسين ، وخبراء الفضاء.

وتتمكن مؤسسات الصناعة العسكرية الاسرائيلية وخاصة مؤسستى الصناعة الجوية وهيئة ريفال بفضل هذه المشاريع من منح مرتبات ضخمة للعاملين بها.

وكان التقاء المصالح الإسرائيلية والأمريكية فى صالح وزارة الدفاع الأمريكية ايضا. فبينما تقدر ساعة العمل بالنسبة للمهندس الاسرائيلى بـ ٦٠ دولاراً فإن هذا الرقم لا يتعدى نصف مايطالب به المهندس الأمريكى . وبينما تتكلف ساعة العمل بالنسبة للمهندس الاسرائيلى العامل فى مؤسسة الصناعة الجوية سبعين دولار فإن الساعة بالنسبة للمهندس الأمريكى تقدر بـ ١٢٠ دولاراً .

وفيما يتعلق بالفائدة التى تجنيها الولايات المتحدة الامريكية من الصناعات العسكرية الاسرائيلية فانها ذات شقين احدهما مالى والآخر علمى ، فإسرائيل تقوم بالعمل ، وتستفيد الولايات المتحدة الامريكية فى المقابل من العلوم الاسرائيلية وتستخدم الولايات المتحدة هذه العلوم الاسرائيلية فى تصميم صواريخها المخصصة لاعتراض الصواريخ البالستيكية . ومن المعروف أنه بينما تنتج الولايات المتحدة حالياً عدة نماذج من هذه الصواريخ مثل صواريخ تاتد ، وتاندارد التابعة للأسطول الامريكى إلا أن تلك الصواريخ الامريكية مازالت عاجزة عن إظهار تلك الكفاءة التى أظهرها صاروخ حيتس الاسرائيلى . وبالرغم من أنه قد يبدو وللوهلة الأولى أن اسرائيل هى الطرف المستفيد من هذا التعاون إلا أنه قد يتضح فى مرحلة لاحقة أن المسألة اكثر تعقيدا خاصة بعد ان اوضحت الولايات المتحدة أنها لاتعتزم اقتناء صواريخ حيتس الاسرائيلية ناهيك عن أنه من المحتمل أن تكتفى الولايات المتحدة بالاستعانة بالخبرة الاسرائيلية لانتاج نظم خاصة بها .

المال:

وعند الحديث عن هذا الصاروخ الذى قامت إسرائيل بتجربته عملياً للمرة الأولى فى الخامس والعشرين من شهر يوليو ١٩٩٥ فلابد من أن نتذكر أن نائب وزير الدفاع الامريكى د . بول كمينسكى كان قد بعث قبل هذا التاريخ بأسبوع خطابا لرئيس لجنة الميزانيات بوب ليفنجستون جاء به :"أتفهم أن البعض يتصور أن تكلفة مشروع " حيتس " ستقدر بعشرة مليارات دولار ، وأنهم يتساءلون عن مدى التزام الحكومة الاسرائيلية بتمويل تكلفة انتاج هذا المشروع، وأود أن أبلغك أن اسرائيل قد أعلنت انها ملتزمة بتمويل تكلفة انتاج هذا لمشروع ، وعلاوة على هذا فقد أعدت وزارة الدفاع تقديرات بشأن تكلفة المشروع وقدمتها للكونجرس ، وأوضحت هذه التقديرات أن التكلفة لن تقدر بعشرة

مليارات دولار".

وكما يبدو فقد حرص كمينسكي عند كتابته لهذا الخطاب على توخي الحذر ، ومن ثم فلم يذكر أن التكلفة الاجمالية لهذا المشروع تقدر ب ١,٦ مليار دولار ، كما أنه حرص على ألا يشير الى أى رقم كان . ويزعم بعض مسئولو وزارة الدفاع أنه نظرا لأن المشروع ممول أيضا من قبل وزارة الخارجية فإن المراقب المالى بالبنتاجون يحرص على مراجعة كل النفقات بمنتهى الدقة.

البطاريات:

وعند بحث مسئولى وزارة الدفاع لماهية الأمن الذى ستوفره صواريخ حيتس فإنهم يستخدمون مصطلح «مؤخرة الدفاع»، ذلك المصطلح الذى يعنى مساحة المنطقة التى ستوفر بطاريات صواريخ حيتس الحماية اللازمة لها . وتفوق المساحة التى تغطيها صواريخ حيتس المساحة التى تغطيها صواريخ باتريوت. فبينما يعترض صاروخ باتريوت أى صاروخ فى أى منطقة تتراوح مساحتها بين ١٠ - ١٥ كم فإن صاروخ حيتس يعترض أى صاروخ يحلق فى مساحة تتراوح مساحتها بين ٥٠ - ٦٠ كم . ومن هنا تكمن أهمية صاروخ حيتس فى أن بمقدوره اعتراض اى صاروخ على مسافة بعيدة عن الدولة ، ومن هنا فإن الضرر الذى سيلحقه أى صاروخ سيكون محدودا للغاية . وتفيد بعض التقديرات الاقتصادية أنه إذا تم توفير ١,٦ مليار دولار فإنه سيكون من شأن هذا المبلغ تطوير منظومة صاروخ حيتس وتمكينه من حمل بطاريتى صواريخ قبل نهاية هذا القرن

وكان وفد من اللوبى اليهودى الأمريكى قد قام خلال الأسبوع الماضى بزيارة الى اسرائيل أجرى خلالها عدة محادثات مع مسئولى وزارة الدفاع أثير خلالها موضوع صاروخ حيتس . ويعتقد مسؤلو هذا اللوبى أنه بمقدور الصاروخ توفير الأمن على نحو جزئى لاسرائيل ، وأن توفير أقصى درجات الأمن يستلزم الحصول على المزيد من البطاريات .

صواريخ سكود:

أما معارضو هذا المشروع فإنه تروق لهم المقارنة بين ثمن صاروخ حيتس وبين ثمن صاروخ سكود ، فيذكر الباحث يفتاح شابير الباحث بمركز البحوث الاستراتيجية بمركز يافيه بجامعة تل أبيب " .. ويعتقد العميد بن نون أنه نظرا لأن ثمن صاروخ حيتس يقدر ب ١,٥ مليون دولار فإنه لا طائل من الاستمرار فى هذا المشروع . ويزعم بن نون أن القضية الحقيقية تكمن فى البعد الاقتصادى لهذا المشروع ، ويضيف قائلا: أى شئ سيفعله صاروخ حيتس فى حالة ما اذا تعرضت اسرائيل الى مائة صاروخ أرض أرض فى نفس الوقت؟ ومع هذا فترى الجهات الرسمية بوزارة الدفاع أن هذا الاحتمال غير وارد حدوثه خاصة أنه ليس من الممكن أن يطلق مائة صاروخ أرض أرض فى نفس الوقت

ويرى بن نون أيضا أنه ليس من شأن هذا المشروع رفع الحالة المعنوية داخل اسرائيل خاصة أن تحسن قدرات صاروخ حيتس سيزيد فى نفس الوقت من حدة الاحساس بالخسارة فى حالة تعرض اسرائيل الى أى هجوم بالصواريخ . ويزعم العميد بن نون أن القضية فى حقيقتها قضية سيكولوجية ، وأن مثل هذه القضايا لا تحل إلا عبر القيادة السياسية وليس عبر الصواريخ.

ويتمثل الحل العملى الذى يقترحه معارضو انتاج صاروخ حيتس فى تطوير منظومة من شأنها مهاجمة الصواريخ البليستيكية فى مرحلة الانطلاق

بودينجر:

وكان قائد سلاح الطيران الاسرائيلى قد عقد فى منتصف عام ١٩٩٥ مؤتمرا صحفيا ذكر فيه أنه من الواجب أن نتوقع تعرض اسرائيل خلال الحرب القادمة الى مايتراوح بين مائتى الى أربعمائة صاروخ أرض أرض فى اماكن مثل تل أبيب وحيفا ، وليس عشرين صاروخا فقط مثلما حدث خلال حرب الخليج. وتحدث بودينجر خلال المؤتمر عن قدرات سلاح الطيران ، ولكنه لم يشر الى صاروخ حيتس ودوره فى توفير الأمن اللازم لاسرائيل فى مواجهة الصواريخ البليستيكية . وأثار صمته المريب تساؤلات عديدة ومن ثم فحينما سأله عوزى رابين رئيس ادارة مشروع حوما للدفاع فى مواجهة الصواريخ عقب المؤتمر لماذا لم تتحدث عن دور صاروخ حيتس فى توفير الأمن فقد اكتفى بقوله لم يوجه لى أحد أى سؤال بخصوص الصاروخ، ومع هذا فقد علم رابين فيما بعد أن بودينجر يؤيد مشروع حيتس ، وأنه يدعو الى دمجه فى منظومة الدفاع عن اسرائيل . وحقا فكثيرا مايذكر بودينجر أنه ليس من الممكن قصر الحديث عن حيتس على تكلفته الاقتصادية أو على المقارنة بين سعر حيتس وسعر صاروخ سكود حيث من الضرورى أن تشمل المقارنة أيضا حجم الخسائر التى قد نتعرض إليها فى حالة عدم اهتمامنا بصاروخ حيتس.

مقياس السلام - يناير ١٩٩٦

هآرتس
١٩٩٧/٢/٥

تفيد معطيات إستطلاع مقياس السلام الذى أجرى فى التاسع والعشرين من شهر يناير الماضى أن غالبية الشعب الاسرائيلى تعارض الانسحاب الشامل من الجولان حتى لو كان هذا الانسحاب فى مقابل التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع سوريا . واتضح من هذا الاستطلاع أنه بينما يعارض ثلث من شملهم الاستطلاع الانسحاب فإن ٤٠٪ منهم يؤيدون الانسحاب الجزئى ، وفى المقابل فلا يؤيد سوى ربع من شملهم الاستطلاع الانسحاب الشامل . ومن الواجب أن نؤكد فى هذا المقام على أن الغالبية تعارض الانسحاب الشامل بالرغم من أن مايربو على نصف الشعب يدرك أنه ستشب حرب سورية إسرائيلية فى حالة ما إذا لم تتوصل سوريا وإسرائيل الى اتفاق سلام .

وتفيد نتائج مقياس السلام الذى أجرى فى شهر يناير والذى ركز على اتفاق الخليل أن ثلثى اليهود الذين شملهم الاستطلاع يؤيدون هذا الاتفاق فى حين أن ٢٧٪ منهم يعارضونه ، وأن ٧٪ منهم ليس لديهم موقف واضح تجاهه . ويدل هذا الأمر على أن هناك تأييداً كاسحاً لهذا الاتفاق

وكما يبدو فإن مواقف من شملهم الاستطلاع تجاه اتفاق الخليل تتماشى مع اتجاهات الشعب الاسرائيلى تجاه السلام طيلة الشهور الماضية والتى سجلها المقياس الذى أجرى فى شهر سبتمبر فبينما بلغت نسبة مؤيدى السلام فى شهر سبتمبر الماضى ٦٠,٥٪ فإن هذه النسبة قدرت فى إطار ذلك الاستطلاع الذى أجرى فى شهر يناير الماضى بـ ٦٤,٦٪ . أما عن ذلك الاستطلاع الذى أجرى للتعرف على موقف الشعب تجاه اتفاقات أوسلو فقد اتضح أنه بينما قدرت نسبة مؤيدى هذا الاتفاق فى شهر سبتمبر من العام الماضى بـ٥٠٪ فقد قدرت هذه النسبة فى شهر يناير الماضى بـ ٥٦,٦٪ أما الأمر المذهل بالفعل فإنه يتعلق بموقف الإسرائيليين تجاه سوريا حيث لم يطرأ أى تحول يذكر على نسبة الإسرائيليين المؤيدين للانسحاب الشامل من الجولان فمازالت النسبة تتراوح بين ٤٠ - ٤١٪ .

ولنا أن نتساءل هنا عن كيفية انقسام المواقف تجاه الاتفاق من الناحية السياسية . وكما هو متوقع فإن ٨٤٪ من مؤيدى هذا الاتفاق ينتمون الى ذلك الاتجاه الذى صوت لشمعون بيريز فى انتخابات الكنيست الماضية، وفى المقابل فإن ١١٪ من معارضى الاتفاق ينتمون الى الاتجاهات السياسية الاخرى . وفيما يتعلق بالذين صوتوا لنتانياهو فقد كانت نسبة مؤيدى الاتفاق مطابقة لنسبة المعارضين حيث قدرت النسبة بـ ٤٧٪.

وعند مقارنة نسب المؤيدين والمعارضين على ضوء المواقف الحزبية نجد أن نسبة مؤيدى اتفاق الخليل والذين صوتوا لليكود و(حزبى جيشر وتسوميت) تقدر بـ ٥٣٪ ، وفى المقابل فقد عارضه ٤٤٪ ممن صوتوا لليكود . وفيما يتعلق بمن صووتوا لحركة الطريق الثالث فإن ٦٥٪ منهم أيدوا الاتفاق . وفيما يتعلق بمن صوتوا لحزب المفدال فإن ٥٠٪ منهم عارضوا الاتفاق ، و٥٠٪ منهم أيدوه.

ومن الملاحظ أن غالبية مؤيدى الأحزاب الحريدية عارضت بشدة هذا الاتفاق فأيد ٢٣٪ فقط ممن صوتوا لحزب ديجل هتوراه هذا الاتفاق ، وعارضه فى المقابل ٤٦٪ منهم . ونجد نفس الظاهرة فى أوساط من صوتوا لحزب شاس حيث أيد ٣٠٪ منهم فقط الاتفاق ، وعارضه فى المقابل ٤٨٪ فقط .

وتوضح هذه النتائج نفس الظاهرة التى سبق وأن أشرنا إليها ألا وهى أن القطاع الدينى عامة والحريدى خاصة يمثل موقف اليمين المتطرف إزء مسيرة لسلام ، وعلاوة على هذا فإن تبنى قطاع عريض من الجمهور الدينى لموقف غير محدد تجاه اتفاق الخليل يعبر عن عدم فعالية هذا القطاع فى المجتمع الاسرائيلى ، وعن إحساسه بالاغتراب عن التيارات الرئيسية بالمجتمع . ومن المثير أيضا ملاحظة أن الموقف السلبى لمصوتى شاس تجاه اتفاق الخليل لا يتماشى مع السياسة المعلنة لقيادتى الحزب الروحانية والسياسية .

وكما هو معروف فهناك علاقة محدودة فقط بين مسألة تدين الناخبين في اسرائيل وبين التصويت للأحزاب الدينية والحريدية، ومن ثم فقد وجدنا أنه من الضروري بحث تعددية المواقف إزاء اتفاق الخليل على ضوء مدى تدين الفرد . وتفيد نتائج الاستطلاع أن اتفاق الخليل حظى بتأييد ١٧٪ من الحريديين، و٣٤٪ من المتدينين ، و٦٤٪ ممن يتمسكون بالتقاليد اليهودية ، و٧٦٪ من العلمانيين.

ونظرا لحصول اتفاق الخليل على تأييد واسع النطاق ، ذلك الاتفاق الذى وقعته حكومة الليكود فقد كان لنا أن نتساءل هل يعتقد الشعب أنه توجد فروق جوهرية بين البرنامج السياسي للحكومة الحالية وبين برنامج حزب العمل . وتفيد البيانات التى تلقيناها أن شريحة محدودة للغاية تقدر بـ ١٩٪ ترى أنه توجد فروق جوهرية بين الحزبين ، وأن ٤٣٪ ممن شملهم الاستطلاع ترى أن هذه الفروق محدودة للغاية ، كما رأى ٣١٪ من الشعب أنه ليست هناك أية فروق بين حزبى الليكود والعمل . وعلاوة على هذا فالمقارنة بين هذه الاجابات على ضوء من يؤيد منهم نتانياهو ومن يؤيد منهم بيريز توضح مدى تشابه هاتين المجموعتين بشأن هذه النقطة . ويعنى هذا الأمر أن الغالبية تؤمن أن حزبى الليكود والعمل متقاربان فى سياساتهما ، ومع هذا فقد كان من الملاحظ أن من صوتوا لبيريز يزعمون أكثر ممن صوتوا لنتانياهو أنه ليست هناك أية فروق بين معسكرى الليكود والعمل .

ولنا أن نتساءل فى هذا المقام أيضا هل تم تبنى تلك الرؤية السائدة بشأن تقارب موقفى حزب الليكود والعمل بعد التوقيع على وثيقة التفاهم ، تلك الوثيقة التى صاغها ميخائيل ايتان عن حزب الليكود ، ويوسى بيلين عن حزب العمل بشأن أسس التسوية النهائية ، وهل أثرت تلك الوثيقة على مدى ثقة الشعب فى الحكومة والكنيست؟

واستلزمت الاجابة على هذا التساؤل المقارنة بين مدى ثقة الشعب فى هاتين المؤسستين خلال الشهر الماضى ، وبين ثقته فيهما خلال شهر أغسطس من عام ١٩٩٦ ، وقد شملت المقارنة أيضا مدى الثقة فى الجيش الاسرائيلى ، وفى الهيئة القضائية.

وتوضح النتائج أنه لم يطرأ أى تحول حقيقى على معدل الثقة فى مؤسستى الجيش والقضاء فقد كانت نسبة الثقة فى الجيش خلال شهر أغسطس من العام الماضى تقدر بـ ٩١,٣٪ فى حين انها قدرت خلال شهر يناير الماضى بـ ٩١,٦٪ . وفيما يتعلق بمعدل الثقة فى هيئة القضاء فقد قدرت خلال شهر أغسطس من عام ١٩٩٦ بـ ٨٢,١٪ ، ولكنها قدرت فى شهر يناير الماضى بـ٨٤,١٪ وفى المقابل فقد انخفضت نسبة الثقة فى الكنيست فبينما قدرت فى شهر أغسطس بـ ٥٨,٢٪ فقد قدرت فى شهر يناير بـ ٥٥,٤٪ وينطبق نفس الأمر على معدل الثقة فى الحكومة اذ بينما كان يقدر فى شهر أغسطس بـ ٥٧,٥٪ فقط قدر فى شهر يناير بـ ٥٣,٢٪.

وبالرغم من أنه من والوارد أن تكون نسبة الثقة فى الحكومة قد إنخفضت لأسباب لا علاقة لها بالمسيرة السياسية إلا أنه من الوارد للغاية أيضا قول أن أسباب عدم الثقة فى الحكومة تأثرت بحالة التقارب السياسي بين حزبى الليكود والعمل .

وقد حظى اتفاق الخليل بتأييد واسع النطاق نظرا لأن الغالبية ترى أن السلطة الفلسطينية تنفذ ما التزمت به فى اطار اتفاق أوسلو فقد رأى ٣٢٪ من الإسرائيليين فى شهر اغسطس الماضى أن الفلسطينيين أوفوا بالتزاماتهم فى حين أن ٥٧٪ منهم زعموا أن الأمر ليس على هذا النحو . وفى المقابل فقد شهد شهر يناير من عام ١٩٩٧ ارتفاع نسبة من يرون أن السلطة الفلسطينية نفذت التزاماتها ، فقدرت هذه النسبة بـ ٤٤٪ فى حين انخفضت نسبة من لا يسلمون بهذة الرؤية الى ٤٢٪ وفى المقابل فقد رأى ٦٢٪ من الإسرائيليين فى شهر أغسطس الماضى أن الحكومة الإسرائيلية تنفذ التزاماتها ، ولكن قدرت هذه النسبة فى شهر يناير من عام ١٩٩٧ بـ ٨٣٪.

إسرائيل : علاقات خارجية



أمام أمريكا

معاريف ١٩٩٧/٣/١٠
موشيه جاك

طعم مرير تبقى من التقارير حول الجلسة المسائية للحكومة بشأن الانسحاب الأول. وزيارة السفير الأمريكي لمكتب رئيس الوزراء اثناء انعقاد هذه الجلسة الساخنة والمكالمات التليفونية من جانب مادلين اولبرايت لرئيس الوزراء نتانياهو والتى أوقفت الجلسة للحظات، وكذلك محاولة رئيس الوزراء اقناع الوزراء بالموافقة على الحد الاقصى للانسحاب بدعوى أن هذا مطلب امريكى، كل ذلك يلطخ مناقشات الحكومة بلون غير جميل وأصبح يبدو أن الحكومة تتخذ قرارات فى القضايا الامنية الحيوية حسب التعليمات من واشنطن. ولا يجب أن نرفض المشاورات بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية فى القضايا السياسية وعمليات السلام. وخاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية أوقفت بالفيتو الذى استخدمته قرارات معادية لإسرائيل فى مجلس الأمن. ومن حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تعرف مشاريع وخطوط إسرائيل حليفتها. ولكن هذه المشاورات بين الحليفتين يجب أن تتم فى سرية وهدوء دون المساس بصورة إسرائيل كدولة مستقلة.

والجميع يتذكرون الكلمات اللاذعة (لسنا جمهورية موز) التى قالها مناحم بيجين على مسمع من السفير سام لويس. وكان السفير الأمريكى قد نقل له رسالة من الرئيس ريجان الذى طالب بالغاء قانون الجولان. ولسنا نعرف على وجه الدقة الرد القاطع لدافيد بن جوريون على السفير اوجدن ريد (نحن نقدر أمريكا للغاية ووضعها فى العالم ولكن يجب عليك أن تعرف اننا متساويين ولن نكون تابعين للأمريكيين. ويجب أن تتحدثوا معنا على قدم المساواة أو لا تتحدثوا على الاطلاق) وذلك عندما عرض على رئيس الوزراء مطالب الحكومة الأمريكية بشأن المفاعل النووى فى ديمونا.

وتقول التقارير - وليس بروتوكولات جلسة الحكومة - أن السفير اينديك قد التقى خلال الجلسة عدة مرات مع رئيس الوزراء، ولست متأكدا من صحة التفاصيل التى اذيعت فى أجهزة الإعلام حول هذه اللقاءات ولكن الانطباع السائد هو أن السفير الأمريكى يعتبر شريكاً فعالاً فى القرارات التى تصدر فى الحكومة ومن الصعب عدم ذكر كيفية تصرف رئيس الوزراء الراحل اسحاق رابين فى حالة مشابهة وكان ذلك فى ديسمبر ١٩٧٥، وكان الوزراء يجتمعون فى غرفة الاجتماعات من أجل حسم مسألة اقامة احدى المستوطنات فى شومرون. وكان رابين يميل إلى المعارضة ولكن بيريز وجليلى أيدا هذا الاقتراح. وبصورة مفاجئة ذهب رابين إلى مكتبه من أجل لقاء السفير مالكوم تون الذى جاء برسالة عاجلة من الرئيس فورد. وطلب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى رسالته من الحكومة ان تمتنع عن اصدار قرار بشأن اقامة المستوطنة وفى نفس الوقت رفض رابين الرسالة وامتنع عن تسلمها واعتبر ذلك تدخلا غير مطلوب فى مناقشات الحكومة.

ولم يكن رابين اقل موالاة للأمريكيين من نتانياهو فقد أسس سياسته هو أيضا على العلاقات الوثيقة مع واشنطن. ولكنه تفهم حساسية الجماهير والمؤسسة السياسية والعسكرية تجاه الشروط والإملاءات الامريكية التى تأتى فى بعض الاحيان بدون خجل ولكن للأسف فان بنيامين نتانياهو لا يتحلى بهذا الحس. وبدلا من أن يتحتفظ بالسر القائل بأن الانسحاب من ٩٪ من

مساحة الضفة يعتبر مطلباً امريكياً، قال بدون تردد أن الحكومة يجب ان تصدق على اقصى نسبة للانسحاب ليس لشئ الا أن الامريكيين يرغبون فى ذلك.

والحقيقة هى أن الخطة الأمريكية لم تطلب الانسحاب من ٢٪ من المنطقة C ولكن كانت هذه اضافة من جانب رئيس الوزراء كبادرة طيبة نحو ياسر عرفات. وهذا هو نفس عرفات الذى يعبئ الرأى العام العالمى ضد إسرائيل بدعوى أن قرارها بشأن البناء فى هار حوما يعتبر انتهاكا لاتفاقية أوسلو. وهذا كذب، حيث لا تحتوى اتفاقية أوسلو على أى حظر للبناء فى القدس ولذلك فإن عرفات لا يستحق أى تعويض.

وقد أوضح كلينتون لعرفات أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تفرض على إسرائيل الغاء القرار الخاص بالبناء فى هار حوما (جبل أبوغنيم) ولكن نتانياهو يتطوع لتغيير كلام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وكأنه قال أنه يجب على إسرائيل أن تنفذ الاقتراح الأمريكى بشأن حجم الانسحاب الأول. وقد أعلن ذلك على الملأ وقال أن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على إجبار إسرائيل على التنازل حتى فيما يتصل بالأمور الحيوية للغاية. وهذا الكلام يمكن أن يتسبب فى ضغط مناسب من جانب ياسر عرفات على الولايات المتحدة الأمريكية حتى تفرض رأيها على إسرائيل. وأعود لأتحدث عن الدبلوماسى الأمريكى المحنك الذى وجه اليه سؤال ذات مرة بواسطة بعض اساتذة الجامعات فى جبل المكبر وهو: لماذا لا تفرض واشنطن على إسرائيل خطة التسوية التى تحدث عنها فى محاضرته؟ ورد ذلك الدبلوماسى بحكمة وذكاء وقال: من المسموح لنا نحن الأمريكيين أن نقامر ونراهن ولكن انتم فى إسرائيل سوف تضطرون إلى تحمل النتائج فى حالة فشل هذه الخطة. ولذلك يجب عليكم أن تقرروا هل أنتم على استعداد إلى تحمل هذه الأخطار ومواجهتها. إن القرار فى يد إسرائيل.

لماذا العالم كله ضدنا؟

هآرتس ١٩٩٧/٣/١١
عقيبا الدار

إن خطوة دبلوماسية واحدة كانت من الممكن أن تكون أسوأ من الفيتو الأمريكى ضد مشروع القرار الأوروبى ضد إسرائيل - وهذه الخطوة هى رفض أمريكى لاستخدام حق الفيتو فى مجلس الأمن. فالرئيس كلينتون يقلل على قدر المستطاع من إستخدام حق الفيتو لأمريكا وبالذات أمام الاتحاد الأوروبى. فكل فيتو له ثمن. والأوروبيون سوف يحصلون عليه فى المكان الذى سيؤلم إسرائيل أيضا - التجارة المدنية والعسكرية مناصفة مع إيران. والروس سوف يسجلون كذلك الفيتو الأمريكى الذى فرض أمام الاتفاق الكامل لادانة إسرائيل على البناء فى هار حوما وسوف يقدمون الحساب لكلينتون فى المفاوضات المتوترة حول ضم دول بمركز أوروبا لحلف الناتو. والثمن النهائى ستدفعه إسرائيل. وفى الواقع فإنها قد بدأت فى دفعه بالفعل.

وأمر واحد خطير أيضاً يمكن أن يحدث للدبلوماسية الإسرائيلية من جراء الوعد الذى أخذه على نفسه دينيس روس منسق أعمال شئون الشرق الأوسط فى الحكومة الأمريكية، بألا يتبادل الحديث إطلاقا مع سفير إسرائيل فى واشنطن وإعلان السفير أنه «شخص غير مرغوب فيه» وإعادته إلى بلاده. لقد فقدت إسرائيل فى الأسبوع الماضى مدى كبير من كفاءة الاستماع والحديث لدى نصيرتها وحاميتها. فحكومة إسرائيل تبدو فى أعين الأمريكان - فى أحسن الأحوال - كمجموعة من البُلهاء (الهُبل) الذين لا يفهمون أهمية معايير الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتبدو لهم فى حال أسوأ وكأنها تذكر الأمريكان بحكومة هاييتى - إنظروا إلى تليفونات السفير مارتن إينديك للوزراء فى [illegible] جلسة الحكومة الليلية. وعلى ضوء ذلك، وكما حدث فى موقف قرار الانسحاب من الخليل وتنفيذ مراحله الثلاث، فقد وصلت لنتانياهو كذلك فى نهاية هذا الأسبوع صرخات وضجيج من أقصى العالم لأقصاه. من كان يصدق قبل ستة أشهر أن أرئيل شارون ورفائيل إيتان كانوا سيبقون حكومة نتانياهو فى مكانها يوما واحدا بعد نقل أراضى لياسر عرفات وجبريل رجوب؟ وماذا كان تصرف تساحى هانيجبى مثلا مع شمعون بيريز إذا كان الأخير قد سلم هضبة صخرية فى ضواحى جنين للفلسطينيين. ولماذا إندفع رئيس الحكومة مرة أخرى للوضع الذى يتلقى فيه الضرب بالسياط (الجَلْد) من أعضاء الحكومة والائتلاف، والذى يطعمه فيه «معسكر السلام» بالأسماك الفاسدة والذى يطرده فيه الأمريكان تقريبا من واشنطن، وأخيرا فى الوضع الذى يهدده فيه عرفات بوقف المفاوضات؟!

إن نتانياهو يخسر طوال الوقت كل الجبهات لأنه يرغب أن يعجب كل الأطراف وفى نفس الوقت. إنه يرفض أن يفهم أنه لم يعد يتعامل مع كابتن هيئة الانتخابات ومع الشعارات من نوع «بيبى أحسن لليهود» أو شعار «نتانياهو - سلام آمن» إن رئيس الوزراء فى إسرائيل لا

يستطيع أن يكون حسنا لليهود المؤيدين لحل وسط مع الفلسطينيين وفى نفس الوقت يقنع مجلس يهودا والسامرة للمستوطنين بأن اتفاق أوسلو لا يؤثر على مشروع أرض إسرائيل الكبرى (الكاملة). ومن المستحيل حل معسكرات جيش والزعم بأنه لم يحدث شئ.
وفى رغبته لمصالحة الأمريكان وفى نفس الوقت طمأنة المستوطنين فإن رئيس الحكومة يدير سياسة «سلام منسحب» فهو يخرج من الخليل ويقرر البناء فى هار حوما، ويقوم بتنفيذ مرحلة ويغلق مكاتب السلطة الفلسطينية.
وعندما يضغط الأمريكان فإنه يعطل هار حوما، وعندما يضغط المستوطنين فهو يعد بالبناء (من يتذكر رأس العامود؟) وعندما يهدد الفلسطينيون فهو يضيف نسبة ٣٪ للانسحاب الأول. فيجد أحد الأطراف نفسه مخدوعاً عاملاً (فى الانسحاب الأول) أو آجلاً (فى الانسحاب الأخير). إن مصداقية رئيس الوزراء تزول لدى الجميع فهو دائما يؤجل الحوار للنهاية، لوقت الأزمات عندما يكون الجميع غاضبون من أنه وضعهم أمام الأمر الواقع بحقائق منتهية.
لقد حدثت أيضا أزمات فى العلاقات مع الفلسطينيين فى عهد رابين وبيريز. إن مصداقية إسرائيل فى نظر الولايات المتحدة الأمريكية هى مسألة مختلفة تماما. ليس بالضرورة وجوب الاتفاق فى كل المسائل، فكلاهما على سبيل المثال لم يتفقا أبدا على أن القدس الموحدة هى عاصمة إسرائيل ولكن دولة عظمى لا تستطيع أن تسمح لنفسها أن تشارك فى ألعاب الزجزاج التى يلعبها نتانياهو.
إن ثمن عدم الثقة بين إسرائيل وأمريكا باهظ وأكثر بكثير من ثمن عدم الثقة بالكنيست.

جسور جديدة واحتياجات قديمة

(تقرير عن علاقات اسرائيل بجنوب افريقيا)

هآرتس ١٩٩٧/٢/١٩
يوسى ملمان

أثارت التصريحات التى أدلى بها جوانس موديزه وزيردفاع جنوب افريقيا ، ونائبه رونى كاسري خلال المؤتمر الصحفى الذى عقداه يوم الجمعه الماضى فى مدينة كيب تاون دهشة الجميع اذ جاء بتصريحاتهما أن جنوب أفريقيا مازالت تستورد وتصدر الأسلحة من وإلى اسرائيل . وكان الغرض من تلك التصريحات التى أدلى بها وزير الدفاع ونائبه انكار تلك الانتقادات التى وجهت لجنوب افريقيا بشأن أنها تعتزم بيع بعض الأسلحة الى سوريا . وتتناقض هذه التصريحات فى حقيقة الامر مع ذلك التصور الذى مفاده أن جنوب افريقيا قطعت علاقاتها الأمنية والعسكرية مع اسرائيل منذ أن تولى مانديلا مقاليد الحكم . وتفيد المعطيات التى تضمنتها هذه التصريحات أن اسرائيل تأتى على رأس قائمة الدول التى تستورد من جنوب افريقيا العتاد العسكرى وبعض مستلزمات المنشآت الاستراتيجية .
وتفيد تقديرات الخبراء أن حجم التبادل التجارى بين اسرائيل وجنوب افريقيا وصل الى ذروته فى منتصف الثمانينيات اذ قدر بما يربو على مليار دولار . وكانت الحركة التجارية بين البلدين فى ذلك الحين شبه قاصرة على استيراد وتصدير العتاد العسكرى ، والمعلومات ، والتكنولوجيا المتقدمة .
ويرجع الى الخبراء الإسرائيليين فضل تأسيس مصانع انتاج الأسلحة بجنوب افريقيا ، تلك المصانع التى تعرف باسم " مصانع ارمسكور" .، وفيما يتعلق بطائرة "تشيتا" التى انتجتها جنوب افريقيا فيرجع فضل تصنيعها الى الخبرة التى اكتسبتها اسرائيل عند تصنيع طائرتى "كفير" و«لافى» . كما أن صواريخ أرض - أرض التى انتجتها جنوب افريقيا تعتمد على الخبرة التى اكتسبتها اسرائيل عند تصنيعها لصاروخ "أريحا".
وفيما يتعلق بأنظمة الرؤية الليلية التى يتم تزويد الدبابات بها والتى تعتزم جنوب افريقيا بيعها الى سوريا فى صفقة تقدر قيمتها بـ ٦٥٠ مليون دولار فيرجع الى المصانع الاسرائيلية الفضل فى انتاج هذه النظم . كما أنه يوجد تعاون وثيق بين جهاز الموساد الاسرائيلى وبين جهاز المخابرات العامة بجنوب افريقيا ، ومن هنا فيتم تبادل المعلومات بين الجهازين.
وتفيد بعض التقارير الأجنبية أن اسرائيل قد استوردت من جنوب افريقيا مدافع هوفيتسر ، ولكن طورت اسرائيل قدرة هذه المدافع ، كما استوردت منها بعض الفلزات اللازمة لصناعاتها الأمنية ، كان من بينها مادة الفولاذ التى تم استيرادها عند انتاج دبابة " مركفاه" ، ومادة اليورانيوم اللازمة لعمل المفاعل النووى فى ديمونة .
وجدير بالذكر أن دى كليرك آخر رئيس أبيض لجنوب افريقيا أعلن عشية تغيير مقاليد السلطة في بلاده فى عام ١٩٩٤ أنه قرر التخلص من الأسلحة النووية ، بل وأصدر أمرا بتدمير القنابل النووية التى كانت بلاده صنعتها ، كما اعترف دى كليرك فى إطار حديثه أن بلاده طورت قدراتها النووية بفضل مساعدة

إحدى الدول الأجنبية التي لم يكشف عنها . وحينما تولى نيلسون مانديلا مقاليد السلطة أعلن المتحدثون باسمه أنهم يعتزمون إعادة تقييم السياسة التي اتبعتها جنوب افريقيا فيما مضى بشأن تصدير واستيراد الأسلحة ، ومع هذا فقد بدأت أجهزة الاعلام رويدا رويدا فى الكشف عن حقيقة علاقات اسرائيل الأمنية بجنوب افريقيا.

وبدأت بعض الصحف فى شن حملة دعائية ضد اسرائيل بسبب دعمها للنظام العنصرى ، فنشرت صحيفة " ستارداى ستار" التى تعد من أكثر الصحف انتشارا فى جنوب افريقيا عدة تقارير أوحت أن جهاز الموساد الاسرائيلى يتحمل مسئولية القضاء - وعلى نحو منظم - على بعض علماء الكيمياء بجنوب افريقيا فى ظل الفترة التى ساد فيها نظام التفرقة العنصرية . ويذكر د . آلوان ليال الذى شغل منصب سفير اسرائيل بجنوب افريقيا خلال عامى ١٩٩٢ - ١٩٩٤ " لقد كانت صورتنا فى ظل هذه الفترة شديدة السوء ، ولذلك فقد كان من الضرورى أن نبذل كل مافى وسعنا لتحسينها ".

ومن المعروف أن د . ليال شغل خلال عامى ١٩٨٦ - ١٩٨٨ منصب مدير وحدة شؤون جنوب افريقيا بوزارة الخارجية الاسرائيلية ، ويرجع اليه بالاشتراك مع يوسى بيلين الذى شغل آنذاك منصب مدير عام الشؤون السياسية بالوزارة تغيير سياسة اسرائيل تجاه جنوب افريقيا ، فقد أوصى د . ليال ، وبيلين بالتنسيق مع الكونجرس الأمريكى بقطع العلاقات الأمنية بين الدولتين ، وتجنب العمل فى تجارة السلاح مع جنوب افريقيا ، وتعرضت هذه الرؤية التى روجا اليها د . ليال وبيلين الى معارضة شديدة من قبل وزارة الدفاع ، واللجنة النووية فى اسرائيل ، ومع هذا فقد اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى التوصل الى حل وسط ، ومن هنا فقد أعلنت أنها لن توقع على أى اتفاقيات أمنية جديدة مع جنوب افريقيا ، ولكنها ستحترم المعاهدات القديمة ، وستستمر فى تنفيذ بنود المعاهدات القديمة الخاصة بتصدير السلاح والمعلومات ، والعتاد العسكرى .

ومن هنا فقد كان من أولى القرارات التى اتخذها د . ليال فور توليه لمنصب سفير اسرائيل بجنوب افريقيا الفصل بين ممثلى وزارة الخارجية وبين ممثلى وزارة الدفاع بالسفارة الاسرئيلية بجنوب افريقيا . وكان الغرض من هذا الفصل التلويح بأن سلم اولويات السفير سيكون شديد الاختلاف عن كل ماسبق . وبينما كانت العلاقات الأمنية والاتصالات السرية تشكل فيما مضى نصيب الأسد من علاقات اسرائيل بجنوب افريقيا فقد حرص د . ليال خلال الفترة التى تولى فيها مهام منصبه على بناء جسور مع السلطة الجديدة التى تمثل غالبية سكان جنوب افريقيا.

وقد اسهمت التصريحات التى أدلى بها د . ليال ضد نظام التفرقة العنصرية ، وضد تلك العلاقات الأمنية التى سادت بين حكومته وبين النظام السابق بجنوب افريقيا فى أنها أكسبته مكانة مميزة لدى نيلسون مانديل . وفى المقابل فلم يعد ممثلو وزارة الدفاع الاسرائيلية بجنوب افريقيا يتمتعون بالقدرة على الاختلاط بمسئولي النظم الجديدة . وسرعان ما اضطرت وزارة الدفاع للتنازل عن كبريائها والاستعانة بخدمات د . ليال الذى ساعد في تقديم د . أورى أون رئيس وفد وزارة الدفاع بالسفارة الاسرائيلية بجنوب افريقيا الى المسئولين الحكوميين ، ومسئولى مصانع " أرمسكور".

وفى حقيقة الأمر فقد أدركت حكومة مانديلا أنه ليس من السهولة بمكان التخلص من منظومة المعاهدات التى وقعتها الحكومات السابقة مع اسرائيل ، وأن التخلص من هذه العلاقات يجب أن يتم على نحو تدريجى وإلا قد تتعرض الدولة الى بعض المطالب القضائية . كما أدرك المسئولون التابعون لمانديلا وقادة الصناعات الأمنية على وجه الخصوص أن عملية مبيعات الأسلحة ليست مجرد التزاما سياسيا أو أخلاقيا ، وأنها تعد على قدر كبير من الأهمية الاقتصادية .

وقد طرأ ثمة تحسن على علاقات اسرائيل بجنوب افريقيا بفضل مسيرة السلام في الشرق الاوسط ، وتولى اليعازر جرانوت منصب السفير الجديد فى جنوب افريقيا خلفا للدكتور ليال فى عام ١٩٩٤ . ويذكر جرانوت أنه قرر تجنب الدخول فى أية مواجهات جبهوية مع نظام مانديلا خاصة أنه من الممكن أن تتطور هذه المواجهات بسهولة بالغة خاصة أن مانديلا يبنى سياسته الخارجية على ضوء رصيد الحب الذى يتمتع به منذ تلك الفترة التى كان يناضل فيها ضد التفرقة العنصرية . وقد يعد خير دليل على هذا الأمر أن مانديلا أعلن أنه لن يقطع علاقاته مع الرئيس الليبى معمر القذافى ، أو مع الزعيم الكوبى فيدل كاسترو اللذان أيدا نضاله .

وقد لاحت فى الأفق فى عام ١٩٩٥ بوادر نشوب مواجهة مع إسرائيل إذ أعلن مانديلا آنذاك وبما يتماشى مع سياسته الداعية الى اقامة اتصالات مع كافة الجهات فى العالم انه مستعد للاتصال بقادة حركة حماس . ولايفوتنا فى هذا المقام ذكر أنه توجد فى جنوب افريقيا جماعة إسلامية أصولية ، وأنها تتمتع بأييد جارف فى أوساط الأحياء الفقيرة ، والغرض منها التصدى للجريمة والمخدرات . وتحوم بعض الشبهات حول هذه الجماعة مفادها أنها أقامت بعض الاتصالات مع حماس وحزب الله .

وجدير بالذكر أن بعض مسئولى الخارجية ووزارة الدفاع الاسرائيلية فكروا فى الضغط على حكومة جنوب افريقيا ومطالبتها بوقف أنشطة حماس فى أراضيها ، ولكن فقد فضل السفير اليعازر جرانوت تبنى نهج مخالف إذ توجه إلى السفراء العرب بجنوب افريقيا بما فيهم سفير منظمة التحرير الفلسطينية واقترح عليهم أن يعربوا جميعا عن إحساسهم بالقلق من هذا الاتجاه الإسلامي .

وكان من أولى الإجراءات التى اتخذها جرانوت عند توليه لمهام منصبه أنه أذاب تلك الحدود الفاصلة التى وضعها د . ليال بين ممثلى وزارة الخارجية وبين وزارة الدفاع بالسفارة ، وكان الغرض من الغاء تلك الحدود الفاصلة التأكيد على أن كل ممثلى اسرائيل بالسفارة تجمعهم نفس المصلحة ، وعلق جرانوت على هذه الخطوة بقوله «نعم إنى اشتراكى ، ولكن الاشتراكى الحقيقى هو الذى يعمل

من أجل كافة العمال الإسرائيليين».
وقد استقال جرانوت في عام ١٩٩٦ من منصبه لأنه لم يرغب في أن يعمل تحت قيادة حكومة الليكود التي يتزعمها رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو ، ويشعر جرانوت حاليا بالأسى أيضا لقرار وزارة الدفاع بإغلاق مكتبها في جنوب افريقيا ، ومن هنا فقد أصبح تنشيط الصناعة العسكرية الإسرائيلية حتى في ظل وجود حكومة مانديلا التي قللت من ميزانية وزارة الدفاع خاصة أن جيش جنوب افريقيا لم يعد يخوض أية حروب ضد انجولا أو موزمبيق .
وتفيد بعض المصادر المطلعة في جنوب افريقيا أنه تم خلال الآونة الأخيرة التوقيع على صفقة أسلحة جديدة بين البلدين ، فقد نجحت إحدى الشركات البحرية بجنوب افريقيا في الفوز بمناقصة لتزويد سلاح البحرية الإسرائيلية بثلاث سفن ، وستقوم هذه الشركة بتحويل بعض السفن المدنية إلى سفن حراسة تقوم بحراسة خليج ايلات ، وتقدر قيمة هذه الصفقة بثلاثة ملايين دولار ، وقد وافق مانديلا علي هذه الصفقة نظرا لأن هذه السفن ستعمل في هذا الخليج الذي تطل عليه مصر والأردن أي الدول التي وقعت جميعها على اتفاقيات سلام مع إسرائيل .

القصة الكاملة لصفقات الأسلحة التي تعتزم جنوب افريقيا التوصل اليها مع سوريا

هآرتس
١٩٩٧/٢/٢٦
يوسي ملمان

قام العميد بحري سيمبسون اندرسون قائد سلاح البحرية بجنوب افريقيا خلال الأسبوع الماضي بزيارة إلى إسرائيل، سعى خلالها إلى بث الطمأنينة في نفوس مستضيفيه الإسرائيليين، وقد اتضح من خلال محادثاته التي أجراها مع كبارالمسئولين الإسرائيليين أن الشكوك تحوم حول إمكانية التوقيع على تلك الصفقة من الأسلحة المزمع إبرامها بين سوريا وجنوب افريقيا والتي تقدر قيمتها بسبعمائة مليون دولار. وتهدف هذه الصفقة إلى تزويد دبابات تي ٧٢ روسية الصنع التي يستخدمها الجيش السوري بأنظمة حديثة للرؤية الليلية كانت جنوب افريقيا قد قامت بتصنيعها.
وقد علقت بعض المصادر المطلعة بجنوب افريقيا على هذه الزيارة بأنها مجرد زيارة رسمية، وأنه ليست هناك أية علاقة بين هذه الزيارة وبين صفقة الأسلحة المزمع توقيعهامع سوريا، والتي تسبب إزعاجا شديدا لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ومع هذا فقد ألقت هذه الصفقة بظلالها على لقائي اندرسون مع قائد سلاح البحرية الإسرائيلي العميد اليكس طال، ومع رئيس الأركان العامة بالجيش الإسرائيلي الجنرال أمنون ليفكين شاحاك. ويتصور اندرسون أن هذه الصفقة لن تكتمل خاصة أن الكشف عن تفاصيل هذه الصفقة في وسائل الإعلام الصادرة بجنوب افريقيا، وفي وسائل الإعلام العالمية يزيد من حدة الضغوط الداخلية والخارجية التي تتعرض لها حكومة نيلسون مانديلا، ومن ثم فقد تسفر هذه الضغوط عن إرجاء هذه الصفقة أو إلغائها.
وقد رافق العقيد تسفي كين ـ تور ملحق إسرائيل العسكري بجنوب افريقيا العميد بحري اندرسون عند زيارته لقواعد سلاح البحرية الإسرائيلية، وقد أتاحت هذه الزيارة لاندرسون فرصة تذكر تلك السنوات التي قضاها في إسرائيل منذ عشرين عاما أي حينما قدم إلى إسرائيل للتدريب على استخدام سفن الصواريخ. وحقا فقد كان عقد السبعينيات بمثابة العصر الذهبي للعلاقات الأمنية بين الدولتين. وعلى حد قول ما نشرته وسائل الإعلام الأجنبية فقد استثمرت جنوب افريقيا في إسرائيل في الماضي ومنذ ما يقرب من عشرين عاما مئات الملايين من الدولارات في بعض المشاريع الصناعية المشتركة، وأن إسرائيل زودت جنوب افريقيا في المقابل بالمعلومات والتقنيات التكنولوجية المتقدمة.
وقد انتجت جنوب افريقيا بفضل تعاونها مع إسرائيل بعض سفن الصواريخ، تلك السفن التي تعد تقليدا لسفن «ريشف» الإسرائيلية، كما انتجت صواريخ بحر بحر من طراز «سكوربيون» التي تعد تقليدا لصواريخ «جبرييل» الإسرائيلية.
وبالرغم من أن العلاقات الأمنية بين البلدين قد شهدت انحسارا ملموسا خلال الآونة الأخيرة إلا أنه لم يسدل الستار عليها، وقد تكون تلك الزيارة التي قام بها اندرسون دليلا جديدا على استمرار التعاون المشترك بين البلدين، ناهيك عن أن حكومة جنوب افريقيا قد صدقت منذ ثلاثة أشهر على بيع ثلا ث يخوت مدنية لسلاح البحرية الإسرائيلية حتى يستخدمها كسفن لحراسة خليج ايلات، وتقدر قيمة هذه الصفقة بحوالي ثلاثة ملايين دولار.
وفيما يتعلق بمنظومة السيطرة على النيران التي تعرف باسم «تيجر» التي تهتم جنوب افريقيا ببيعها إلى السوريين فإنها تعد إحدى ثمار التعاون مع إسرائيل. وتفيد صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية التي يرجع إليها فضل الكشف عن هذه الصفقة أن شركة «البيت» الإسرائيلية التي مقرها حيفا قد تعاونت خلال عقد الثمانينيات مع شركة «كنترون» المنتجة للصواريخ في

جنوب افريقيا، بل وأنها تقوم حاليا بتزويد منظومة «تيجر» بمركباتها الالكترونية. ويزعم جينس ديفنس مراسل هذه الصحيفة البريطانية سالفة الذكر والذى تخصص فى الكشف عن صفقات الأسلحة أن منظومة «تيجر» تعد فى حقيقة الأمر تقليدا لمنظومة «ميتادور» التى انتجتها شركة «البيت» الإسرائيلية.

وأوضحت بعض المصادر المسئولة بشركة «ألبيت» أن الشركة انتجت بالفعل منظومة للسيطرة على النيران بهذا الاسم، وأنها كانت مخصصة للتصدير، وتتضمن بعض إصدارات الشركة معلومات كثيرة عن الجوانب التقنية من هذه المنظومة التى عرضت فى بعض معارض الأسلحة العالمية. وقد توقفت الشركة وعلى حد قول «أريه طال» المتحدث باسم الشركة عن انتاج منظومة «ميتادور»، وأنها بدأت فى انتاج نظام تسليح أحدث. ورفض المتحدث كشف النقاب عن أسماء الدول التى باعت لها إسرائيل هذه المنظومة، بل وأنكر أن شركته نقلت بعض المعلومات الخاصة بهذه المنظومة إلى جنوب افريقيا. ويفيد مراسل صحيفة «صانداى تايمز» البريطانية للشئون العسكرية أن شركة ألبايت» تزود دبابة «مركافاه» الإسرائيلية بمنظومة للسيطرة على النيران، ولكن فمن الواضح أن هذه المنظومة أكثر تقدما وتطورا من سائر الأسلحة التى تقوم شركة «البيت» بتصديرها للخارج.

وتؤكد بعض مصادر وزارة الدفاع الإسرائيلية أن دبابة «مركافاة» الإسرائيلية تعد بمثابة الدبابة الأفضل بالعالم بفضل نظم الوقاية العالية المزودة بها، ناهيك عن قدرتها الفائقة على البقاء لفترة طويلة، وتتعامل إسرائيل مع الدبابة ولهذه الأسباب من منظور أنها ثروة قومية واستراتيجية، ومن هنا فتصر على رفض بيعها للخارج رغم تلقيها لطلبات عديدة بشأنها من العديد من الدول. ويمكننا فى هذا المجال تصور أن أنظمة إطلاق النيران والرؤية الليلية المزودة بها قد أسهمت فى تمتعها بهذه المكانة المرموقة. أما منظومة «تيجر» فإنها مزودة بأجهزة ليزر، وعدسات بصرية متقدمة، وأجهزة للرؤية الليلية.

ويفيد ما نشرته صحيفة «صنداى تايمز»، بل وتفيد إحدى المصادر العاملة بسفارة جنوب افريقيا فى تل أبيب أن خيوط هذه الصفقة التى تردد أن سوريا ستتوصل إليها مع جنوب افريقيا بدأت فى بولندا فى عام ١٩٩٤.

ومن المعروف أن بولندا كانت قد انتقلت فى ذلك العام إلى مرحلة ما بعد الشيوعية، ولم يكن لدى الجيش البولندى فى ذلك الحين إلا دبابات قديمة من طراز تى ٧٢ سوفيتية الصنع. ونظرا لأنه لم يكن بمقدور الحكومة البولندية وبسبب الصعاب الاقتصادية شراء دبابات أحدث فقد قرر سلاح المدرعات البولندى البحث عن أفضل السبل المتاحة لتطويرها والارتقاء بقدرتها على إطلاق النيران.

واتصل البولنديون فى إطار بحثهم عن أفضل السبل الممكنة لتحقيق هدفهم بشركة من جنوب افريقيا تعرف باسم LIW التابعة لشركة «دانيل» الحكومية التى تقوم بتسويق منتجات الصناعة العسكرية بجنوب افريقيا. وجدير بالذكر أن كل الصناعات العسكرية بجنوب افريقيا تدور فى فلك شركة «أرمسكور» التى تعد أكبر مؤسسة حكومية بجنوب افريقيا لانتاج الأسلحة، ويكفينا فى هذا المقام معرفة أن معظم صفقات الأسلحة التى تم التوصل اليها بين إسرائيل وجنوب افريقيا تمت بعد أن اتصلت إسرائيل بشركتى «أرمسكور» و«دانيل»، تلك الشركتين اللتين تحتفظان بممثلين لهما فى تل أبيب.

وحينما أفصحت بولندا عن رغبتها هذه فسرعان ما رحبت جنوب افريقيا بهذا الطلب خاصة أن الأمم المتحدة قامت بإلغاء معظم العقوبات التى كانت تفرضها على جنوب افريقيا خاصة فى مجال تجارة السلاح بعد إلغاء نظام التفرقة العنصرية، وبعد تولى نيلسون مانديلا مقاليد السلطة هناك. وقد أصبح بمقدور جنوب افريقيا بعد رفع الحظر بيع الأسلحة، كما أنها لم تعد ملزمة بطبيعة الحال بالتوصل إلى الصفقات فى الخفاء كما كان يحدث من قبل.

وقد أكد متحدث حكومى فى جوهانسبرج أن جنوب افريقيا باعت خلال العامين الماضيين أى منذ أن تولى مانديلا مقاليد السلطة أسلحة ومعدات تكنولوجية قدرت قيمتها بـ ثلاثمائة مليون دولار لحوالى اثنين وستين دولة، وأن شركة LIW وقعت على اتفاق للتسويق مع شركة «لفيدا» البولندية، وأن مديريها تصوروا أنه من الممكن التوقيع على صفقة تقدر قيمتها بما يربو على مليار دولار، ومع هذا فلم تخرج هذه الصفقة إلى حيز النور مما دفع الصناعة العسكرية بجنوب افريقيا للبحث عن أسواق جديدة.

وبالرغم من أن نظم التسليح والمعدات العسكرية التى تطرحها شركتا «أرمسكو» و«دانيل» تعد فى حقيقتها نظما إسرائيلية إلا أن القوانين لا تمنع قيام جنوب افريقيا ببيع هذه النظم إلى طرف ثالث، كما أن إسرائيل لا تحرص وعلى خلاف الولايات المتحدة الأمريكية على إلزام المشترى بالحصول على موافقتها عند بيع المنتج الإسرائيلى الذى يحصل عليه إلى طرف ثالث. وعلى سبيل المثال فقد أسقطت منذ شهر طائرة بدون طيار تابعة لباكستان فى المجال الجوى الهندى، وقد كشفت تحقيقات سلاح الطيران الهندى أن بعض مركبات هذه الطائرة إسرائيلية الصنع. ويجد المحققون الهنديون حاليا صعوبة بالغة فى معرفة ما إذا كانت باكستان قد اشترت هذه الطائرة من جنوب افريقيا أم من الصين. وعلى أية حال فتفيد بعض التقارير الأجنبية أن هاتين الدولتين حصلتا على المعلومات اللازمة لانتاج الطائرات التى تحلق دون طيار من إسرائيل.

وقد شكلت حكومة جنوب افريقيا فى عام ١٩٩٥، وبغض النظر عن إلغاء الصفقة البولندية لجنة برئاسة القاضى ادفين كمرون، كان الغرض منها إقرار أسس سياسة تصدير الأسلحة، وأوضحت اللجنة فى توصياتها أنه من الضرورى أن تقوم تجارة السلاح بجنوب افريقيا على أسس أخلاقية. وفى حقيقة الأمر فلم تكن هذه التوصيات على هوى مديرى الصناعات العسكرية بجنوب افريقيا الذين لم يجدوا بدا من الضغط على الحكومة التى أذعنت لهم فى نهاية المطاف، ومن هنا فبدلا من الاستجابة لتوصيات اللجنة فقد

شكلت الحكومة في شهر سبتمبر عام ١٩٩٥ جهة حكومية عليا ضمت ممثلين عن جميع الأحزاب، وعرفت باسم «اللجنة القومية لسيطرة على السلاح التقليدى»، ويرأسها حاليا السيد «آدر اسمل» وزير المياه والغابات. وأعلنت هذه اللجنة فور تشكيلها أنها لن تصدق إلا على الصفقات التى تتماشى مع القانون الدولى، وأنها ستحرص على احترام قرارات الأمم المتحدة. ومع هذا فسرعان ما اتضح أن هذا الإعلان قد أصبح خاويا من أى مضمون إذ تبنت حكومة مانديلا سياسة جديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط اتسمت بأنها أكثر اتزانا فبينما اتسمت سياسة النظام العنصرى السابق بالحرص على إقامة علاقات عسكرية قوية مع إسرائيل فقد حرص النظام الجديد على الاتصال بالدول العربية والإسلامية، كما قرر أيضا توثيق علاقاته مع إيران وليبيا.

وجدير بالذكر أن بعض شركات ومؤسسات الأسلحة بجنوب افريقيا قد شاركت فى عدة معارض بالدول العربية، وشهدت إحدى المعارض التى نظمت فى عام ١٩٩٦ أول اتصال بين ممثل للحكومة السورية وبين أحد ممثلى شركة «دانيل». وقد اتضح فيما بعد أن السوريين اضطروا للتعامل مع جنوب افريقيا بعد أن أحسوا بخيبة الأمل من شركات الأسلحة الغربية. فبينما كانت شركات CSF الفرنسية وأحد الشركات البلجيكية مستعدة لبيع الأسلحة إلى سوريا، إلا أن حكوماتهما قد حظرت تصدير السلاح إلى سوريا.

وتوجهت شركة «دانيل» بطلب إلى الجهة الحكومية العليا المكلفة ببحث صفقات الأسلحة، وطلبت منها التصديق على البدء فى المرحلة الأولى من المفاوضات مع السوريين على أن تستغرق هذه المفاوضات ثلاث مراحل. وقام بالفعل وفد من الخبراء والفنيين خلال شهر نوفمبر الماضى بزيارة إلى دمشق قام خلالها بتركيب بعض نظم «تيجر» على الدبابات السورية، بل وأجروا عدة تجارب ناجحة حظيت بقبول الطرفين.

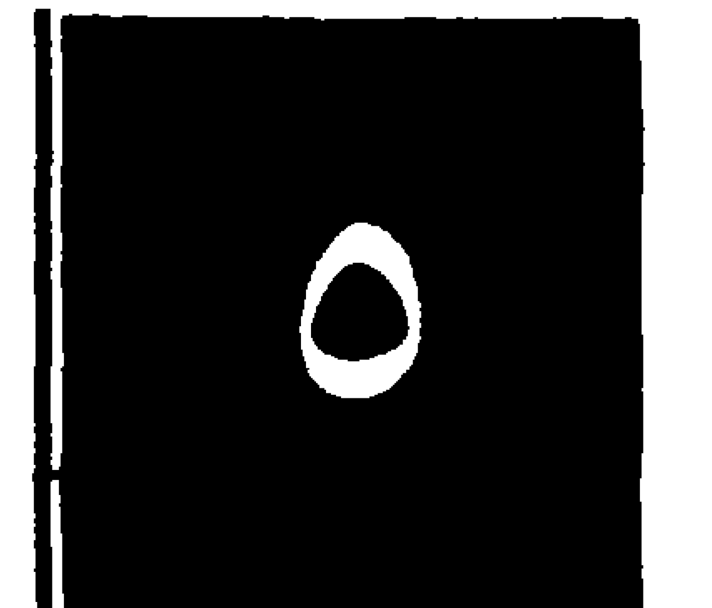
ويرى بعض المسئولين بجنوب افريقيا أن هذه الجهة المكلفة ببحث طلبات تصدير الأسلحة وافقت على الطلب الذى تقدمت به شركة «دانيل» لسببين أولهما أن التوصل إلى اتفاق مع سوريا يعنى إبرام صفقة تقدر قيمتها بسبعمائة مليون دولار. أما ثانيهما فيتمثل فى أنه من الممكن أن تتوصل سوريا وإسرائيل إلى اتفاق سلام قبل إبرام صفقة الأسلحة التى كان من المقرر تنفيذها فى عام ١٩٩٩. وعلى خلاف هذه الرؤية فيرى مسئولو وزارة الخارجية بجنوب افريقيا أن تنفيذ هذه الصفقة قد يثير حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية التى مازالت تدرج سوريا فى قائمة الدول الراعية للارهاب، كما أنها قد تثير غضب إسرائيل. وقد تجاهل مسئولو لجنة الأسلحة هذه الرؤية وقرروا السماح لمسئولى شركة «دانيا» بالدخول فى المرحلة الثانية من المفاوضات التى كان من المقرر أن يتطرق المشاركون فيها إلى الجوانب المالية من الصفقة.

وأثارت هذه التطورات بالفعل غضب الولايات المتحدة الأمريكية التى سارعت بتحذير جنوب افريقيا من أن المضى قدما فى هذه الصفقة من شأنه المجازفة بالمساعدة المالية التى تحصل عليها جنوب افريقيا من الولايات المتحدة والتى تقدر قيمتها بستمائة مليون دولار. وقد عقب مانديلا على هذا التحدى بقوله أن بلاده لن تحدد سياستها الخارجية على ضوء ما تمليه الولايات المتحدة الأمريكية من شروط، بل وتساءل أحد نواب وزير ما بمكتب نائب الرئيس خلال إحدى اللقاءات الصحفية «من ذا الذى قال أن سوريا ترعى الارهاب؟».

وتحاول جنوب افريقيا حاليا تهدئة الوضع، وتردد بخصوص هذا الشأن العديد من المزاعم نذكر منها أنه ليس بمقدور سوريا تحمل النفقات المالية الضخمة، ولكن فلا تلقى مثل هذه المزاعم أذانا صاغية فى إسرائيل فيذكر البروفيسور ايتمار رابينوفيتش الذى شغل منصب سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة، والذى رأس الوفد الإسرائيلى فى محادثات السلام مع سوريا أن تلك ا لتقارير الواردة عن الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى يواجهها النظام السورى فى دمشق مبالغ فيها، وأن سوريا تجنى مكاسب طائلة بوصفها دولة مصدرة للنفط، وأنه بمقدور سوريا تدبير الموارد اللازمة لاتمام هذه الصفقة خاصة فى حالة ما إذا قرر قادة الجيش وعلى رأسهم رئيس الأركان العامة حكمت الشيهابى أن إتمام هذه الصفقة يعد أمرا حيويا للجيش.

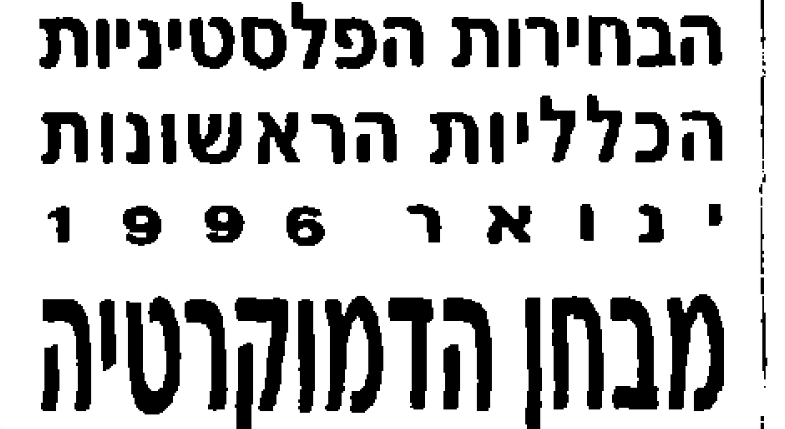
ونذكر من بين المزاعم التى يرددها جنوب افريقيا بخصوص هذا الشأن أن إحدى الشركات الأمريكية بالتعاون مع إحدى الشركات الأسبانية تجرى اتصالات سرية مع السوريين لبيع نظم عسكرية شبيهة للجيش السورى، كما تزعم جنوب افريقيا أن بعض الشركات البريطانية والأسبانية والبلجيكية تقترح على سوريا تطوير معداتها القتالية. ويذكر بعض الوزراء بجنوب افريقيا أيضا أن دولتهم تعد واحدة من أكثر الدول التزاما بالجانب الأخلاقى فى صفقات الأسلحة التى تبرمها، ويستدلون على هذا بأنهم رفضوا بيع الأسلحة إلى نيجيريا، ولكنهم تناسوا أن جنوب افريقيا صدرت طائرات بدون طيار تلك الطائرات التى انتجتها جنوب افريقيا بفضل العلوم والمعارف الإسرائيلية إلى الجزائر ورواندا. وتجدر الاشارة إلى أن وزارة الدفاع الإسرائيلية رفضت خلال الأونة الأخيرة السماح لهيئة الصناعة العسكرية بيع دبابات سوفيتية الصنع إلى رواندا فى صفقة قدرت قيمتها بثمانية ملايين دولار.

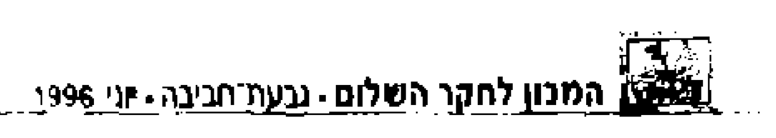
وتشهد حكومة مانديلا حاليا خلافات حادة بين الاتجاه الداعى إلى التمسك بالجانب الأخلاقى من صفقات الأسلحة والمعارض لإبرام صفقة الأسلحة مع سوريا، ويتزعم هذا الاتجاه نائب وزير الدفاع رونى كسريل ونائب وزير الخارجية عزيز فهد، وبين مؤيدى الصفقة الذين يتزعمهم وزير الدفاع جوهانس موديسه. وعلى أية حال فيحاول هذان الاتجاهان المتصارعان إخفاء هذا الموضوع من الأجندة السياسية القومية والدولية.



قـراءات

الإنتخابات الفلسطينية العامة الأولى إختبار للديموقراطية





معهد أبحاث السلام ـ جفعات حفيفا تأليف/ أسعد غانم

فى ٢٠ يناير ١٩٩٦ جرت إنتخابات عامة داخل حدود السلطة الفلسطينية، وهى أول انتخابات وطنية عامة فى تاريخ الشعب الفلسطينى. وكانت قد جرت قبل ذلك فى عام ١٩٧٢ وفى ١٩٧٦ إنتخابات فى عدد محدود من بلديات الضفة الغربية بموافقة إسرائيل، كبادرة حسن نية. وشكلت هذه الانتخابات لبنة مهمة فى بناء رؤساء المدن الذين اعلنوا فور انتخابهم عن اخلاصهم لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبذلك اعتبرت انتخابات البلديات خطوة فى مسيرة تسييس الفلسطينيين فى المناطق التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. وقد حملت هذه العملية بين طياتها معان أخرى تمثلت فى تطور التعددية السياسية وتكون الحركات الشعبية التى ساهمت فى تمهيد الأرض للانتفاضة، ولاتفاقات السلام وللانتخابات العامة.

ومنذ الإعلان عن موافقة إسرائيل وممثلى منظمة التحرير الفلسطينية على اجراء الانتخابات فى المناطق، كجزء من اتفاقات السلام، حلق فى أجواء التفاوض ـ سواء بين الفلسطينيين أنفسهم أو فى أوساط المجتمع الدولى العلمية والسياسية ـ سؤالان رئيسيان: إلى أى مدى تشكل هذه الانتخابات مفترق طريق فى عملية تحرر الفلسطينيين فى الضفة الغربية وإلى أى مدى ستكون هذه الانتخابات بمثابة نقطة تحول فى عملية بناء كيان له طابع ديموقراطى، وليس مجرد دولة عربية ديكتاتورية أخرى؟

فكرة الإنتخابات ومصادر شرعيتها:

ان اجراء إنتخابات فى المناطق التى احتلتها إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ هى قضية سبق أن أثيرت فى مراحل مختلفة من الحوار بين إسرائيل كسلطة حاكمة وبين الفلسطينيين، وحول ما إذا كان التمثيل سيتم عن طريق ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية أو عن طريق قوى محلية. وخلال مفاوضات مدريد أدرجت مرة أخرى مسألة الانتخابات على جدول الاعمال، كما أثيرت فى مفاوضات اتفاقات أوسلو وبعد التوقيع عليها. لقد اعتبر أن الإنتخابات تخدم مصالح محلية للفلسطينيين. ومصالح مرتبطة بالعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، كذلك الحال بالنسبة لمردودها على المستوى الدولى للاتفاق. من هنا، فان جميع الاطراف تقريبا والتى كانت لها صلة بمسيرة ومحاولات التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، أيدوا اجراء الانتخابات.

وقد أيدت غالبية الفلسطينيين اجراء الانتخابات، باعتبارها استعدادا للمرحلة الانتقالية. وباتت الانتخابات هى الوسيلة الملائمة لاختيار مجموعة تقود المفاوضات مع الإسرائيليين ولتأسيس نظام ديموقراطى، يكون مختلفا عن انظمة الحكم فى الدول العربية المحيطة. وكان من المهم بالنسبة للزعامة الفلسطينية ان تبدى التزاماً قويا بالعملية الديموقراطية تلك الزعامة التى لم تكن تريد أن تظهربمظهر لقابض على زمام الحكم ومن ثم استمرار رجالها فى المناطق، بل سعت لوضع بداية جديدة تتأسس على انتخاب مباشر وديموقراطى للشعب الفلسطينى المقيم فى الضفة الغربية وقطاع غزة. لذلك كان من الضرورى ان تحصل هذه الزعامة على الشرعية لما ستقدم عليه من خطوات فى المسيرة السلمية، لتضع نفسها موضع المسئولية عن هذه المسيرة وتحظى بثقة السكان الفلسطينيين.

وقد استمدت عملية اجراء الانتخابات العامة فى الضفة الغربية وقطاع غزة شرعيتها من اتفاق المبادئ الذى تم اقراره فى أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتم توقيعه فى البيت الابيض بحضور الرئيس الأمريكى بيل كلينتون، وفى البند ٣ من الاتفاق، والذى تناول موضوع الانتخابات وردت ثلاثة مبادئ خاصة بالانتخابات:١ ـ لكى يتسنى للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة أن يحكم نفسه طبقا للمبادئ الديموقراطية، سيتم اجراء انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة لمجلس وطنى باشراف ومراقبة دولية متفق عليها. ستعتم الشرطة الفلسطينية بالنظام العام. ٢ ـ تتوصل الاطراف الدولية إلى اتفاق بشأن اطار وشروط الانتخابات.. على أن تجرى الانتخابات فى فترة لا تزيد عن تسعة أشهر ابتداء من دخول اتفاق المبادئ إلى حيز التنفيذ. ٣ ـ تمثل هذه الانتخابات خطوة تمهيدية مهمة لاقرار الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى وتحقيقا لمطالبه العادلة.

ملامح العملية الانتخابية:

تمثل قواعد الانتخابات جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى. فقد تم التعامل فى إعلان المبادئ بصورة عامة مع طابع الانتخابات الفلسطينية والطريقة التى ستنظمها، وطبقا لذلك تجرى فى المناطق انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة لاختيار المجلس، لكن دون ذكر منفرد لانتخاب رئيس المجلس، وقد تضمن



الاتفاق بالاضافة للفصل بين انتخاب رئيس السلطة وبين انتخاب اعضاء المجلس تفصيلا كاملا لأسلوب أو طريقة الانتخابات والقواعد التى ستجرى طبقا لها. كذلك ذكر بوضوح قانون انتخاب رئيس السلطة التنفيذية وأعضاء المجلس الفلسطيني، وتم التأكيد على بلورة القانون بالاتفاق بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني دون الخروج عنه. وبالفعل تم اعتماد قانون الانتخابات فى ديسمبر ١٩٩٥ من قبل مجلس السلطة ورئيسه عرفات. لقد تضمن القانون صيغة موسعة للقواعد الانتخابية، كما تم الاتفاق عليها فى إعلان المبادئ وملاحقة، مثل موضوع المراقبين الدوليين ووضعيتهم.

وطبقا لاتفاق المبادئ وقانون الانتخاب، يتم انتخاب دورى لرئيس السلطة الفلسطينية ومجلسها، ببطاقتين مختلفتين. ويعلن رئيس السلطة الفلسطينية عن اليوم المحدد لاجراء الانتخابات بأمر رسمي، يتضمن تعييناً رسمياً لاعضاء اللجنة المراقبة للانتخابات ولجنة الاعتراضات. كذلك يتم الإعلان عن مواعيد بدء اعداد قوائم الناخبين، وعرض المرشحين للانتخابات. وسيكون الممثلون المنتخبون مسئولين عن إدارة الحكم فى الفترة الانتقالية. وبذلك يتم ضمان اجراء انتخابات فى المستقبل تكون ايذاناً بانتهاء الفترة الانتقالية وبدء التسوية النهائية بين الطرفين.

بالنسبة لانتخابات رئيس السلطة تعتبر جميع مناطق الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة منطقة انتخابية واحدة. وبالنسبة لانتخاب أعضاء المجلس قسمت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ١٦ دائرة انتخابية، وتقرر أن ترسل كل دائرة للمجلس عدد من الممثلين يتناسب مع عدداً السكان اصحاب حق الانتخاب فيها.

وتحق المشاركة فى الانتخابات كناخب، لكل فلسطيني مضى عليه يوم الانتخابات ١٨ سنة على الاقل، وهو يسكن دائرته الانتخابية واسمه من المدرجين فى قائمة الناخبين وذلك لابعاد أى مواطن سلب منه حق الانتخاب بأمر قضائي، أو ظل رهن الاعتقال بعد ادانته بتهمة مخلة بالشرف أو إخلال بالنظام العام.

ويحق الترشيح لعضوية المجلس لكل فلسطيني أمضى ٣٠ عاما أو أكثر عند حلول يوم الاقتراع وتتوافر فيه الشروط الواجبة بالنسبة للناخب. فاسمه يجب أن يكون مدرجا فى قائمة الذين يحق لهم الاقتراع ويكون له عنوان ثابت فى الدائرة الانتخابية التى رشحته لانتخابات المجلس. ويمكن تقديم اسماء المرشحين إلى لجنة الانتخابات المركزية أو التابعة للدائرة عن طريق سلطة حزبية معترف بها رسمياً. ومن المسموح لأى حزب تقديم قائمة مرشحين من قبله لا يتجاوز عددهم عدد المقاعد المخصصة. أما المرشحين المستقلين فيجب عليهم تقديم قائمة بـ ٥٠٠ مؤيد على الاقل من دائرته الانتخابية بتوقيعاتهم. ويحظر أن يكون المرء مرشحا فى دائرتين ويحظر أن يكون مرشحاً لرئاسة السلطة التنفيذية وعضوية المجلس فى آن واحد. وعلى ذوى المناصب العامة، سواء كان وزيراً أو موظفا حكوميا، بما فى ذلك ضباط الشرطة وأجهزة الأمن الذين يرغبون فى ترشيح انفسهم، عليهم أن يتقدموا باستقالاتهم من مناصبهم قبل موعد تقدمهم للترشيح بعشرة أيام على الاقل.

وعلى الرغم من أن الانتخابات شخصية، فقد سمحت الطريقة الانتخابية للحركات والاحزاب وأيضا للافراد بأن ينتظموا فيما بينهم ويقدموا قوائم مشتركة، يختار الناخب من بينها المرشحين الذين يفضلهم بشكل شخصي، أى أنه يستطيع الاقتراع لصالح مرشحين من قوائم مختلفة. فقد تم عرض المرشحين فى نموذج استمارة الاقتراع حسب نظام هـ - أ - ب، وليس حسب القوائم التى ينتمون اليها. وقد تم تقسيم ٧٢٥ مرشحا إلى ٥٥٩ مرشحاً مستقلاً قدموا انفسهم على اساس نشاطهم السابق أو على خلفية انتمائهم لجماعات ما فى مناطق معينة. وتقدم ١٦٦ مرشحاً فى قوائم، منهم ٣٦ مرشحاً فى قوائم جديدة تم تشكيلها خصيصاً للانتخابات، و١٣٠ مرشحاً من قبل احزاب وحركات قائمة. على النحو التالى.

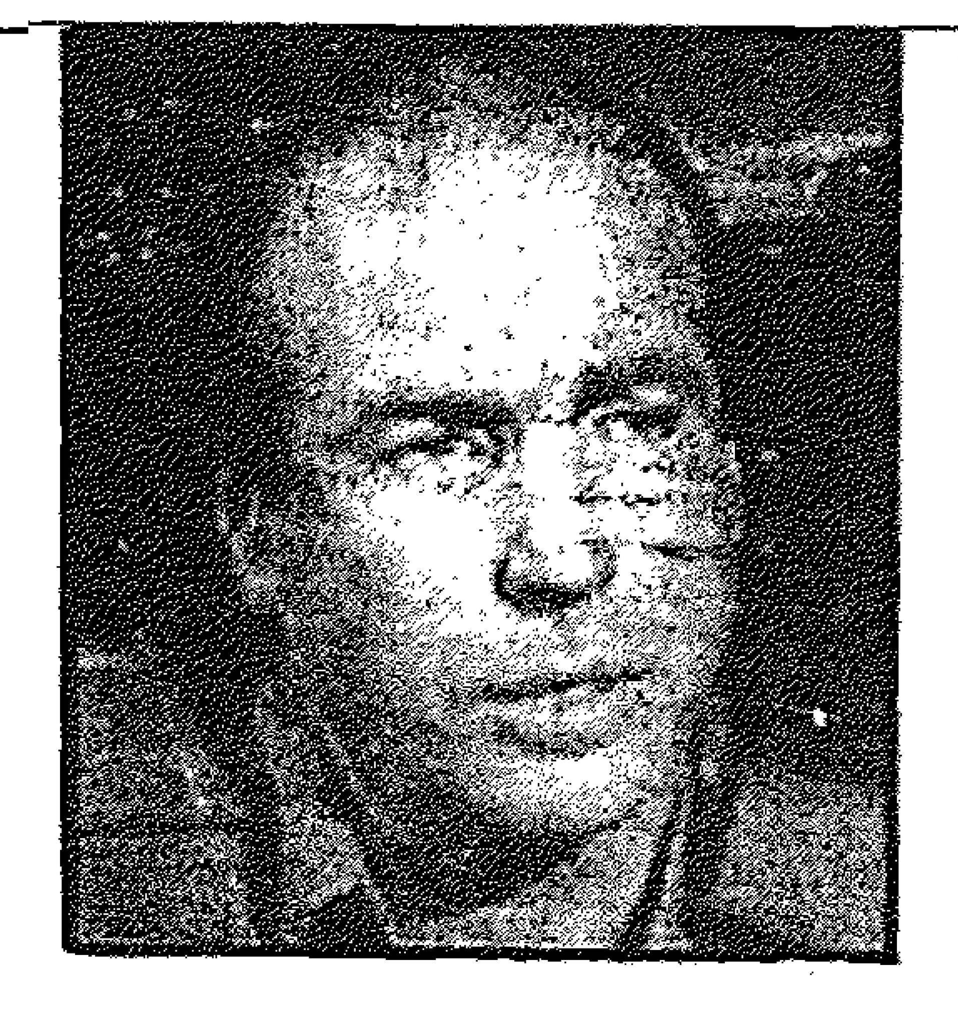
فتح ٧٦ مرشحا ، حزب الشعب (الشيوعى سابقا) ٢٥ مرشحا ، حركة التحرير العربية - القيادة المؤقتة ٨ مرشحين ، حزب فدا (المنشق عن الجبهة الديموقراطية) ١٠ مرشحين ، كتائب القسام (منشقة عن الجهاد الإسلامى) ٤ مرشحين ، جبهة التحرير العربية ٤ مرشحين ، جبهة النضال الإسلامى ٢ مرشحين ، حزب البعث الفلسطيني ١ مرشح واحد ، جبهة النضال الشعبى (قائمة جديدة) ١١ مرشحا ، الحركة الوطنية للتغيير(قائمة جديدة) ٢ مرشحين ، التحالف الوطنى الديموقراطى (جديد) ٤ مرشحين ، القائمة الوطنية التقدمية (جديدة) ٥ مرشحين ، قائمة المستقبل (قائمة جديدة) ٤ مرشحين ، قائمة الحرية والاستقلال (جديدة)٤ مرشحين ، التحالف الوطنى (جديدة) ٣ مرشحين ، قائمة الملتقى الحر (جديدة)٣ مرشحين

نتائج الانتخابات: ـ

اتسمت نتائج الانتخابات بعدة ملامح مميزة مثل الامتناع عن التصويت وانقسام التصويت بين المجلس والرئيس. وقد وصلت نسبة المشاركة فى التصويت إلى حوالى ٧٥,٨٦٪ من اجمالى المقترعين المسجلين سواء فى انتخابات المجلس أو فى انتخابات الرئاسة. أى أن كل من شارك فى التصويت أدلى بصوته فى الصندوقين. وتعتبر هذه النسبة كبيرة مقارنة بالدول الديموقراطية الغربية (نسبة المشاركة فى الولايات المتحدة والدول الاوروبية تصل إلى حوالى ٥٠ , ٦٠٪) لكنها أقل من معدل المشاركة فى إسرائيل التى وصلت نسبتها فى الانتخابات الاخيرة إلى حوالى ٧٨٪، وكذا تعد أقل من نسب المشاركة فى الدول العربية التى تجرى فيها انتخابات.

وعند الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت نسبة المشاركين كناخبين فى القطاع أعلى بكثير منها فى الضفة - ٨٦,٧٧٪ من المسجلين كناخبين فى غزة مقابل ٧٣,٥٪ فى الضفة. وذلك بسبب السيطرة المباشرة للسلطة الفلسطينية فى كل قطاع غزة، مقابل سيطرة محدودة على جزء ضئيل من الضفة الغربية. وكانت ابرز الدوائر التى ارتفعت فيها نسبة الامتناع عن التصويت، هما دائرة القدس ٤٠,٣٧٪ فقط شاركوا فى التصويت والخليل حيث شارك فقط ٦٦,٤٪. والجدير بالذكر، ان هاتين الدائرتين كانتا تحت سيطرة إسرائيلية مباشرة اثناء الانتخابات، الأمر الذى حد من العمل السياسى فيها، بما فى ذلك الدعاية الانتخابية والدافع للمشاركة.

ويمكن تفسير نسبة الامتناع عن الاقتراع التى وصلت إلى ٢٤,١٤٪، بالاضافة للسيطرة الإسرائيلية، فى ضوء عدة عوامل عملية يومية مثل المرض والسفر، والعمل أو عوامل شخصية أخرى، وعوامل أيديولوجية مثل معارضة المبدأ ذاته أو معارضة تكتيكية للانتخابات من قبل جبهات الرفض خاصة الجبهة الشعبية الديموقراطية التين اعلنتا مقاطعة الانتخابات، وأيضا الموقف غير الواضح لحركة حماس التى قاطعت الانتخابات لكنها لم تتخذ موقفا واضحا فى هذا الصدد إذ نبعت المعارضة، كما هو مفهوم، من معارضة اتفاقات أوسلو بصفة عامة التى تشكل المصدر الشرعى لاجراء الانتخابات.



٦

شخصية العدد

العميد يعقوب أور منسق الأعمال فى المناطق

تم تعيين العميد يعقوب أور فى منصب منسق أعمال الحكومة فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد حل أور محل اللواء أورين شاحور الذى انهى عمله بعد ٣٢ عاما فى الخدمة. وذلك فى أعقاب كشف صحيفة معاريف أمر اللقاءات بينه وبين عضو الكنيست شمعون بيريز وزعماء المعارضة.

والعميد أور الذى سيرقى إلى رتبة اللواء كان يشغل فى الماضى منصب قائد منطقة الضفة الغربية وقائد لمنطقة غزة ورئيس أركان قيادة المنطقة الجنوبية. ومن المتوقع أن يتولى منصبه الجديد فى منتصف شهر فبراير.

هذا وكان وزير الدفاع اسحاق موردخاى قد قرر تعيين اور فى منصبه الجديد بعد أن تشاور مع رئيس الأركان العامة. وكان من المقرر أن يتوجه أور عن قريب فى مهمة إلى الخارج ولكنه وافق بناءاً على طلب وزير الدفاع أن يبقى فى إسرائيل ولا يغادرها، وهو يعتبر من المقربين لوزير الدفاع وكان يخدم فى الماضى تحت قيادته.

والعميد يعقوب اور يبلغ من العمر خمسين عاما ومتزوج وأب لابنة وولدين يخدمان فى لواء المظلات وكان قد جند فى جيش الدفاع عام ١٩٦٤ وخدم فى لواء جولانى، وشغل عدة مناصب قيادة وأركان فى سلاح المشاة.

وخدم أور أيضاً فى منصب رئيس مجموعة العمليات فى قيادة الأركان العامة وكان ملحقاً لجيش الدفاع الإسرائيلى فى سنغافورة، وخدم فى السنوات الأربع الأخيرة كرئيس لفرع التدريب فى قيادة الأركان العامة.

وهو حاصل على ليسانس فى دراسات الشرق الأوسط والجغرافيا وحاصل أيضاً على الماجستير فى العلوم السياسية.



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- **التقرير الاستراتيجى العربى:** تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك فى اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- **كراسات استراتيجية:** سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- **الكتب والكتيبات:** أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- **«ملف الاهرام الاستراتيجى»** شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥
- **«مختارات إسرائيلية»** شهرياً باللغة العربية.اعتبارا من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها.
قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

مطابع الأهرام بكورنيش النيل